لوقا زودو

اتفاقُ الجَزائر

وَجوانبُ القانونِ الدَولي بَينَ العراقِ وايران

... ونهايةُ المَلا مصطفى البرزاني

المؤلف

يزم تعرفته خلت أنني ملكت العالم إذ ملكت من نوره سراجا نور ما عتم في قلبي وملح ما كان مسيخا من زادي. فكأنه هو الذي عناه المسيح بقوله عندما خاطب تلاميذه: «أنتم نور العالم. لا تخفى مدينة على جبل.» و«أنتم ملح الأرض. فاذا فسد الملح فأي شيء يملحه.»

هو مسيحي اشوري تبركت أمه بواحد من الحواريين ولد بأنطاكية سورية فسمته باسمه وقد ولدته أمه بعقرة الموصل قبل سبعة وخمسين عاما. فما بلغ السنة الرابعة من عمره حتى يمم لبنان فدرس في مدرسة السريان الاورثوذكس والطليان ثم في الجامعة الأمريكية، ثم توفر على دراسة التاريخ والجغرافيا فوسمته جامعة لندن بشهادة الدكتوراه الفخرية في ما تفرغ له من هذا العلم. فقدا معلما في مدرسة بالشويفات لبث فيها سنتين صار اذ لوى عنها الى التعليم لا في الصف والمدرسة بل في الجريدة والكتاب. فمضى، وهو الذي يتقن فضلا عن العربية الانجليزية والفرنسية ولغة اشور، يؤلف في وجهات الحياة مقالة وكتابا. ولأنه لا يشاري ولا يماري فقد كان هدفه في ما كتب أن يبين للناس رأيه في خير السبل وشرها لا أن يكسب مالا او جاها او مقاما. ولأنه ذو هدف فانه ما ملك المال. ولئن جاءه جاه ومقام فلأنه أصيل في عقله وروحه يجذب إليه الناس لا يلبثون أن يروا فيه معلما حنونا.

... وما كان اعظم سعدي إذ وهب لي من كنزه شيئا لا يثمن.

إذا شئت تعرفه فاعلمن انه: **لوقا زودو.**

طهـــران — سعيد علي

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الثمن: ١٠ ليرات لبنانية
في الخارج: ١٥ دولارات

اتفاقُ الجَزائر

وَجَوانِبُ القانونِ الدَولي بَينَ العراقِ وايرانَ

... ونهايةُ المدِّ مصطفى البرزاني

لوقا زودو

بيروت ـ لبنان
١٩٧٥

هەوالنامەی کتێب

الإهداء

الى الشهيد البطل ! ...

الى الرفيق « ابو واجب » الدكتور وسيم زين الدين الى شهداء النهضة القومية الاجتماعية الذين ضحوا من اجلها بالدم والروح فوفوا بالعهد ...

الدكتور وسيم زين الدين في المؤتمر الصحافي الذي عقده في ٢٩ آذار ١٩٧٥ .

كما اهدي هذا الكتاب
الى مثال الوعي القومي

الى من يحي حياته اليومية قدوة ومناقبية اجتماعية ، ويعمل لحياة امتنا ومجدها الى رفيق الجهاد القومي محمد اسعد « ابو سامي » .

لوقا زودو

هەوالنامەی کتێب

الفصل الأول

مفاهيم قوميّة اجتماعيّة

الوطن السوري :

هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الامة السورية وهي ذات حدود جغرافية تميزها عن سواها تمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي وجبال البختياري في الشمال الشرقي الى قناة السويس والبحر الاحمر في الجنوب شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة ، ومن البحر السوري في الغرب شاملة جزيرة قبرص الى قوس الصحراء العربية وخليج العجم في الشرق ، ويعبر عنها بلفظ عام :

« الهلال السوري الخصيب ونجمته جزيرة قبرص » .

هذه هي حدود هذه البيئة الطبيعية ، التي حضنت العناصر الجنوبية والشمالية المتجانسة التي نزلت واستقرت فيها واتخذت موطنا لها تدور فيه حياتها ، ومكنتها من التصادم ثم من الامتزاج والاتحاد وتكوين هذه الشخصية الواضحة القوية ، التي هي الشخصية السورية ، وحبتها بمقومات البقاء في تنازع الحياة ، وكما تنبه الكلدان والاشوريون الى وحدة هذه البلاد من الداخل وسعوا لتوحيدها سياسيا لعنايتهم بالدولة البرية ، وكما عرف هذه الحقيقة كل شعوب هذه البيئة واهتموا بالمحالفات وانشاء نوع من اللامركزية في بعض الازمنة .

كذلك تنبه العرب في دقة ملاحظتهم السطحية الى وحدتها الجغرافية الطبيعية فسموها « الهلال الخصيب » . (راجع مبادىء لانطون سعادة صفحة ٣٥ ـ ٣٩ ـ ٤٢)

« ان سورية الطبيعية تشمل جميع هذه المناطق التي تكون

وحدة جغرافية ـ زراعية ـ اقتصادية ـ استراتيجية لا يمكن قيام قضيتها القومية الاجتماعية بدون اكتمالها ...

« ولكي يقدر السوري القومي الاجتماعي ان يحفظ حقوقه وحقوق ذريته في هذا الوطن الجميل ، يجب عليه ان يفهم جيدا وحدة امته . ووحدة حقوقها ، ووحدة الوطن ، وعدم قابلية تجزئته . »

« ان النهضة القومية الاجتماعية تعبر عن عودة فاعلية الامة السورية وحيويتها اليها ، لتعود الى القوة والنمو واستعادة ما خسرته من بيئتها الطبيعية » .

« ان الحق القومي لا يكون حقا في معترك الامم الا بمقدار ما يدعمه من قوة الامة . فالقوة هي القول الفصل في اثبات الحق القومي او انكاره .. » الامة السورية كلها يجب ان تصبح قوية مسلحة ، ان اعتمادنا في نيل حقوقنا والدفاع عن مصالحنا على قوتنا .

نحن نستعد للثبات في تنازع البقاء والتفوق في الحياة ، وسيكون البقاء والتفوق نصيبنا »

مصلحة سورية (الوطن) فوق كل مصلحة ...

ان سورية تمثل لنا شخصيتنا الاجتماعية ومواهبنا وحياتنا المثلى ونظرتنا الى الحياة والكون والفن وشرفنا وعزنا ومصيرنا ، لذلك هي لنا فوق كل اعتبار فردي وكل مصلحة جزئية « سعاده » .

مفاهيم قومية اجتماعية !...

يقول الشهيد البطل(١) الرفيق « ابو واجب » الدكتور وسيم زين الدين ، ليس الغريب في ان يكون سعادة والحركة السورية

القومية الاجتماعية التي اسس حزبها في الهلال السوري الخصيب ، عرضة لنبال الاخصام الرجعيين والنايورجعيين ... ان سعادة ذاته هو الذي اعلن هذه الحرب الشعواء على « ابناء الظلام » وطاويط الليل الذين يحاربون النور لانه يرهبهم ، يكشف زيفهم وحقارتهم ، يهدد مصالحهم الدنيئة ويشكل عليهم ، وعلى البيوض في اعشاشهم وكهوفهم ، خطرا ماحقاً .

انه كان يعلم ان الرجعة ستحارب بضراوة لانها تعرف جيدا انها ستكون حربها الاخيرة فالقضاء عليها والقدر .. انه كان يعلم انها لا تنام : تحول المكائد وتنصب المصائد وتجهز انيابها ومخالبها لتنقض عليه ، لتفتك به ، ظنا منها انها تنجو بذلك بنفسها ...

ولكن كان يتبسم بألم للدرك السافل الذي بامكان هذه الحفنة ان تنزلق اليه وتستلذ العيش فيه ، ويبتسم بثقة واطمئنان لانه متأكد من النتائج ، من انتصار المبادىء التي اعطى والعقيدة التي علم والقضية السامية التي استشهد من اجلها .

ان الضربات والنبال المسمومة التي تسددها الرجعة الى صدورنا هي من طبيعة الاشياء ، فلا نتأفف منها ضجرا بل نتلقاها ، نصدها ونرد عليها بما هو اعنف ، بضربات قد تتأخر قليلا ولكنها قاضية ماحقة لا محالة .

وان تآمر اليهود وعملاء اليهود .. يهود الداخل والخارج علينا ، من الشرق الى اقصاه ومن الغرب الى ما بعد ، هو امر نرتقبه

---

(١) نهار الجمعة ٢٣ ايار ١٩٧٥ وفي الساعة الثالثة والنصف فجراً ، فيما كان الدكتور وسيم حسين زين الدين (٢٧ عاما) يغادر مكتبه في جريدة « البناء » في شارع مار منصور دي بول ، وفي رفقة بعض الاشخاص اطلق عليهم الرصاص فاصيب في صدره برصاصة قاتلة ، فتبين ان الرصاص نفذ من الصدر الى الظهر في الجهة اليمنى ومزق الكبد . واستشهد البطل برصاص الغدر والطائفية .

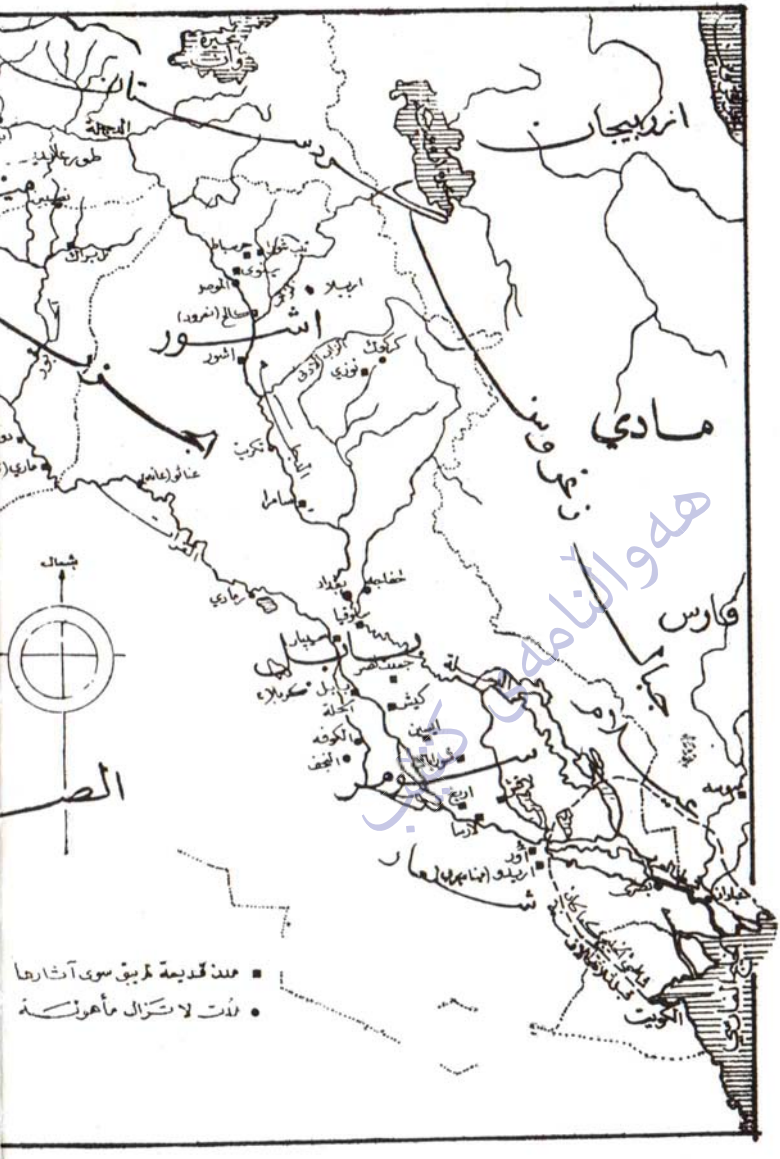

سورية مهد الحضارات

« الخطوط المنقطة هي حدود الكيانات السياسية القائمة حاليا »

الاناضول
جبال طوروس
كيليكيا
سلوكيا
انطاكيه
اسكندرون
ايسوس
مرسين
سنجرلي
البوستان
شمالي
كركميش
جبر (بلس)
توخار
حلبيه (زنوبيا)
حلب
بالس (سكنه)
يسوريوم (الزوقه)
الرها (اورفا)
ستاني
حيران
توخار
ذهـ
ريـ
ث
آمورو
الرماني
اخاميا
حماه
قطنا
حمص
قارش
عرقا
نصر الكبير
بندر
دير الزور
اوريوس (نوالسالمية)
حريبي
آرام
طرابلس
جبيل
بيروت
صيدا
صور
دمشق
بانياس
حوران
قنوات
بصرى
دعا
باشان
نابلس
جرش
عمان
جلعاد
الكرك
البحر الابيض المتوسط
البحر
الابيض
المتوسط
حمالیق
بنزا
سيناء
عيلات (عقبه)
مديان
العربه
حراء
السويس

بيقظة رغم طيبة قلوبنا القومية الاجتماعية ، ولا ولن تحولنا الضربات والنبال المسمومة ومكائد اليهود من جماعة طيبة الى عصابة شريرة ، لكن لا يفهمن من طيبتنا ضعف ولامن تريثنا تراجع ، انها طيبة النبلاء في نفوسهم وتريث الحكماء في حزمهم .

ان المزية الفذة عند سعادة هي الصراحة دون مراوبة هي اعلان الحقيقة بقوة ووضوح هي وحدة الفكر المتينة في تسلسلها العلمي الموضوعي ، فمن جهل هذه المزية او تجاهلها جهل فكر سعادة وعجز عن استعابه .

ان فلسفة سعادة هي فلسفة التفاؤل والثقة والايمان ولهذا فابعادها المترامية لا تتكشف الا لمن ملأ الايمان ضمائرهم وفاضت قلوبهم وعيونهم بشرا وتفتقت اكمام فكرهم وخيالهم عن ثقة بالحياة وانتصارها ، بالنور وجماله ، انها فلسفة الحياة لابناء الحياة فلسفة النور للتائقين الى الحقيقة والعدالة والخير والنور ...

فلا غرو لو اغلقت على عقول ابناء الظلام ان كانت لهم عقول تعقل ولا عجب لو اثقلت ضمائرهم ان كانت لهم ضمائر تشعر بالاثقال .

دعوة
للسوريين
ليكونوا اكثر عراقية

في الوقت الذي كان العراق فيه يشهد احتفالات رسمية وشعبية حاشدة بذكرى ثورة شباط التي رفعت حزب البعث العربي الاشتراكي الى الحكم في الكيان العراقي ، كانت قوات الجيش العراقي الحدودية تصد عدوانا جديدا شنته القوات الايرانية على حدود العراق مع ايران .

ولقد كان لهذا التوافق بين الحدثين ، مع حفظ نسبة الاهمية التاريخية لكل منهما ، مدلوله الذي لم يغفل عنه اي مراقب للاحداث المتعلقة بالعراق بعد تزايد وزنه السياسي في شتى المجالات .

وما يشجع الان على طرح هذا السؤال الذي يدعو الى اعادة النظر في اسس فكر حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال الممارسة ، هو ان الحزب (في العراق) قد جعل من ذكر الثامن من شباط التي يحتفل بها في كل عام مناسبة لوضع اسس مشاريع انمائية تعميرية هامة تشكل وغيرها من مثيلاتها الاجراءات التحولية الشاملة التي وعد بها قادة الحزب ويعدون في المناسبات الهامة .

وللاجابة على السؤال لابد من التقديم بالقول بان حزب البعث العربي الاشتراكي جاء بمثابة رد على تطلعات الشعب في العراق نحو تحديد مكانه داخل الصورة القومية وفي مواجهة الاحداث الخطيرة الجارية على ارض الوطن .

ولقد اثبت حزب البعث العربي الاشتراكي جدارته وقدرته على البقاء في سلسلة ممارسات تغيرية تناولت شؤون العراق الداخلية في عملية تصنيع واسعة وعملية اصلاح زراعي ناجحة وفعالة ، وفي احداث تيار وعي قومي استطاع ان يخرج جماعات غير قليلة الوزن من ظلام الولادات الجزئية البائسة الى الولاء للمصالح القومية العليا وهي هذه الاخيرة محك وطنية القوى الفاعلة في كيانات الامة السورية واهليتها في ان تكون طليعة العمل القومي الثوري في المجتمع كله .

الا ان ثمة مشكلة العراق مع ايران ومسؤولية العراق المزدوجة امام تدخلات الامبريالية الخطيرة .

في الخليج ، وهو ما يشكل ، مداورة خطرا محدقا بوجود النظام الوطني في العراق ، وامام ما يحاك من مؤامرات تتناول العمل الفلسطيني : اكثر الاعمال القومية دقة وحساسية .

من هنا كان طبيعيا ان يحد حرص العراق ـ الحكم على نفسه الا يساهم في تحويل اهتمامات الشعب السوري وطاقاته عما يجري في الساحة الفلسطينية ، ومن هنا ، ايضا كان بدهيا الا يكون قسط العراق في النضال من اجل تحرير فلسطين في حجم ما يطلب من العراق لو قدر له ان يتحلل من مشاكله الراهنة .

وهنا المعادلة الحساسة :

ففي نفس الوقت الذي يطلب فيه من الحكم العراقي ان يكون اكثر قومية ، يجد الحكم العراقي نفسه محرجا اذا هو طالب ابناء الكيانات السورية : الفلسطنيين واللبنانيين والشاميين والاردنيين والكويتيين ، بأن يكونوا اكثر عراقية . وهكذا يوزع الحكم العراقي نفسه : فهو وحده العراق .. ولكنه لا يملك ان يكون كله العراق فقط .

مشكلة من هذه ؟ انها مشكلة الامة السورية كلها التي يمثل العراق خلاصة تركيبها الاثنولوجي ـ السياسي الفسيفسائي الذي يجهد حزب وطني نفسه في معمعات الصراع ضد كل مظاهر التفسخ فيها . وسيكون تظلما مقصودا ان يقارن دون تمييز صريح بين لبنان والعراق ، حيث تبرز التفسخات الاجتماعية بروزا حادا ونموذجيا . ويفرض نفسه في هذا المجال التمييز لجهة دينامية واصالة توجه الحكم العراقي في معالجته مشكلة الاقليات المتباعدة الروحيات ، والتي خص بعضها بامتيزات اكسبه اياها التوزع السكاني للشعب السوري على امتداد جغرافية الوطن الممزق .

وهي بعد هذا ، مشكلة الامة السورية المتجهة نحو استعادة مكانتها الرفيعة تحت الشمس ، وبكلام اوضح فهي مشكلة وطنية الحكم العراقي غير المرغوب بها على حدود ايران بعد ان كرست هذه نفسها للتصدي للحركات التغييرية في العالم العربي ، وبعد ان فرضت وطنية وتقدمية الحكم العراقي عليه مواجهة مخططات الامبريالية في

المنطقة العربية .

ويبقى ان يوزع السوريون انفسهم بين الشمالي سورية وجنوبها . فكما يكون العراقيون ـ وهذا واجبهم ـ عراقيين ومعنيين بمصير الامة السورية كلها في آن معا ، يكون ابناء الامة جميعا عراقيين ولكن بأكثر مما هم الان .

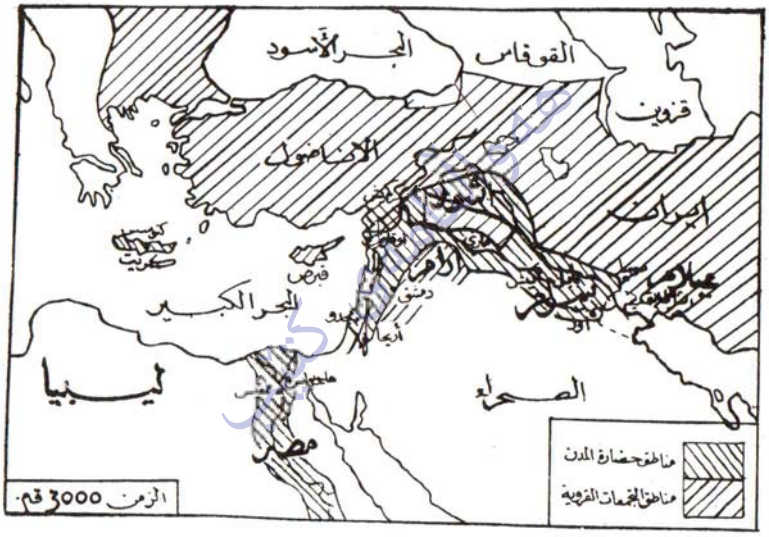

نشوء الحضارة المدنية (URBAN) في سورية ومصر وانتشار الاستقرار القروي في الجوار

هەوالنامەی کتێب

الفصل الثاني

المملكة

وزارت اطلاعات

بقلم الكاتب الايراني سعيد علي

خير مما يكتب لوقا زودو هو لوقا زودو . ففريق من الناس يؤلفون الكتاب فتبصر فيه نهج النبي ، ولهجة الرسول . فاذا رأيتهم أبصرت فيهم الأبالسة . وفريق من الناس يؤلفون الكتاب فترى في سطوره السود علامة على ما في قلوبهم من الشهوات السود . وفريق من الناس يؤلفون الكتاب فلا تكاد تبصر فيه ايماءة الى ما انطوت عليه قلوبهم من صفاء الانبياء ، ونقاوة الرسل . فكأنهم في كل ما يكتبون ويؤلفون يستكبرون عن ان يقولوا للناس : انظروا ، فها هي ذي كتبنا فيها علمنا الذي به فضلنا على العالمين . فبحسبهم ما ينضمون عليه من مزايا لا يشوبها زيف اورياء . ولقد قرأت كل ما دبجته براعة صديقي العزيز الاستاذ لوقا زودو . فألفيته من هذا الصنف الاخير . فهو ممن تقرأنا سيرتهم وسريرتهم الكتب المطهرة التي تعجز عن تأليفها اعظم الاقلام . واكبر عيب في الاستاذ لوقا زودو انه يحيا في الشرق . فلو كان في ذلك الصوب من الارض لابهت له امته فانتفعت به انتفاعا عظيما . فان يكون في الامة معلم واحد يعلم بالمثال والسيرة اذ تفيض ينابيع قلبه محبة ومروءة خير من هؤلاء الكتاب الذين يسودون الصحف حمقا وجهالة . اولا ترى الى هؤلاء الكتاب الذين يملكون من سحر البيان ما يساوي الوهم فيهم والخرافة ، والى هؤلاء المعلمين الذين يعلمون الانسان في خرجتهم كيف يكون ارفع من النجوم واطهر من الشموس . فاذا التفت اليهم الفيتهم الحمأ المسنون يتشبه بزمزم .

إن الشرق لن يبلغ ما بلغه الغرب من درجات الرقي ، او انه لن يستعيد ما ضيع من مجده حتى يتخذ الحق الصراح سبيلا الى التقويم . فمن كان خبيث الطعمة يلقمه الحجر . ومن كان عفيف الطعمة يهيأ له من امره سعة . فالامة التي لها شرف رفيع لا تزاول الدجل والنفاق ، وانما ترعى على اولي اللهجة الصادقة حرمتهم .

هكذا اقدم هذا الكتاب وكل كتاب يؤلفه صديقي الاستاذ لوقا زودو .

طهران ــ سعيد علي

هەوالنامەی کتێب

تمهيد

ان تنامي حركة التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي لشعوب منطقة الشرق الاوسط التي تتمتع بموقع استراتيجي هام والتي تضم اراضيها حقولا غنية بالنفط يقض مضاجع الاستعمار ومحتكري النفط الذين ما انفكوا يخططون لاعمال عدوانية جديدة . ان العراق يعتبر الان من انشط اعداء الاستعمار في الشرق الاوسط وان الشعب العراقي بعربه واكراده واقلياته القومية المتآخية الاخرى يناضل الان بدون هوادة ضد كل انواع الاستعمار ودسائسه ومؤامراته ومن اجل الحرية والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي .

فبعد ان تحرر العراق في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ من قيد الاستعمار واحتكاراته واحلافه العسكرية العدوانية تأسست الجمهورية العراقية التي بدأت تمارس منذ ١٧ تموز ١٩٦٨ سياسة ثابتة معادية للاستعمار .

ان مراقب الاحداث المتعلقة بالعراق يجد تزايد وزنه السياسي في شتى المجالات ، وفي طليعتها الاهتمام الفعال بما يجري في منطقة الخليج وما يعد لهذه المنطقة من دسائس ومؤامرات . وقد استفاد العراق من وضعه الجديد فاحسن توظيفه في مجموعة مؤتمرات ونشاطات سياسية هامة سواء داخل الكيان ام خارجه ، فكان من ابرز هذه النشاطات مؤتمر المنظمات المهنية والشعبية العربية الذي انعقد في العاصمة العراقية في بداية شهر شباط ١٩٧٥ لاسناد العراق ضد الاعتداءات الايرانية .

الذين لاحظوا التوافق بين احتفالات العراق بصعود حزب البعث العربي الاشتراكي الى الحكم ، والاعتداء الايراني الاخير جاء

حلقة جديدة في سلسلة طويلة من الاعتداءات ، لم يملكوا الا ان يربطوا الحدثين معا ، خاصة وهم يعرفون ما يعرفون من تقدمية ووطنية الحكم العراقي وتطلعه للعب دور اساسي في الاحداث الجارية على المنطقة العربية وبالاخص ما يجري على الساحة الفلسطينية ، كما يعرفون الكثير عن رجعية النظام الايراني الذي تربطه بالدوائر الامبريالية روابط متينة .

وربما تسلح بعض الموتورين ضد الحكم العراقي بهذه الواقعة حتى يوجهوا تفسير تجدد الاعتداءات الايرانية على العراق وجهة اخرى فتنزع عنها ، بذلك ، انعاكاسات كون العراق يمثل الخط التقدمي الوطني في مواجهة الخط الرجعي ـ الامبريالي الايراني .

الا ان الواقع هو طبيعة النظامين الايراني ـ والعراقي لا يمكن اغفالها في البحث عن اساس الخلافات المستطيلة التي تبدو ظواهرها ، بين الحين والاخر ، على شكل اعتداءات من قبل ايران على مناطق الحدود العراقية ، ذلك ان ما يحدد الطبيعة التقدمية الوطنية لاي نظام هو حرصه الدائم ، الذي لاجله تكون التضحية ، على كل شبر من ارض الوطن . وهو هذا بالضبط محور اهتمام الحكم العراقي في اطار سعيه لانهاء خلافاته مع ايران، والتوجه الاكثر وضوحا وفاعلية للساحة الفلسطينية.

ان العراق عندما وقع « اتفاق الجزائر » كان يدرك تماما ما يعنيه هذا الاتفاق انطلاقا من مواقفه الثورية الثابتة عراقيا وعربيا . ويدرك فوق كل ذلك ان هذا الاتفاق لا يعني مطلقا التخلي عن موقف بقدر ما يؤكد هذا الموقف ويعززه ، ضمن الالتزام المطلق بالدفاع عن المصالح الوطنية والقومية العليا .

وليس ثمة شك بان اتفاق الجزائر يفتح صفحة جديدة بين العرب وايران .. وهي صفحة نرجو الا تكتمل ويكتب اخر حرف فيها الا اذا قطعت ايران اخر علاقة تشدها الى اسرائيل .

ان الموقف الذي وقفه السيد صدام حسين يعتبر نموذجيا في اية مفاوضات يحتم على العرب دخلوها ، فهو لم يتراجع عن ذرة واحدة من حقوق العراق والعرب واستطاع في الوقت نفسه اقناع ايران بالتخلي عن اعتداءاتها وتجاوزاتها التي لم تعد عليها الا بالمشاكل وعداء الامة السورية والعالم العربي .

ان الاتفاق الذي تم بين السيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي وشاه ايران يؤكد في مضمونه سياسة العراق الثابتة في اقامة علاقات حسن جوار مع جيرانه على اساس من الاحترام المتبادل والسيادة الكاملة باتجاه ضرورة اقامة علاقات طبيعية بين ايران والعالم العربي .

والمهم على اي حال ليس توقيع الاتفاق رغم الاعتراف بان هذا يشكل حدثا تاريخيا ، بل الالتزام بتنفيذه وهذا ما نرجو ان يتم وبسرعة لان خير البر عاجله .

ان الاتفاق لا يعني الموافقة على السياسات الخاطئة التي تنتهجها ايران في الخليج العربي ، وموقف العراق من ذلك واضح ، ولا يمكن له ان يقبل بان يكون موضوع الخليج العربي محل مساومة ، بل قد يكون الاتفاق دافعا لايران على تغيير سياستها في الخليج بالتعاون مع بقية الدول العربية .

لذلك كانت المفارقة صاعقة بين مشهد الطائرة العراقية التي اختطفها ثلاثة من الاكراد واضطروها للهبوط في مطار طهران ، ومشهد السيد صدام حسين وشاه ايران وهما يوقعان اتفاقية الجزائر بعد الحادث بيوم واحد ؟!

لقد جاءت الاتفاقية كنقطة وصول طبيعية لمجرى التاريخ بين البلدين ، ولكنها ايضا جائت ضربة صاعقة لمنطق الحدود الاصطناعية التي يتمسك بها الطرف الكردي المناوىء ، فما ان ذاع

النبأ في صفوفه حتى انهارت قلاعه الحصينة الواحدة بعد الاخرى ، كانت الضربة في اتفاق الجزائر – سياسية ولكن الهزيمة كانت تاريخية .

هذا هو جوهر الاتفاق العراقي الايراني فبغير القتال انتصر الشعب الكردي وهزمت قيادته الرجعية .

كما ان السلطة الديموقراطية لم تتابع خط الدم في حل المسألة القومية ، فانها لم تستجب لمشاعر الشماتة التي يمكن ان تقتحم الصدور وهي ترى الثمرة الناضجة لكفاحها المر تسقط في مشهد نادر لانهيار المنطق الجغرافي للشمال .... بل واصلت التزامها بنفسها ، بمبرر وجودها واصدرت قانون العفو العام عن الاكراد العسكريين والمدنيين رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ وبدأت الجماهير الكردية زحفها الى حضن الوطن الام . ثم اصدر مجلس قيادة الثورة بيانه الخاص بالمواطنين الاكراد الذين لجأوا بسبب الاوضاع الاستثنائية في الشمال الى ايران معلنا « ترحيبه بعودة المواطنين المذكورين وتوفير كافة الظروف المناسبة لتأمين حرياتهم واموالهم واعادة كافة حقوقهم وبذل العون والمساعدات المقتضية لهم مع شمولهم بجميع الاعفاءات المنصوص عليها في قانون العفو العام »

وبدأت رحلة العودة ...

كما وسيظل العراق البطل والثوري التقدمي وفيا امينا لشعبه ولأمته ولجيرانه .

المؤلف

هوالنامي كتب

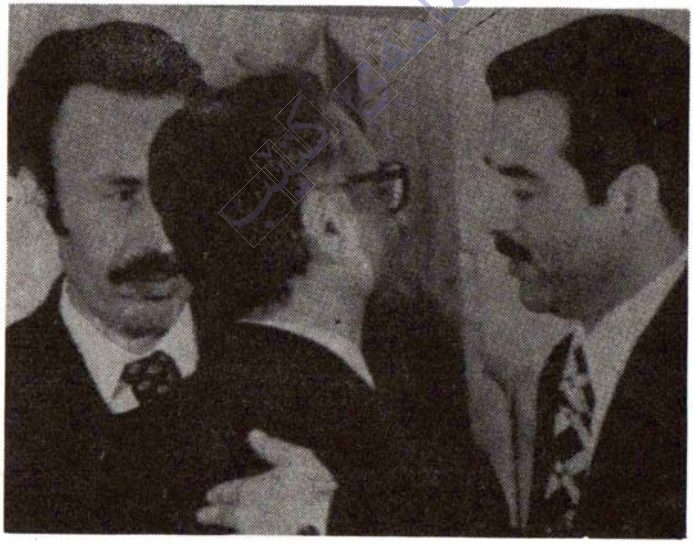

صدام حسين وشاه ايران ويومدين بعد توقيع الاتفاق

هەوالنامەی کتێب

إتفاق الجزائر

وجوانب القانون الدولي بين العراق وايران

وقع السيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة والامبراطور محمد رضا بهلوي شاه ايران في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين من مساء الخميس ٦ اذار ١٩٧٥ على اتفاقية انهاء المشاكل المعلقة بين العراق وايران .

وقد حضر التوقيع الذي تم بقصر الامم بالعاصمة الجزائرية الرئيس الجزائري هواري بومدين .

وقد تلى السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية البلاغ المشترك الصادر عن محادثات الجانبين حول هذه المسألة وفيما يلي نص البلاغ المشترك :

اثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الاعضاء في منظمة الاوبيك في عاصمة الجزائر وبمبادرة الرئيس هواري بومدين تقابل مرتين شاه ايران والسيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة واجريا محادثات مطولة حول العلاقات بين العراق وايران وقد اتسمت هذه المحادثات التي جرت بحضور الرئيس هواري بومدين ببديع الصراحة الكاملة وبارادة مخلصة من الطرفين للوصل الى حل نهائي دائم لجميع المشاكل القائمة بين بلديهما تطبيقا لمبادئ سلامة التراب وحرمة الحدود وعدم التدخل بالشؤون الداخلية.

قرر الطرفان الساميان المتعاقدان :

اولا : .. اجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على

هدى للطباعة كتب

بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ .

ثانيا : تحديد حدودهما النهرية حسب خط تالوك .

ثالثا : بناء على هذا سيعيد الطرفان الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان من ثم على اجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما المشتركة وذلك من اجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث اتت .

رابعا : كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار اليها اعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل وبالتالي فان اي مساس باحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر وسيبقى الطرفان على اتصال دائ م مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الاخوية من اجل تطبيق هذه القرارات .

وقد قرر الطرفان اعادة الروابط التقليدية لحسن الجوار والصداقة وذلك على الخصوص بازالة جميع العوامل السلبية لعلاقتهما وبواسطة تبادل وجهات النظر بشكل مستمر حول المسائل ذات المصلحة المشتركة وتنمية التعاون المتبادل ، ويعلل الطرفان رسميا ان المنطقة يجب ان تكون في مأمن من اي تدخل خارجي .

وسيجتمع وزراء الخارجية من العراق وايران بحضور وزير خارجية الجزائر بتاريخ ١٥ اذار ١٩٧٥ في طهران وذلك لوضع ترتيبات عمل اللجنة المختلطة العراقية ـ الايرانية التي اسست من اجل تطبيق القرارات المتخذة في اتفاق مشترك والمنصوص عليها اعلاه وطبقا لرغبة الطرفين ستدعى الجزائر الى اجتماعات اللجنة المختلطة الايرانية ـ العراقية وستحدد

اللجنة المختلطة جدول اعمالها وطريقة عملها والاجتماع اذا اقتضى الحال بالتناوب في بغداد وطهران .

خطوة ايجابية جديدة على طريق تسوية الخلاف . وقع العراق وايران بروتوكولا ، يرسم الحدود البرية والنهرية بينهما .

خطا العراق وايران خطوة ايجابية جديدة على طريق تسوية خلافاتهما .

فقد وقع وزيرا خارجية البلدين بروتوكولا في ساعة مبكرة من تاريخ ١٧ اذار ١٩٧٥ حددت فيه حدود البلدين بالشكل الذي اتفق عليه شاه ايران والسيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي عندما اجتمعا في الجزائر في وقت سابق من الشهر اذار الماضي .

وكان الشاه والسيد صدام حسين قد توصلا في الجزائر الى اتفاق مصالحة مؤلف من اربع نقط ثم تابعه وزيرا الخارجية في اجتماعاتهما باشراف الجزائر التي وقع وزير خارجيتها بروتوكول ، كما وقع البروتوكول ايضا الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية العراقي والدكتور عباس علي خلعتبري نده الايراني

مضمون البروتوكول !

وقد تضمن البروتوكول تصميم الاطراف المعنية على وضع اتفاق الجزائر موضع التنفيذ وتشكل ثلاث لجان لمتابعة تنفيذه .

واللجان الثلاث : لجنة الحدود البرية ولجنة الحدود النهرية

واللجنة العسكرية ، كما شكلت لجنة عليها للتنسيق والاشراف على اللجان المذكورة لتمكينها من تأدية مهامها على الوجه الاكمل وخلال مدة شهرين حيث يصار الى عقد بروتوكول عن كل لجنة تكون بمجموعها جزءا لا يتجزأ من معاهدة لحل المشاكل المعلقة .

البيان المشترك

نقلت وكالة الانباء الفرنسية مساء ١٧ اذار ١٩٧٥ اهم ما جاء في البيان المشترك العراقي ـ الايراني الذي اذيع في كل من بغداد وطهران بعد اختتام المباحثات بين الدكتور سعدون حمادي والسيد عباس علي خلعتبري والسيد عبد العزيز بوتفليقة ، وجاء في البيان

ان عباس علي خلعتبري وزير خارجية ايران وسعدون حمادي وزير خارجية العراق قد اعد خلال الاجتماعات التي عقداها في الفترة من الخامس عشر الى السابع عشر من اذار قد اعد البروتوكول الذي يرتكز الى المبادىء الواردة في اتفاقية الجزائر . واضاف البيان ان هذا الاتفاق يقضي بتشكيل ثلاث لجان لتحديد الحدود البرية النهرية واقامة نظام مراقبة على طول حدود البلدين .

وجاء في البيان انه تم توقيع ثلاثة محاضر مرفقة بالبروتوكول وقدمت هذه المحاضر التي اعدتها اللجان الثلاث الى الوزراء للتصديق عليها في جلسة موسعة ... كما وقعت هذه المحاضر في نفس الوقت الذي تم فيه توقيع الوثيقة الرئيسية . وذكر البيان ان وزراء الخارجية الثلاثة قد اعربوا عن ارتياحهم للتقدم الذي امكن احرازه خلال المحادثات وانهم دعوا اللجان الى مواصلة اعمالها لكي تقدم تقاريرها الى وزراء الخارجية خلال اجتماعهم القادم .

وقد ادلى عباس علي خلعتبري وزير الخارجية الايرانية بتصريح الى وكالة الانباء الايرانية « باريس » في ختام المباحثات اوضح فيه انه من المقرر ان تنتهي اللجان الثلاث من المهمة الموكلة اليها خلال

شهرين ، وحينذاك يمكن ان يعقد وزراء الخارجية اجتماعا جديدا .

واضاف وزير الخارجية ايران انه سيجري تبادل لوجهات النظر بين وزيري خارجية العراق والجزائر وبينه خلال الشهرين المحددين لكي يتسنى ان تبحث باستمرار المشكلات التي قد تطرح خلال عمل اللجان وقال ان هذه المشاورات ستثبت من جهة اخرى روح التعاون والثقة التي نعتزم بحث هذه المشكلات في اطارها .

وصرح سعدون حمادي في ختام الاجتماع الذي عقد مساء الاحد ١٦ اذار « بان الاتفاق الايراني العراقي لا يعد مهما بالنسبة للدولتين المتجاورتين فحسب ولكنه ينطوي في الوقت نفسه على اهمية حيوية بالنسبة للمنطقة كلها » .

هەوالنامەی کتێب

لمحة تاريخية عن مشاكل الحدود
بين ايران والعراق حول شط العرب

في سنة ١٦٣٩ ـ ١٦٤٠ تم احتلال الاتراك لبغداد عقدت معاهدة السلم التي حددت خط الحدود بين كل من الامبراطورية التركية والامبراطورية الفارسية ، هذه الخطوط التي ما يزال معترفا به في معظم جوانبه لحد الان . ان استبعاد ارادة الشعوب المقيمة في المنطقة ورأيها وعدم الاهتمام بانتمائها القومي ورغباتها المشروعة اذ قسمت الحدود في بعض جوانبها اراضي الشعب العراقي (الاشوري ـ الكردي) ووزعتها بين الامبراطوريتين المتنافستين من جهة واقتطعت المنطقة العراقية (الاحواز) الى جبال البختياري لتضمها الى ايران ادى الى نشوب الخلافات واستمرار القلاقل والانتفاضات . وفي بداية القرن العشرين وبعد اكتشاف النفط بكميات غزيرة في منطقة شط العرب ومنح امتياز البحث الى شركة النفط الايرانية البريطانية التي كانت الحكومة البريطانية تملك غالبية اسهمها ابدت بريطانيا اهتماما خاصا بمسألة تثبيت الحدود بين ايران وبين العراق الذي كان خاضعا للسيطرة التركية . فتشكلت لذلك لجنة الحدود المشتركة من ايران وتركيا بمشاركة بريطانيا وحكومة روسيا القيصرية . التي ثبتت الحدود من جديد ، وظل الشاطيء الشرقي لشط العرب ـ كما كان في معاهدة ارضروم ـ برسم حدود البلدين في جنوب العراق .

وحين انتهت الحرب العالمية الاولى وكان من نتائجها احتلال العراق من قبل القوات البريطانية واعلنت الحكومة البريطانية وصايتها على العراق . وبعد ان توطدت السلطة المركزية لرضاخان

(راجع كتاب من هو قورش ؟ للمؤلف) والد شاه ايران الحالي اعلن الاخير تبعية منطقة الاحواز وعربستان في شرق شط العرب الى خوزستان ايران ، ثم اعترفت ايران لاول مرة بالكيان العراقي رسميا سنة ١٩٢٩ وعلى الرغم من هذا الاعتراف بخط الحدود المار في الشاطيء الشرقي لشط العرب الذي يقع عليه ميناء البصرة العراقي وميناءي عبادان والمحمرة (خور مشهر) الايرانيين ؟ على الرغم من ان مياه النهر تقع ضمن المياه الاقليمية العراقية .

وللوصول الى حل سلمي اوصت عصبة الامم الطرفين للدخول في مفاوضات استمرت مدة طويلة .

ففي تلك الاونة بالذات استغل شاه ايران الوضع العالمي المتأزم ووقوفه على حافة الحرب التي بدت علاماتها في افق السياسة الدولية بين دول المحور من جهة وبين الحلفاء من جهة اخرى فبدا يمارس لعبة التقرب الى المانيا النازية واضطر ان يتنازل لابنه امبراطور ايران الحالي اثر دخول قوات الحلفاء للاراضي الايرانية .

وكنتيجة لخوف بريطانيا من وقع ايران ومنابع البترول فيها في ايدي النازية . عمدت الى استرضاء شاه ايران الذي طالب بعقد معاهدة جديدة مع العراق لتنظيم الحدود بينهما كمقدمة لعقد معاهدة سعد اباد في ٨ تموز ١٩٣٧ بين ايران ــ والعراق وتركيا وافغنستان في طهران التي نصت في مادتها الاولى على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للاعضاء الموقعين على المعاهدة ، كما نصت المادة السابعة « الامتناع على تنظيم ومساعدة العصابات والجماعات المسلحة ضد بعضهم البعض . كما اوجبت على الدخول في مفاوضات مباشرة في حالة توتر العلاقات بين الدول الميثاق . فابرمت معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ التي اقرت الحدود المتفق عليها من قبل لجنة تنظيم الحدود الايرانية التركية سنة ١٩١٤ ولكنها اضافت الى ايران سبعة كيلومترات امام ميناء عبادان وساحلا مائيا امام ميناء المحمرة كما

نظم البروتوكول سير السفن والخفر وضرائب المواني‌ء ومحاربة التهريب . وعلى الرغم من كل هذه التنازلات بقي العراق انطلاقا من مبادىء الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية ورغبة منه في توثيق عرى الصداقة والعلاقات السلمية وحسن الجوار ملتزما بتنفيذ بنود الاتفاقية بحذافيرها .

ولكن الرجعية الايرانية تحقيقا لمطامعها ورغبتها في التوسع على حساب العراق وتنفيذا لمآرب ومخططات الاستعمار والصهيونية عمدت في نيسان ١٩٦٩ الى فسخ هذه المعاهدة من جانب واحد ضاربة بالقانون الدولي عرض الحائط مهددة العراق بالحرب .

(راجع جريدة « الثورة » البغدادية العدد ١٥٢ تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٦٩)

معاهدة الحدود والبروتوكول المعقودة في ٤ تموز ١٩٣٧ بين المملكة العراقية والامبراطورية الايرانية
صدقت بالقانون رقم (٦) لسنة ١٩٣٨
صاحب الجلالة ملك العراق
من جهة
وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران
من جهة اخرى

بناء على رغبتهما في توثيق عرى الصداقة الاخوية وحسن التفاهم بين الدولتين وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتيهما قد قرر عقد هذه المعاهدة وعينا عنهما مندوبين مفوضين لهذا الغرض : ـ

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير خارجية الدولة العراقية الملكية .

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران صاحب المعالي عناية الله سميعي وزير خارجية الدولة الايرانية الامبرطورية .

الذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة اتفقا على ما يأتي : ـ

المادة الاولى :

يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعتبار الوثائق التالية باستثناء التعديل الوارد في المادة الثانية من هذه المعاهدة وثائق مشروعة على انهما ملتزمان بمراعاتها .

١ ـ البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية ـ الايرانية

والموقع عليه في الاستانة بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩١٣ .

ب ـ محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ ونظرا الى احكام هذه المادة وما عدا ما هو وارد في المادة التالية يكون خط الحدود بين الدولتين عين الخط الذي تم تعيينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة اعلاه .

المادة الثانية :

ان خط الحدود عند ملتقاه بمنتهى النقطة الكائنة في جزيرة شطيط (من الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧ والثانية ٢٥ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٩ والثانية ٣٨ من الطول الشرقي على وجه التقريب) يعود فيتصل على خط ممتد عاموديا من خط انخفاض المياه بـ (تالويك) شط العرب ويتبعه حتى نقطة كائنة امام الاسلكة الحالية رقم ١ في عبادان (من الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠ والثانية ٨/٤ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٦ والثانية ١٣ من الطول الشرقي على وجه التقريب) .

ومن هذه النقطة يعود خط الحدود فيسير مع مستوى المياه المنخفضة متبعا تخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات السنة ١٩١٤ .

المادة الثالثة : ـ

يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان توا بعد التوقيع على هذه المعاهدة بتأليف لجنة لاجل نصب دعائم الحدود التي كانت قد عينت اماكنها اللجنة المذكورة في الفقرة (ب) من المادة الاولى من المعاهدة وتعين دعائم جديدة مما ترى فائدة في نصبه .

وتعين تشكيلات اللجنة ومنهاج اعمالها بترتيب خاص يجري بين الفريقين الساميين المتعاقدين .

المادة الرابعة :

تطبق الاحكام التالية على شط العرب ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين الدولتين الى النهر المذكور حتى عرض البحر : ـ

١ ـ يبقى شط العرب مفتوحا بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان وتكون جميع الفوائد المجباة من قبيل اجور للخدمات المؤداة وتخصص فقط لتسديد بصورة عادلة ـ كلفة صيانة او تحسين طريق الملاحة ومدخل شط العرب من جهة البحر .

ولتدارك النفقات المتكبدة لصالح الملاحة .

وتقدر العوائد المذكورة على اساس الحمولة الرسمية للسفن او مقدار انغطاسها او على كميهما معا .

ب . ـ يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية والسفن الاخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية والعائدة للفريقين الساميين المتعاقدين .

ج ـ ان هذه الحالة اي اتباع خط الحدود في شط العرب مرة المياه المنخفضة واخرى التالويك او وسط المياه مما لا يؤثر على حق استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما في الشط كله .

المادة الخامسة : ـ

لما كان للفريقين الساميين المتعاقدين مصلحة مشتركة في الملاحة في شط العرب كما هو معترف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة فانهما يتعهدان بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة وبشأن اعمال الحفر ودلالة السفن واستيفاد الاجور والعوائد والتدابير الصحية والتدابير المتعلقة بالملاحة في شط العرب كما هو معرف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة .

المادة السادسة : ـ

تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد باسرع ما يمكن وتصبح نافذة من تاريخ تبادل الوثائق المذكور . واقرارا بعد ما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران اعلاه على هذه المعاهدة .

كتب في طهران باللغات العربية والفارسية والفرنسية ، وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعمول عليه .

في ٤ تموز ١٩٣٧

التوقيع
ناجي الاصيل سميعي .

بروتوكول

ان الفريقين الساميين المتعاقدين حين قيامهما بالتوقيع على معاهدة الحدود بين العراق وايران متفقان على ما يلي : ـ

١ ـ لاجل تثبيت المقاييس الجغرافية المذكورة بصورة نهائية تؤلف لجنة خاصة من خبراء يعين كل من الفريقين الساميين المتعاقدين عددا متساويا منهم وتقوم اللجنة المشار اليها تثبيت المقاييس المذكورة ضمن الحدود المعينة في تلك المادة وتدون نتائج التثبيت بمحضر يكون بعد ان يوقع عليه اعضاء اللجنة المشار اليها جزء لا يتجزأ من المعاهدة .

٢ ـ يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعقد الاتفاقية المنصوص عليها في المادة الخامس من المعاهدة في بحر سنة واحدة من تاريخ تنفيذ المعاهدة فاذا لم يكن في الامكان عقد هذه الاتفاقية في

خلال السنة وذلك بالرغم عن الجهود المبذولة من قبلهما يجوز عندئذ تمديد المدة المذكورة باتفاق مشترك بين الفريقين الساميين المتعاقدين .

توافق الحكومة الايرانية الامبراطورية على انه في خلال مدة السنة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة وفي خلال تمديد هذه المدة ، في حالة ما اذا جرى التمديد المذكور ـ تأخذ حكومة العراق على عاتقها وفق الاسس الحالية المرعية امر القيام بكافة الامور التي ستعالجها الاتفاقية المذكورة وتقوم الحكومة الملكية العراقية باطلاع الحكومة الايرانية الامبراطورية مرة كل ستة اشهر على الاعمال المنجزة والعوائد الكجباة والنفقات المتكبدة وعلى جميع التدابير الاخرى المتخذة .

٣ ـ ان الاجازة التي يمنحها احد الفريقين الساميين المتعاقدين لاحدى السفن الحربية ولاحدى السفن الاخرى الحكومية غير المستخدمة في مقاصد تجارية العائدة لدولة ثالثة لأجل الدخول في احدى الموانيء العائدة الى ذلك الفريق السامي المتعاقد والواقعة في شط العرب تعتبر اجازة منحت من قبل الفريق السامي المتعاقد الاخر وذلك لكي تتمكن السفن المذكورة من استعمال المياه العائدة له في شط العرب عند مرورها منه . مع ذلك عندما يمنح احد الفريقين الساميين المتعاقدين اجازة من هذا القبيل عليه ان يخبر بذلك الفريق السامي الاخر فورا .

٤ ـ مع الاحتفاظ بما لايران من حقوق في شط العرب فمن المفهوم ان ليس في المعاهدة المبحوث عنها ما يخل بحقوق العراق وواجباته ومنه التعهدات التي قطعها للحكومة البريطانية فيما يخص شط العرب عملا بالمادة الرابعة من المعاهدة المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ وفي الفقرة السابعة من ملحقها الموقع عليه بنفس التاريخ .

٥ ـ يبرم هذا البروتوكول في نفس الوقت الذي تبرم فيه معاهدة الحدود ويكون ملحقا بها وجزءا لا يتجزأ منها ويدخل في حيز التنفيذ مع المعاهدة في وقت واحد .

كتب هذا البروتوكول باللغات العربية والفارسية والفرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو المعمول عليه .

كتب في طهران بنسختين في اليوم الرابع من شهر تموز سنة الف وتسعمائة وثلاثين ميلادية .

ناجي الاصيل

سميعي .

العلاقات
العراقية الايرانية
والغاء معاهدة ١٩٣٧ من قبل ايران
واهميتها للطرفين المتعاقدين

عندما اعلنت الحكومة الايرانية في ١٩ نيسان ١٩٦٩ من جانبها المنفرد . انتهاء معاهدة الحدود العراقية الايرانية لسنة ١٩٣٧ مستندة الى حجج زائفة اهمها مخالفة المعاهدة من قبل العراق وتغير الظروف ... وطالبت الحكومة الايرانية باجراء مفاوضات مع العراق لتعديل الحدود في شط العرب لمصلحة ايران بحيث يصبح خط مجرى الملاحة العميق (التالوك) خطا جديدا بدلا من خط الحدود الحالي الذي يمر من الضفة اليسرى لشط العرب تاركا النهر بكامله لسيادة العراق ما عدا استثنائين محدودين يقع احدهما مقابل المحمرة (خرمشهر) والاخر مقابل عبادان .. ومعلوم ان الطلب الايراني هذا انما يعني المطالبة بتنازل العراق عن نصف المجرى الاسفل لشط العرب لمسافة تقارب ٩٠ كيلو مترا من ملتقى الحدود الايرانية العراقية بالشط وحتى مصبه ... ويترتب على هذا التنازل بصورة تلقائية التنازل عن جزء من البحر الاقليمي العراقي والجرف القاري العراقي الذي يلي ذلك البحر الاقليمي في الخليج العربي وذلك نتيجة لتعديل الحدود العراقية الايرانية هي مصب شط العرب ....

ويثير اعلان ايران الانفرادي بانتهاء معاهدة الحدود العراقية الإيرانية التساؤل عن اثر هذا الاعلان في تلك الحدود من ناحية القانون الدولي ...

الجواب عن هذا التساؤل هو النفي القاطع بلا ادنى شك ... فالحدود العراقية الايرانية تستند في حقيقة الامور الى اساس متين

جدا من القانون الدولي قلما نجد له مثيلا في صلابته ... اما الاعلان الايراني بانتهاء المعاهدة فعمل باطل قانونا ولا يمكن ان يكون له اي اثر في دائرة القانون الدولي ومن ثم ليس له اثر في الحدود العراقية الايرانية .

يقوم الاساس القانوني الدولي للحدود العراقية الايرانية على مصدرين رئيسين من مصادر القانون الدولي العام وهما العرف الدولي والمعاهدات الدولية . واية ذلك ان هذه الحدود تمثل اقدم الحدود الدولية في منطقة الشرق الاوسط ، فتاريخها يعود الى سنة ١٦٣٩ ... حيث انعقدت في (زهاب) اول معاهدة حدود بمعنى الكلمة بين الدولتين العثمانية والفارسية .... لقد حاولت الدولتان خلال القرون التي تلت عقد تلك المعاهدة خرقها بقصد تعديل الحدود بقوة السلاح ، غير ان تلك الحروب الدامية كانت تنتهي دوما بعقد معاهدة صلح يؤكد فيها الطرفان احترام حدود معاهدة (زهاب) التي اخذ يطلق عليها اسم الحدود القديمة . ومن تلك المعاهدات معاهدة (كورين) لسنة ١٧٤٦ ومعاهدة (ارضروم) الاولى لسنة ١٨٢٣ ومعاهدة (ارضروم) الثانية لسنة ١٨٤٧ . وجرى في هذه المعاهدة الاخيرة تعديل مهم للحدود القديمة حيث تنازلت الدولة العثمانية بتأثير من السياسة الاستعمارية البريطانية عن جميع الاراضي التي تقع شرقي الضفة اليسرى لشط العرب اي عن اقليم الاحواز (عربستان) فحصلت بذلك ايران لاول مرة على واجهة نهرية على المجرى الاسفل من شطر العرب واحتفظت الدولة العثمانية بالشط نفسه ... ثم جرى تطبيق معاهدة ارضروم هذه بعد مفاوضات دامت اكثر من ٦٠ عاما ببروتوكول الاستانة المؤرخ في ٤ تشرين الثاني ١٩١٣ وباعمال لجنة تحديد الحدود التي قامت خلال سنة ١٩١٤ بتبيان ورسم علامات الحدود على الارض ... وبمقتضى المادة الاولى من البروتوكول المذكور انفا وكذلك محاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ يمر خط الحدود في شط العرب مع ضفته اليسرى تاركا النهر بكامله تحت السيادة

العثمانية (اي العراقية في الوقت الحاضر) ... وبعد ان استقل العراق عن الدولة العثمانية اخذت ايران تقوم بمختلف الاعتداءات على اقليم العراق البري وعلى انهاره ولا سيما في شط العرب . ثم اعلنت ايران عدم اعترافها بمعاهدة ارضروم لسنة ١٨٤٧ وبروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ . وانتهت الازمة اخيرا بالتوقيع على معاهدة الحدود العراقية الايرانية في ٤ تموز ١٩٣٧ التي اصبحت نافذة المفعول بتصديقها من جانب الدولتين وتبادل وثائق التصديق في ٢٠ حزيران ١٩٣٨ . وجرى تسجيل هذه المعاهدة لدى الامانة العامة لعصبة الامم ونشرت نصوصها في مجموعة معاهدات العصبة في الجزء (١٩٠) . وقد اعترفت ايران في المادة الاولى من هذه المعاهدة ببروتوكول سنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ بوصفهما وثائق مشروعة تجب مراعاتها كما نصت تلك المادة على ان « يكون خط الحدود بين الدولتين عين الخط الذي تم تعيينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة اعلاه » . ولا شك في انه قد ترتب على تكرار الاعتراف بنفس الحدود في عدد من المعاهدات خلال فترة زمنية طويلة ان اكتسبت تلك الحدود قوة القاعدة القانونية العرفية الالزامية للدولتين المعنيتين ايران والعراق . وبعبارة اخرى ، لقد اكتسبت الحدود العراقية الايرانية صفة الحدود التاريخية ، وواضح ان مثل هذه الحدود التي تستند الى القانون الدولي العرفي الخصوصي للدولتين لا يمكن تعديلها او الغاؤها بالارادة المنفردة لاحدى الدولتين ، بل لابد لذلك من اتفاق صريح بينهما او نشوء عرف مغاير بالرضا الضمني للطرفين . ويترتب على ذلك ان الاعلان الايراني في ١٩ **نيسان** ١٩٦٩ لا يمكن ان يؤثر في الحدود العراقية الايرانية القائمة **على** العرف الدولي المذكور انفا .

ولكن ايمكن انهاء معاهدة الحدود العراقية الايرانية لسنة ١٩٣٧ بالارادة المنفردة لايران ؟ كلا على وجه الاطلاق . فمعاهدات الحدود لا تقبل بطبيعتها الانهاء من جانب واحد باية حجة كانت ،

كحجة اخلال الطرف الاخر بها او حجة تغير الظروف ، والسبب في ذلك هو ان الغرض من عقد معاهدات الحدود هو اقامة اوضاع دائمة وضمان استقرار الحدود بحيث لا يتكون عرضة لاي تهديد كان وباية حجة أتت . وقد نصت على هذا الغرض صراحة ديباجة معاهدة الحدود العراقية الايرانية التي جاء فيها : « بناء على رغبتهما في توثيق عرى الصداقة الاخوية وحسن التفاهم بين الدولتين وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتيهما فقد قررا عقد هذه المعاهدة » . وعلى هذا النحو اتجهت ارادة الدولتين لضمان اقرار حل ثابت مؤكد ونهائي لمسألة الحدود بينهما . وواضح ان تحقيق هذا الهدف يصبح مستحيلا اذا ما انفسح المجال للطعن دوما في قيمة ذلك الحل . ولاصبحت الحدود قلقة ومدعاة لاثارة حالة من الشك والاضطراب والتوتر في العلاقات بينهما . (انظر حكم محكمة العدل الدولية في قضية معبد (برياه فيهيار) في ١٥ حزيران ١٩٦٢ ، منشورات المحكمة ص ٣٤) وفضلا عن ذلك لا يمكن تصور انهاء معاهدة ما الا اذا كانت من المعاهدات التي يمتد تنفيذها في الزمان ، اي المعاهدات التي تقبل التنفيذ في المستقبل . اما معاهدات الحدود فلا ينطبق عليها ذلك لانها تصبح منفذة فعلا وتحقق الغرض من عقدها كاملا بمجرد نفاذها . فالحدود التي تنص عليها معاهدة الحدود تصبح معينة معلومة بمجرد نفاذ المعاهدة . ومعاهدة الحدود تستنفد فاعليتها على الوجه الاكمل بمجرد نفاذها ولا يبقى فيها التزام يستوجب التنفيذ في المستقبل لان الالتزامات المتعلقة بتعيين الحدود يتم تنفيذها برمتها دفعة واحدة في لحظة نفاذ المعاهدة . وتبقى المعاهدة المنفذة على هذا الوجه مع ذلك نافذة المفعول بوصفها وثيقة تاريخية وسندا لحقوق اقليمية ومن ثم فهي لا تقبل في المنطق السليم اي ابطال او انهاء .

وصفوة القول ان معاهدات الحدود لا يمكن انهاؤها من جانب واحد بحال من الاحوال وذلك لانها تصبح منفذة وينشأ عنها وضع

قانوني دائم بمجرد نفاذها . ولا يمكن ان يتأثر هذا الوضع القانوني للحدود بانهاء معاهدة الحدود من جانب واحد . ولا تتأثر الحدود كذلك حتى في حالة قيام الحرب بين الدولتين المعنيتين . فحالة الحرب ، وان كانت تنهي اغلب المعاهدات الثنائية بين الطرفين المتحاربين لا تمس المعاهدات التي ابرمت لتنظيم حالة دائمة نهائية تم تنفيذها كمعاهدات الحدود ، بل تبقى الاوضاع القانونية المترتبة عليها نافذة قانونا دون ان تتأثر بحالة الحرب .

هذه هي القواعد التي استقرت في العمل الدولي وايدها الثقاة من رجال الفقه الدولي ، وقد جرى تدوينها في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي جرى توقيعها في ٢٣ مايس ١٩٦٩ ، فنصت هذه الاتفاقية في المادة (٧٠ـ ـب) منها على ان انهاء المعاهدة لا يؤثر في اي حق او التزام او حالة قانونية نشأت للاطراف من خلال تنفيذ المعاهدة قبل انهائها . كما نصت المادة (٦٢ـ٢ـ١) من نفس الاتفاقية على انه لا يجوز الاحتجاج بالتغير الاساسي للظروف كاساس لانهاء المعاهدة التي تنشيء الحدود ومن الجدير بالذكر ان ايران كانت من الدول التي وقعت على هذه الاتفاقية » .

يضاف الى ما تقدم ان ايران كانت قد اعترفت بمقتضى المادة الاولى من معاهدة الحدود العراقية الايرانية لسنة ١٩٣٧ بخط الحدود الذي تم تعيينه بمحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود في سنة ١٩١٤ . وبديهي ان الاقرار هو بطبيعته عمل كاشف وغير منشيء ومن ثم لا يقبل الانهاء . فالاقرار يخضع في القانون الانكلوسكسوني الذي اخذت به المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية غرينلاند الشرقية في سنة ١٩٣٣ ـ ص ٦٨ ـ ٦٩ .

ونخلص من كل ذلك ان الحدود العراقية الايرانية تقوم على سند قانوني اساسه العرف والمعاهدات وان هذا السند لا يمكن انهاؤه بأي اعلان من جانب واحد كالاعلان الذي صدر عن الحكومة الايرانية في ١٩ نيسان ١٩٦٩ .

الغاء معاهدة ١٩٣٧ من قبل ايران
واهميتها للطرفين المتعاقدين

في ١٩ نيسان ١٩٦٩ اعلن وكيل وزير خارجية ايران خسرو افشار باسم حكومته وبشكل انفرادي في البرلمان الايراني الغاء معاهدة الحدود المعقودة بين ايران والعراق سنة ١٩٣٧ والتي كان من المفروض ان تكون حلا نهائيا لمشاكل الحدود بين البلدين ، وقد تذرع بحجج واهية مدعيا ان العراق لم يقم بواجباته !؟ بشأن تأمين وتنظيم مرور السفن في شط العرب !؟ . وان عوائد النهر لم تصرف بالشكل المطلوب ، وان العراق عرقل تشكيل اللجنة المنصوص عليها في البروتوكول . وقال افشار بعد ان هدد العراق بان سوف يتخذ جميع الاجراءات التي تراها حكومته مناسبة لتحقيق مطالبها في شط العرب . قال ان ايران اجبرت على عقد المعاهدة ولذلك فهي لا تعترف بها . واقدمت ايران في ذات الوقت على حشد قواتها العسكرية على الحدود . وفي نفس الليلة اعلنت اذاعة لندن بان القوات الايرانية العسكرية ترابط على الحدود العراقية وان السفن الحربية ترافق السفن التجارية في النهر (راجع جريدة « الثورة » البغدادية العدد ١٥٢ في ٢٠ نيسان ١٩٦٩) كما صرح السكرتير العام للحلف المركزي بان وزراء خارجية الحلف سوف يعقدون اجتماعا خاص بطهران في ٢٦ نيسان ١٩٦٩ وكالعادة اثيرت الاذاعات والصحافة الرجعية في الغرب الى تبرير العمل العدواني الايراني .

ان الغاء معاهدة ١٩٣٧ من قبل الحكومة الايرانية لم تكن بادرة لا مثيل لها في تاريخ العلاقات بين العراق وايران فيما يختص الحدود بينهما ، فقد سبق ان الغت ايران معاهدة ارضروم لسنة

١٨٤٧ ثم اعقبتها بالغاء معاهدة (وبروتوكولات) سنتي ١٩١٣ ، ١٩١٤ لذلك لم يكن الامر غريبا بالنسبة للشعب العراقي والمراقب خصوصا اذا استعدنا حقيقة ان ايران سبق ان ربحت سبعة كيلومترات لمرتين متتاليتين من جراء الغائها لمثل هذه الاتفاقيات والمعاهدات ... فهي اذن تتخذ امر الغاء معاهدة الحدود بين البلدين مبررا للتوسع على حساب اراضي العراق ولكنها هذه المرة قرنت الغاء المعاهدة بتهديد العراق عسكريا فقد جرى حشد كبير لقوات ايران العسكرية على الحدود ... فتكون بذلك قد خرقت ميثاق الامم المتحدة ونصوص اتفاقية ١٩٣٧ التي تعهد الطرفان بموجبها على حل القضايا المشارة بينهما سلميا وانهما قد تعهدا وفق ما جاء في مقدمة المعاهدة بحل مشاكل الحدود بينهما نهائيا (راجع كراس وزارة الخارجية العراقية ـ ١٩٦٩ صفحة ١٩)

لقد دابت حكومة ايران على خرق العهود والمواثيق الدولية وفسخ اتفاقيات الحدود دون ان تهتم بمصالح واراء العراق المتعاقدة الاخر مهددة في كثير من الاحيان باستعمال القوة !

فقد بدأت بفسخ اتفاقية ارضروم المعقودة بينها وبين تركيا التي كان العراق ولاية تابعة لها قبل الحرب العالمية الاولى واضطرت تركيا الى عقد اتفاقية جديدة في تشرين الثاني ١٩١٣ في القسطنطنية التي نصت المادة الخامسة منها بروتوكول لجنة تنظيم الحدود الايرانية التركية لسنة ١٩١٤ على تثبيت الحدود بينهما بشكل نهائي . وكان مفروض ان لا تثار مشكلة الحدود مرة اخرى لولا اطماع الرجعية الايرانية في التوسع على حساب اراضي العراق من جهة ولولا مؤامرات الاستعمار وانحيازه التام لمطاليب الحكومة الايرانية التي كانت من الدهاء بالشكل الذي تستطيع ان تثير مشكلة الحدود في الوقت الملائم مستغلة كل الظروف لصالحها من جهة اخرى . (راجع كراس وزارة الخارجية العراقية ـ حول مشكلة شط العرب ـ بغداد تموز ١٩٦٩ صفحة ١٠)

وهكذا اثارت مشكلة الحدود مرة اخرى في الثلاثينيات مما اضطر العراق الى رفع شكواه الى عصبة الامم مستغلة ضعف الحكومة العراقية وانشغالها في ضرب الحركة الوطنية التي استعرت ضد الاستعمار البريطاني من جهة ورغبة الدبلوماسية البريطانية في الحفاظ على صداقة شاه ايران ومحاولاتها لربط العراق وايران وتركيا وافغنستان بما يسمى بمعاهدة سعد آباد .

ان الاسس القانونية لمعاهدة ٨ تموز ١٩٣٧ بين العراق وايران كانت :

١ ـ معاهدة ارضروم لسنة ١٨٤٧ التي عقدت بين الامبراطورية التركية وايران التي فصل بموجبها ميناء المحمرة عن ايران وقد ظلت هذه المعاهدة سارية المفعول حتى تم الغائها من جانب ايران وحدها حيث حلت مكانها اتفاقية القسطنطنية حول تثبيت الحدود بين تركيا وايران في ٤ تشرين ثاني ١٩١٣ .

مما سبق يظهر بوضوح ان شط العرب نهر عراقي يجري في اراضي عراقية مسافة ١٠٣ كيلو مترا وبعد ان يتصل بقناة الخيين يكون الجانب الايسر منه حدود العراق مع ايران مع وجود ١٤ كم سبعة منها امام ميناء المحمرة وسبعة اخرى امام عبادان . وان كل ادعاءات الحكومة الايرانية تنهار امام الحقائق العلمية والتاريخية وان ايران حين اقدمت على فسخ المعاهدة المذكورة كانت لها اطماعها الخاصة ونواياها السيئة تجاه العراق ولا يمكن ان تكون ضغوط الحاجة هي التي دفعتها الى هذا العمل بل هي المطامع الامبريالية ومخططاتها الستراتيجية ضد الحكومات التقدمية العربية ونضالها ضد الاستعمار والصهيونية وخصوصا العراق .

ان الاحصاءات تشير بان شط العرب بدأ يفقد من قيمته بالنسبة للتجارة الخارجية الايرانية خصوصا ما يتعلق بنقل البترول فقدمت ايران انابيب لنقل نفطها الى خزانات خارك لتنقله من هناك

ناقلات بحمولة ٢٠٠ الف طن والى ميناء سندماه شهر ومعنى هذا ان ايران لم تعد تصدر من عبادان الواقع على شط العرب سوى كميات قليلة من النفط .

ان سعي العراق الحثيث لحل مشاكله الداخلية وتأسيس قاعدة شعبية واسعة للحفاظ على مكاسبه الثورية واستمراره على السير في نهج تقدمي معاد لمطامع الاستعمار وركائزه في المنطقة وسعيه المتواصل من اجل توحيد الصفوف في الوطن والعالم العربي يشكل خطرا جديا على المصالح الاستعمارية والاحتكارية في المنطقة لذلك فقد عمدت الامبريالية العالمية الى اثارة المشاكل بوجهه وايجاد العقبات في طريق تقدمه .

كما ان وزير خارجية ايران اردشيرزاهدي صرح في مؤتمر صحفي عقده في سيئول قائلا :

« ان على اسرائيل المحافظة على الاراضي العربية المحتلة (راجع التصريح في جريدة النور العدد ١٦٨ في ١٠ ايار مايس ١٩٦٩)

فاذا اضفنا الى ذلك طلب الشاه نفسه من ملوك ورؤساء الدول العربية في مؤتمر الدول الاسلامية في الرباط بأن يتخذوا من العقل ملجأ لحل المشاكل من جهة وان شط العرب كما يبدو يحتوي على مكامن نفطية جديدة ادركنا الغاية الرئيسية من فسخ ايران للمعاهدة المذكورة والمطالبة بعقد معاهدة جديدة سعيا وراء مكاسب جديدة .

ان العراق يعتبر معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ كما ورد على لسان نائب وزير خارجية العراق في مقابلته للسفير الايراني في بغداد في ٢٠ نيسان ١٩٦٩ لا زالت نافذة المفعول وان فسخها من جانب ايران وحدها يناقض مبادىء ميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولي وان عقد المعاهدات والمواثيق الدولية يتضمن حقوقا وواجبات يتحتم

على الاطراف المتعاقدة الالتزام بها من اجل تطور العلاقات السلمية والوصول الى امن وسلام دائمين في العالم ولا يجوز اعتبار المعاهدات امورا تكتيكية تفقد قيمتها بعد وقت قصير .. لذلك فان العراق سيحتفظ بحقوقه كاملة في شط العرب وسيتخذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على سيادته في اراضيه (راجع كراس وزارة الخارجية العراقية صفحة ٢٥ ــ جريدة النور البغدادية العدد ١٥٣ في ٢١ نيسان ١٩٦٩) .

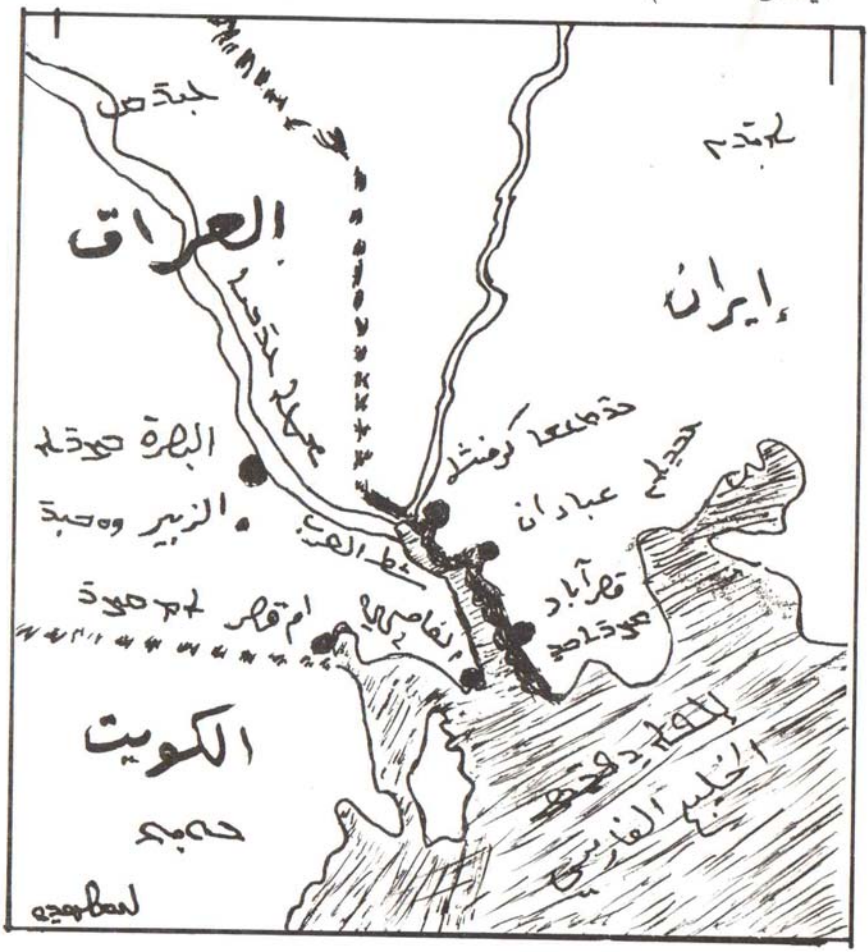

الاعتداءات الايرانية على الاقليم العراقي.

بعد ان الغت الحكومة الايرانية من جانبها المنفرد وبوجه مخالف للقانون الدولي معاهدة الحدود العراقية الايرانية لسنة ١٩٣٧ ، اخذت تقوم بالتجاوز على سيادة العراق الاقليمية وخرق القوانين العراقية في شط العرب الذي هو جزء من اقليم العراق . وفضلا عن ذلك اخذت القوات المسلحة الايرانية تقوم بسلسلة من الاعتداءات على الاراضي العراقية في مناطق حدود العراق الشرقية . ولما تمادت الحكومة الايرانية في تكرار تلك الاعتداءات المسلحة على الحدود العراقية رفع العراق شكوى بذلك الى مجلس الامن . فاجاز هذا المجلس في ٢٨ شباط ١٩٧٤ قرارا بالاجماع في شأن الشكوى التي تقدمت بها الحكومة العراقية ضد الحكومة الايرانية . وقد اعرب مجلس الامن في القرار المذكور انفا عن اسفه البالغ لسفك الدماء ، ودعا الطرفين المتنازعين الى وقف جميع الاعمال العسكرية ، واكد مجددا مبادىء ميثاق الامم المتحدة في شأن احترام السيادة الاقليمية للدول ووضع الحلول السلمية للمنازعات كما اشار الى واجب الدول في احترام مبادىء الاعلان العالمي لمباديء القانون الدولي في شأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول . وطلب المجلس في ختام قراره الى الامين العام للامم المتحدة تعيين ممثل خاص للتحقيق في الحوادث التي ادت الى شكوى العراق وتقديم تقريره الى المجلس . وبعد ان تسلم المجلس تقرير الامين العام للامم المتحدة في هذا الشأن اجاز في ٢٨ مايس ١٩٧٤ القرار ذي الرقم (٣٤٨) الذي تضمن ترحيب المجلس بوجه خاص بما ورد في تقرير الامين العام عن موافقة البلدين من خلال الممثل الخاص للامين العام على المراعاة الدقيقة لاتفاق وقف اطلاق النار الذي تم في ٧ اذار ١٩٧٤ ، وعلى السحب الفوري وفي آن واحد لحشود القوات المسلحة على طول الحدود والامتناع كليا عن اي عمل عدائي ضد الطرف الاخر واستئناف مبكر للمحادثات بين البلدين

بغية الوصول الى تسوية شاملة .

ولكن الحكومة الايرانية لم تنفذ ما ورد في قرار مجلس الامن في شأن سحب الحشود والكف فورا عن الاعمال العدائية . فقد بلغت الحشود الايرانية على الحدود العراقية في ٢١ اب ١٩٧٤ ثلاث فرق مدرعة وفرقتي مشاة ولوائي مشاة مستقلين ، ووضعت الحكومة الايرانية كافة قطعات الجيش الايراني تحت الانذار ، كما وضعت كافة القواعد الجوية الايرانية تحت اقصى درجات التأهب . وبالاضافة الى ذلك استمرت حوادث الاعتداءات الايرانية المسلحة على الحدود العراقية الشرقية وعلى الاقليم الجوي العراقي والمياه الداخلية العراقية ، فوقعت مثلا خلال الفترة من ٢٣ اب ١٩٧٤ الى ٢٩ منه سبع حوادث اعتداء مسلح على مختلف مناطق الحدود العراقية ، كما قامت الطائرات العسكرية الايرانية بانتهاك حرمة الاجواء العراقية سبع مرات خلال شهر تموز ١٩٧٤ وتسع عشرة مرة خلال شهر اب ١٩٧٤ ، وفضلا عن ذلك وقعت مؤخرا عدة تجاوزات ايرانية على السيادة الاقليمية للعراق في شط العرب ومداخله كادت ان تجعل سلامة الملاحة في الشط عرضة لاشد الاخطار بسبب خرق انظمة الملاحة العراقية ، وهذا الى جانب قيام الزوارق المسلحة الايرانية والطائرات العسكرية الايرانية بتجاوزات على المياه العراقية في خور عبد الله وخور العمية وبوبيان واخيرا قامت ايران باخطر اعتداء مسلح على العراق حين اسقطت داخل الاقليم العراقي طائرتين عراقيتين بصواريخ امريكية الصنع تطلق من الارض الى الجو وذلك في يومي ١٤ و ١٥ شهر كانون الاول ١٩٧٤ .

ولا شك في ان هذه الاعتداءات المسلحة الايرانية على الاقليم العراقي البري والجوي والنهري والبحري تكون خرقا صريحا لاحكام القانون الدولي المعاصر التي تعتبر تلك الاعتداءات اخطر جريمة دولية تحرك في ان واحد مسؤوليتين : مسؤولية الدولة المعتدية كشخص من اشخاص القانون الدولي ، والمسؤولية الجنائية الفردية لحكام تلك

الدولة بمقتضى مبادىء (نورمبورغ) التي اقرتها الامم المتحدة في سنة ١٩٤٦ .

لقد كانت القاعدة في القانون الدولي التقليدي هي الاعتراف للدول بحق اللجوء الى الحرب واستعمال القوة دون قيد او شرط . غير ان هذه القاعدة قد انقلبت رأسا على عقب في القنون الدولي المعاصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . فقد نصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة على ان « يمتنع اعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة واستخدامها ضد سلامة الاراضي والاستقلال السياسي لاية دولة » . وتتعارض الاعتداءات الايرانية كذلك مع ما جاء في ديباجة ميثاق الامم المتحدة من ان شعوبها قد اعتزمت ان تأخذ لنفسها بالتسامح والعيش معا في سلام وحسن جوار . وتتعارض الاعتداءات الايرانية ايضا مع سلسلة طويلة من قرارات الامم المتحدة بخصوص تحريم استعمال القوة ولا سيما القرار الذي اجازته الجمعية العامة للامم المتحدة المرقم ٢٦٢٥ (الدورة ٢٥) في ٢٤ تشرين الاول ١٩٧٠ الذي تضمن تدوين قواعد القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة . واعلنت الجمعية العمومية في ذلك القرار بصورة رسمية « مبدأ امتناع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استعمالها ضد السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسي لاية دولة او على اي نحو اخر يتنافى مع مقاصد الامم المتحدة » . كما اعلنت ان « مثل هذا التهديد باستعمال القوة او هذا الاستعمال لها يشكل خرقا للقانون الدولي ولميثاق الامم المتحدة ولا يجوز ان يتخذ وسيلة لتسوية المشاكل الدولية » .

واعلنت تلك الجمعية في نفس القرار كذلك « ان الحرب العدوانية تشكل جريمة ضد السلم تترتب عليها مسؤولية بمقتضى القانون الدولي . وان على كل دولة واجب الامتناع عن التهديد باستعمالها لخرق الحدود الدولية القائمة لدولة اخرى او اتخاذ ذلك

وسيلة لحل المنازعات الدولية بما فيها المنازعات المتعلقة باقاليم الدول وحدودها ... وعلى كل دولة كذلك واجب الامتناع عن الهديد باستعمال القوة واستعمالها لخرق الخطوط الدولية الفاصلة » .

اهمية مبدأ سيادة الدولة
على اراضيها وعدم التعرض للاقليم

يروي الدكتور خورشيد شوكت راوندوزي في كتابه « الدوافع الخفية وراء مشكلة شط العرب » وشاكر صابر الضابط في كتابه « العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران » .

انه في اللقاء الاول الذي تم بين العراق وايران ، بعد ان عرض العراق علاقاته المتوترة على عصبة الامم (تشرين الثاني ـ ١٩٣٤) وذلك في الخامس من آب ١٩٣٥ عرض الشاه مع ممثلي الحكومة العراقية مسألة الخلاف بين البلدين وفي اثناء ذلك اعلن الشاه اعترافه بمشروعية معاهدة « ارضروم » الا انه التمس ان يتنازل العراق عن ٣ كيلومترات فقط في شط العرب لتتمكن المراكب الايرانية من الرسو فيها . ولم يكن في عداد الوفد العراقي احد مخول البت في هذا الطلب . فقد كان رئيس الوفد وزيرا للخارجية والعدل ، اما اعضاء المرافقون فكانوا : مدير الخارجية ، ومدير الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية والمفتش الاداري .

ووعد وزير الخارجية العراقي شاه ايران ان يعرض الامر على حكومته عند رجوعه . وهكذا فعل فكان جواب الحكومة العراقية انذاك ان ذكرت بأن القانون الاساسي لا يطالب العراق بالتنازل عن اي شيء ، ولهذا فان اعطائها المسافة التي طلبها الشاه « بطريق الايجار فقط » مشروطة باستجابة ايران للمطالب العراقية المشروعة في بقية القضايا المختلف عليها .

هذه الحادثة شهادة في يد العراقيين على احقية العراق في شط العرب ، فهي لا تحتمل الا تفسيرا واحدا هو التالي : ان العراق هو المالك الحقيقي والشرعي لشط العرب بدليل ان الشاه طلب ذلك في

صيغة التماس . ولو ان لايران حقا فيه لكان الطلب اخذ شكلا اخر .

ان من اهم مبادىء القانون الدولي وميثاق هيئة الامم المتحدة هو مبدأ « مساواة السيادة لجميع الاعضاء » (المادة الثانية من ميثاق هيئة الامم المتحدة) فسيادة الدولة هي قاعدة اساسية من قواعد القانون الدولي اكدتها الوثائق الدولية التالية :

١ ـ قرارات مؤتمر « باندونغ » ١٩٥٥ النقطة الثانية من احصائية هيئة الامم المتحدة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ .

٢ ـ مؤتمر القاهرة للدول الافرو ـ اسيوية ١٩٦٨ .

٣ ـ توصيات الجمعية العمومية للامم المتحدة ـ ٢٠ ـ رقم ٢١٣١ حول عدم السماح لاي دولة بضم او الحاق اراضي الغير اليها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وكذلك الاقرار باستقلال وسيادة الدول .

ومع ان منظمة الامم المتحدة تضم في عضويتها دولا من المعسكر الرأسمالي والمنظومة الاشتراكية ودول ما يسمى ب « العالم الثالث » اعلنت جميعها التزامها بقرارات الامم المتحدة ومنظماتها ومبادىء القانون الدولي التي يشكل مبدأ سيادة الدول ركنا اساسيا فيها .

ان الاستفزازات الايرانية واجراءاتها العدوانية تشكل في حقيقتها جزءا من مخطط استعماري جديد تحاول الامبريالية العالمية تنفيذه في الشرق الاوسط .

فعلى الرغم من ان الفقرة الثانية من قرار الجمعية العمومية للامم المتحدة المرقم ٢١٣١ في ١٩٦٥/١٢/٢١ الدورة العشرين قد اكد على انه لا يحق لاية دولة القيام باعمال ارهابية او حربية موجهة ضد دولة اخرى او دعمها بأي شكل من الاشكال كما لا يجوز لاية دولة القيام باعمال حربية الغرض منها اسقاط نظام الحكم في دولة

اخرى بالقوة او تنظيم مثل هذه الاعمال او توجيهها او تمويلها بالمال والسلاح او تشجيعها او قبولها ، كما لا يجوز التدخل بالشؤون الداخلية للدول الاخرى . فان ايران شأنها في ذلك شأن اسرائيل اللقيطة في عدم الالتزام بهذه القرارات او تنفيذها كما فعلت الاخيرة بالنسبة لقرار مجلس الامم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٦٧ القاضي بوجوب انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق العربية التي احتلتها في حرب حزيران لانها مدعومة من الامبريالية وما دام الامر كذلك فان السبيل الوحيد الذي تستطيع عن طريقه الشعوب المتطلعة الى الحرية والاستقلال الوطني التخلص من مؤامرات الاستعماريين والمحافظة على سيادتها القومية والوطنية هو النضال وتوحيد الصف وتفجير طاقات شعوبها الخلاقة وتعزيز دور الفئات الكادحة والوطنية والقومية فيها وايجاد صيغة تآلف وتحالف وطني قومي قائم على اساس سليم من جهة اخرى .

ان مراجعة سريعة لطبيعة العلاقات بين العراق وايران فيما يختص مشاكل الحدود لتؤكد بان سلوك ايران طوال قرن كامل اتسم بعدم الالتزام بمبادىء القانون الدولي والاخذ بسياسة حسن الجوار على الرغم من ان ايران كانت عضو مؤسسا لعصبة الامم السابقة وهيئة الامم المتحدة الحالية كما انها شاركت في مؤتمر باندونغ سنة ١٩٥٥ .

مشاكل الحدود البرمائية
ـ والنهرية ـ

يمكن تعريف خط الحدود بانه الخط الذي يحيط بالمنطقة الارضية والمناطق المائية للدولة وكذلك المحيط الهوائي الذي يضم تلك المساحات هذا اضافة الى ما تحتويه البقاع التي يحق للدولة ممارسة سيادتها وحقوقها كاملة فيه (راجع ميزان القانون الدولي ـ المجلد

الثالث (روسي ـ موسكو ١٩٦٧).

ان حدود الدول تشكل الجانب الاساسي للنظام السلمي الدولي لان ممارسة سيادة الدولة انما يتقرر بتعيين حدودها التي تستطيع ممارسة سيادتها من الارض والانهر والبحريات والقنوات المحدودة بها .

فالاعتداءات على هذه المناطق داخل حدود دول اخرى تعتبر خرقا لحرمة اراضي الغير وبالتالي لمبادىء ميثاق الامم المتحدة لكل دولة الحق في تنظيم عملية المرور داخل اراضيها او تحديدها او مراقبتها « جوازات السفر والمرور » .

فالمياه الاقليمية تعني الانهر ، البحار والقنوات والبحيرات التي فيها تفصل خط الحدود بين دولتين متجاورتين عن بعضها البعض تشكل كل جزء منها اقليما لكل دولة ، ابتداء من خط الحدود حتى الشاطىء العائد لها فكل دولة تستعمل حقها الطبيعي داخل مياهها الاقليمية بموجب تشريعاتها وقوانينها الخاصة بها .

ويمكننا ان نجعل نهر الحدود « دويس » كمثال نموذجي وواقعي بين فرنسا وسويسرا . حيث ان الشاطىء فقط يعود لسويسرا وباقي النهر كله يعود لفرنسا .

وقد نظمت مسائل مرور لسفن والصيد السويسري باتفاقيات خاصة بين البلدين كما يفصل بين المانيا الاتحادية وهولندا ثم يعود الشاطىء فقط الى المانيا الاتحادية . وفي التطبيقات الدولية ، حيث الشاطىء يشكل خط الحدود لأقليم ما ووفق معاهدة خاصة لا تعرف دائما كلمة ـ محاذاة الشاطىء ـ . وفي التطبيق الدولي الحاضر لا يوجد هناك مثال واحد تكون الدولة تملك فقط شاطىء النهر وتعتبر في نفس الوقت مالكة للنهر ومشاركة فيه ، بينما جرت العادة ان تملك احدى الدولتين المتجاورتين شاطىء النهر الفاصل بينهما . وتكون

للدولة الاخرى حق السيادة الكاملة على النهر كله كما هو الحال في شط العرب . ان معاهدة ١٩٣٧ اوضحت ان شط العرب نهر عراقي ، ونزولا عند رغبة ايران اصبح خط الحدود يمر امام مينائي المحمرة وعبادان ولمسافة سبعة كيلومترات فقط ، ويعود تيار النهر وحوضه للعراق كما يشكل الشاطىء المواجه للبر الايراني خط الحدود بين البلدين ، ومع هذا فقد سمحت الاتفاقية لايران بالانتفاع بالنهر كله . وهناك في تنظيم انهر الحدود حالتان :

١ ــ عندما تكون هناك اتفاقية قد حلت المشكلة بين الجانبي فيما يخص النهر وتحدد مدى استفادة كل من البلدين المجاورين من هذا النهر وفي هذه الحالة يجب الايفاء باللاتزامات وفق محتوى الاتفاقية والتعهدات الواردة فيها كما هو الحال في شط العرب .

٢ ــ في حالة عدم وجود اتفاقية خاصة بين البلدين فسيكون حلها وفق اسس العرف الدولي او مفاوضات مباشرة بين الجانبي او وفق تحكيم دولي .

وعادة يكون حدود الدولة في انهر الحدود الصالحة لمرور السفن في وسط الحوض الرئيسي للنهر « تالويك » وهكذا فان المشكلة التي اثارتها ايران يمكن حلها على الاسس الواردة انفا لا عن طريق التهديد بالحرب وحشد القوات العسكرية والتآمر على الجمهورية العراقية والتدخل في شؤونها الداخلية .

كما لا يمكن ان يتخذ من قاعدة (تغيير الظروف) ذريعة لخرق اتفاقيات الحدود لان الفقرة الثانية من المادة الثانية والستين لقرارات فيينا حول حقوق الاتفاقيات بشأن الحدود قد رفض هذا (راجع ، مشاكل القانون الدولي في البلدان النامية لبروفسور رايتتاس) كما اكدت لجنة الحقوق الدولية التابعة لهيئة الامم المتحدة في وثيقتها في المادة المشار اليها على ذلك .

فحل مشاكل الحدود يجب ان يكون كحل لجميع المشاكل الدولية الاخرى وفق اتفاقيات دولية او تحكيم قانوني متفق عليه او وفق حكم المحاكم الدولية.

المبدأ القانوني الدولي:الالتزام بتنفيذ المعاهدات وقاعدة تغيير الظروف وتطبيقهما على معاهدات الحدود

الواقع ان « مبدأ الايفاء بالالتزامات » يحتل مركز الصدارة من بين المبادىء التي قام عليها ميثاق الامم المتحدة ويعترف به كمبدأ مهم في القانون الدولي ولا يمكن تصور حالة السلام والاستقرار في العالم اذا لم تتمسك الدول بهذا المبدأ وتفي بالتزاماتها وتنفذ تعهداتها المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات فقد نصت مقدمة ميثاق الامم المتحدة على ما يلي : « على اعضاء هيئة الامم المتحدة احترام الالتزامات التي تنشأ عن الاتفاقيات او المصادر الاخرى للقانون الدولي (راجع مقدمة ميثاق الامم ـ المتحدة المجلد الاول برلين ١٩٦١ صفحة ٥) .

كما ورد ايضا في الفقرة الثانية من المادة الثانية من الميثاق نفسه ما يشترط على الدول الايفاء بالتزاماتها الدولية باخلاص وان الامتناع عن الالتزام بهذا المبدأ يعتبر خرقا للقانون الدولي تتحمل نتائجه تلك الدولة » !!؟ (راجع المرجع ما قبله) .

ان حقوق المعاهدات قد تطورت على المستوى العالمي لصالح الخط التقدمي فقد نصت المادة ٢٦ من مقررات فيينا حول حقوق المعاهدات على ما يلي :

« كل الاتفاقيات الدولية تعتبر نافذة المفعول ويجب تنفيذها والالتزام بها باخلاص (راجع مقررات فيينا حول حقوق الاتفاقيات الدولية من مجلة سياسة المانيا الخارجية العدد ٩ سنة ١٩٦٩) كما نصت المادة ٦٢ من المقررات المار ذكرها « الفقرة الثانية » بان قاعدة تغيير الظروف لا يمكن تطبيقها حول الاتفاقيات المعقودة بشأن تثبيت الحدود .

وقد ابرزت لجنة القانون الدولي التابعة الى هيئة الامم المتحدة هذه الفقرة من المقررات في تعليق خاص واكدت على ان تطبيق قاعدة تغير الظروف على مثل هذه الاتفاقيات (اتفاقيات تثبيت الحدود) من شأنه ان يولد وضعا خطيرا في العلاقات بين الدول بدلا من تسوية الامور (راجع ـ مقررات فيينا حول حقوق المعاهدات)

ولهذا فان قاعدة تغير الظروف لا يمكن تطبيقها على اتفاقية ١٩٣٧ لانها اتفاقية تمت بشأن تثبيت الحدود وقد جرى فعلا تثبيت الحدود بموجبها قانونيا . والحدود التي ثبتت قانونا يجب ان تبقى دائما كأساس قانوني لتسوية المشاكل بين الدول (راجع المرجع ما قبله) وان اي تغيير قهري لهذه الحدود انما هو اعتداء مرفوض اساسا . (راجع الكتاب التدريس المقرر للقانون الدولي صفحة ١٧٣) فايران اذن لا يمكن ان تتذرع بحجة تغيير الظروف بعد عقد معاهدة ١٩٣٧ ولا يحق لها الغاء هذه المعاهدة من جانب واحد .

موقف الاحزاب السياسية العراقية
والرأي العام العالمي

لقد استنكرت جميع الاحزاب التقدمية العراقية الاعمال غير القانونية والاجراءات لحكومة ايران وتدخلها في شؤون العـراق الداخلية ، فحزب البعث العربي الاشتراكي ـ الحزب الحاكم ـ فان موقفه هو موقف الحكومة بالذات (راجع كراس الخارجية العراقية) اما الحزب الشيوعي العراقي شجب بشدة موقف حكومة ايران العدواني ضد العراق واضاف بانه نتيجة لاتباع الحكومة العراقية سياسة معاداة الاستعمار وايمانها بمبادىء التعايش السلمي واما الحزب السوري القومي الاجتماعي فشجب رئيسه انذاك الدكتور عبد الله سعادة ببرقية موجهة الى قادة العراق موقف حكومة ايران العدواني ضد العراق فقد شجب كل الاجراءات التوسعية الايرانية في شط العرب واعتبرها اعتداء صارخا على سيادة العراق واعلن مساندته ووقوفه بجانب الحكومة العراقية (راجع جريدة « البناء » الناطقة باسم الحزب السوري القومي الاجتماعي في بيروت لبنان)

امـا حزب الديمقراطـي الكردستانـي واتحـاد معلمـي « كردستان » ومنظمات كردية اخرى فقد شجبت كلها الاجراءات التوسعية الايرانية في شط العرب واعتبرتها اعتداء صارخا على سيادة العراق واعلنت مساندتها ووقوفها بجانب الحكومة العراقية .

كما حيا المكتب السياسي للحـزب الديمقراطـي الـكردي (البارتي) في لبنان صمود الابطال البواسل بوجه الاعتداءات الايرانية المتكررة على حدود العراق .

كما بعث الشباب الاشوري الواعي بالبرقية التالية الى الرئيس احمد حسن البكر :

نحن الشباب الواعي من الاصل الاشوري اللبناني نستنكر بشدة الاعتداءات المتكررة للقوى الرجعية والامبريالية الايرانية على حدودنا الشمالية وشط العرب .

اننا نودع ارواحنا رهن النداء الواجب للقيام بالرد على كل من تسول له نفسه الاعتداء الغاشم . ونؤيد الخطوات الايجابية للجيش العراقي الباسل في دفاعه عن ارضنا وشعبنا المتاخم لايران » عنهم :

لوقا زودو
الكاتب الاشوري اللبناني

كما شجبت اذاعة دمشق في ٢ حزيران ١٩٦٩ المخطط الامبريالي ـ الايراني ضد الدول العربية وخاصة العراق وقد وفقت الاذاعة في الربط بين السياسة التوسعية الايرانية والاساليب الاسرائيلية والدور الذي تلعبه الامبريالية العالمية لتهديد السلم والامن في المنطقة .

اما السكرتير العام للمنظمة الافرو ـ اسيوية السيد يوسف السباعي قد صرح باسم المنظمة وقوفه الى جانب العراق واكد ان الاستفزازات الايرانية والمخططات الاسرائيلية تتم احداهما الاخرى .

وفي ٤ مايس ١٩٦٩ عبرت جريدة « المجاهد » الجزائرية عن رأيها حيال المخططات العدوانية الايرانية واعتبرتها تأكيد على عداء ايران للامة العربية عامة والعراق خاصة ، كما اكدت بان ميناء عبادان ما هو الا مركز لرسم المخططات الاميركية الاسرائيلية ضد شعب العراق.(راجع جريدة النور العدد ١٦٤ في ٥ ايار ١٩٦٩) .

الفصل الثالث

نصوص المعاهدة العراقية ـ الايرانية والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها.

نصوص معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وايران ...

ان رئيس الجمهورية العراقية وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران بالنظر الى الارادة المخلصة للطرفين المعبر عنها في اتفاق الجزائر المؤرخ في ٦ اذار ١٩٧٥ في الوصول الى حل نهائي ودائم لجميع المسائل المعلقة بين البلدين ، وبالنظر الى ان الطرفين قد اجريا اعادة التخطيط النهائي لحدودهما البرية على اساس بروتوكول القسطنطينية لسنة ٩١٣ ومحاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ وحددا حدودهما النهرية حسب خط التالوك ، وبالنظر الى ارادتهما في اعادة الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ، وبالنظر الى روابط الجوار والروابط التاريخية والدينية والثقافية والحضارية ، ولرغبتهما في توطيد روابط الصداقة وحسن الجوار وتعميق علاقاتهما في الميادين الاقتصادية والثقافية وتنمية العلاقات بين ابناء الشعبين ورفعهما الى مستوى افضل على اساس مبادىء سلامة الاقليم وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ولعزمهما على العمل لاقامة عهد جديد من العلاقات الودية بين العراق وايران على اساس الاحترام الكامل للاستقلال الوطني ومساواة الدول في السيادة ولايمانهما بالمشاركة بهذه الصفة في تطبيق المبادىء وتحقيق الاهداف والاغراض المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ، فقد قررا عقد هذه المعاهدة وعينا مندوبيهما المفوضين .

رئيس الجمهورية العراقية ...

سيادة سعدون حمادي وزير خارجية العراق .

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران ..

سيادة عباس علي خلعتبري وزير خارجية ايران ..

اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما التام ووجدها صحيحة ومطابقة للاصول اتفقا على الاحكام التالية :

المادة الاولى :

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان الحدود الدولية البرية بين العراق وايران هي تلك التي اجرى اعادة تخطيطها على الاسس وطبقا للاحكام التي تضمنها بروتوكول اعادة تخطيط الحدود البرية وملاحق البروتوكول المذكور انفا المرفقة بهذه المعاهدة .

المادة الثانية :

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان الحدود الدولية في شط العرب هي تلك التي اجري تحديدها على الاسس وطبقا للاحكام التي تضمنها بروتوكول تحديد الحدود النهرية وملاحق البروتوكول المذكور انفا المرفقة بهذه المعاهدة .

المادة الثالثة :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بان يمارسا على الحدود بوجه دائم رقابة صارمة وفعالة لغرض وقف جميع التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث اتت وذلك على الاسس وطبقا للاحكام التي تضمنها بروتوكول الامن على الحدود الملحق بهذه المعاهدة .

المادة الرابعة :

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان احكام البروتوكولات

الثلاثة وملاحقها المذكورة في المواد (١) و (٢) و (٣) من هذه المعاهدة والملحقة بها والتي تكون جزءا لا يتجزأ منها .. هي احكام نهائية ودائمة وغير قابلة للخرق لاي سبب كان وتكون عناصر لا تقبل التجزئة لتسوية شاملة .. وبالتالي .. فان اي مساس باي من مقومات هذه التسوية الشاملة يتنافى بداهة مع بروح اتفاق الجزائر .

المادة الخامسة :

في نطاق عدم المساس بالحدود والاحترام الدقيق لسلامة الاقليم الوطني للدولتين .. يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان خط حدودهما البري والنهري لا يجوز المساس به وانه دائم ونهائي .

المادة السادسة :

١ ــ في حالة حصول خلاف يتعلق بتفسير او تطبيق هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها فان هذا الخلاف سيحل في اطار الاحترام الدقيق لخط الحدود العراقية الايرانية المبين في المواد الاولى والثانية المنوه عنها اعلاه وفي اطار مراعة المحافظة على امن الحدود العراقية الايرانية طبقا للمادة ٣ اعلاه .

٢ ــ سيحل هذا الخلاف من جانب الاطراف السامية المتعاقدة في المرحلة الاولى عن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة خلال فترة شهرين اعتبارا من تاريخ طلب احد الطرفين .

٣ ــ وفي حالة عدم الاتفاق فان الاطراف السامية المتعاقدة تلجأ خلال مدة ثلاثة اشهر الى طلب المساعي الحميدة لدولة ثالثة صديقة .

٤ ــ في حالة رفض احد الطرفين اللجوء الى المساعي الحميدة او فشل اجراءاتها فان الخلاف سيصار الى حله عن طريق التحكيم خلال مدة لا تزيد على الشهر اعتبارا من تاريخ الرفض او الفشل .

٥ ـ في حالة عدم اتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين حول اجراءات التحكيم فيحق لاحد الطرفين الساميين المتعاقدين اللجوء خلال خمسة عشر يوما التي تلي عدم الاتفاق الى محكمة تحكيم ... ولغرض تشكيل محكمة التحكيم لحل كل خلاف فان على كل من الطرفين الساميين المتعاقدين تعيين احد رعاياه محكما وسيختار هذان المحكمان محكما اعلى .. وفي حالة عدم تعيين الطرفين المتعاقدين الساميين محكميهما خلال فترة شهر ابتداء من تاريخ استلام احد الطرفين اشعارا من الطرف الاخر بطلب التحكيم او في حالة عدم توصل المحكمين الى اتفاق حول اختيار المحكم الاعلى قبل نفاد نفس المدة المذكورة فان للطرف السامي المتعاقد الذي كان قد طلب التحكيم الحق في دعوة رئيس محكمة العدل الدولية الى تعيين المحكمين او المحكم الاعلى طبقا لاجراءات محكمة التحكيم الدائمة .

٦ ـ ان لقرار محكمة التحكيم الدائمة صفة الالزام والتنفيذ بالنسبة للطرفين المتعاقدين الساميين .

٧ ـ يتحمل كل من الطرفين الساميين المتعاقدين نفقات التحكيم مناصفة .

المادة السابعة :

ستسجل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها طبقا للمادة (١٠٢) من ميثاق الامم المتحدة .

المادة الثامنة :

يصادق كل من الطرفين الساميين المتعاقدين على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة طبقا لقانونه الداخلي .

تدخل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذي سيتم في مدينة طهران .

فبناء عليه فان الطرفين المفوضين من قبل الطرفين الساميين المتعاقدين قد وقعا هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة .

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥ .

عباس علي خلعتبري
وزير خارجية ايران
سعدون حمادي
وزير خارجية العراق

لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها بحضور سيادة عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس قيادة الثورة وزير خارجية الجزائر .

وفيما يلي نص البروتوكول المتعلق بالامن على الحدود بين العراق وايران :

طبقا للقرارات التي تضمنها اتفاق الجزائر المؤرخ في ٦ اذار ١٩٧٥ وحرصا على تعزيز الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ولعزمهما على ممارسة رقابة صارمة وفعالة على هذه الحدود لقطع جميع التسللات ذات الطابع التخريبي واقامة تعاون وثيق بينهما .. لهذا الغرض ولمنع اي تسلل او مرور غير شرعي عبر حدودهما المشتركة بقصد التخريب و (العصيان) والتمرد .

وبالاشارة الى بروتوكول طهران المؤرخ في ١٥ اذار ١٩٧٥ ومحضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في بغداد في تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٧٥ ومحضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في الجزائر في تاريخ ٢٠ مايس ١٩٧٥ .

فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام التالية .

المادة الاولى :

١ ـ يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات التي تخص كل تحرك للعناصر المخربة التي قد تحاول التسلل الى احد البلدين .. بقصد ارتكاب اعمال التخريب او العصيان او التمرد في ذلك البلد .

٢ ـ يتخذ الطرفان المتعاقدان الاجراءات المناسبة المتعلقة بتحركات العناصر المشار اليها في المادة الاولى ويخبر كل منهما الاخر فورا عن هوية هؤلاء الاشخاص .. ومن المتفق عليه انهما يستخدمان كافة الاجراءات لمنعهم من ارتكاب اعمال الهدم وتتخذ نفس الاجراءات تجاه الاشخاص الذين يتجمعون في اقليم احد الطرفين المتعاقدين بقصد ارتكاب اعمال الهدم او التخريب في اقليم الطرف الاخر .

المادة الثانية : يسري التعاون المتعدد الاشكال الذي اقيم بين السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين والتي تتعلق بغلق الحدود لغرض منع تسلل العناصر المخربة .. على صعيد السلطات الحدودية للبلدين ويواصل ذلك حتى ارفع المستويات لوزارات الدفاع والخارجية والداخلية لكل من الطرفين .

المادة الثالثة :

جرى تعيين المنافذ المحتملة التي تسلكها العناصر المخربة على الوجه التالي .

١ ـ منطقة الحدود الشمالية . من نقطة التقاء الحدود العراقية ـ التركية ـ الايرانية .. الى خانقين ـ قصر شيرين (داخل) ـ ٢١ نقطة ـ :

٢ ـ منطقة الحدود الجنوبية . من خانقين ـ قصر شيرين (خرج) وحتى انتهاء الحدود العراقية الايرانية ١٧ نقطة .

٣ ـ ان نقاط التسلل المذكورة في اعلاه معينة على وجه التفصيل في الملحق .

٤ ـ وتدخل في صنف النقاط المعينة في اعلاه اية نقطة تسلل اخرى يجري اكتشافها في المستقبل وتقتضي غلقها ومراقبتها .

٥ ـ تكون كافة نقاط المرور الحدودية .. باستثناء تلك التي تخضع حاليا لرقابة السلطات الكمركية .. ممنوعة عن كل اجتياز .

٦ ـ بالنظر الى اهمية تنمية العلاقات المتعددة الاشكال بين البلدين الجارين .. فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على ان يجري في المستقبل وفقا لاتفاق الطرفين ... انشاء نقاط اخرى للعبور تكون تحت رقابة السلطات الكمركية .

المادة الرابعة :

١ ـ يتعهد الطرفان المتعاقدان بتخصيص الوسائل البشرية والمادية اللازمة .. لغرض غلق الحدود ورقابتها بصورة فعالة .. بوجه يمنع كل تسلل للعناصر المخربة من نقاط المرور المذكورة في المادة الثالثة في اعلاه .

٢ ـ وفي الحالة التي قد يعتبر الخبراء فيها ... نتيجة للخبرة المكتسبة في الموضوع .. انه يجب ان تتخذ اجراءات اكثر فعالية .. يجري تحديد طرق ذلك من خلال الاجتماعات الشهرية للسلطات الحدودية للبلدين .. او خلال اللقاءات التي تتم عند الحاجة بين تلك السلطات .

وتبلغ نتائج اللقاءات المذكورة انفا وكذلك محاضرها الى السلطات العليا لكل من الطرفين . وفي حالة حصول خلاف بين

السلطات الحدودية ... يجتمع رؤساء الدوائر المعنيون ... سواء في بغداد او في طهران .. للتقريب بين وجهات النظر وتدرج نتائج اجتماعاتهم في محضر .

المادة الخامسة :

١ ـ يعهد بالاشخاص المخربين المقبوض عليهم الى السلطات المختصة للطرف الذي جرى القبض عليهم في اقليمه .. ويطبق عليهم التشريع النافذ .

٢ ـ يعلم الطرفان المتعاقدان بعضهما البعض بالاجراءات التي اتخذت بشأن الاشخاص المشار اليهم في الفقرة ـ ١ ـ في اعلاه .

٣ ـ في حالة عبور الحدود من قبل الاشخاص المخربين الهاربين .. يجري الاخبار عن ذلك الى سلطات البلد الاخر .. التي تتخذ جميع الاجراءات اللازمة للمساعدة في القاء القبض على الاشخاص المذكورين انفا .

المادة السادسة :

يجوز عند الحاجة .. وباتفاق الطرفين المتعاقدين .. ان تقرر مناطق محرمة لغرض منع الاشخاص المخربين عن تحقيق اغراضهم .

المادة السابعة :

لغرض اقامة وتطوير تعاون مفيد .. متبادل بين الطرفين .. تشكل لجنة مختلطة دائمة .. مكونة من رؤساء الادارات الحدودية .. ومن ممثلي وزارة الخارجية لكلا البلدين .. وتعقد اللجنة اجتماعين سنويا (في بداية كل نصف سنة من التقويم الغريغوري) .

على انه .. يجوز بناء على طلب احد الطرفين عقد اجتماعات استثنائية للنظر في افضل استخدام للوسائل المعنوية والمادية بقصد غلق الحدود ومراقبتها وكذلك فعالية وحسن تطبيق الاحكام الاساسية للتعاون المنصوص عليه في هذا البروتوكول .

المادة الثامنة :

ان احكام هذا البروتوكول المتعلقة بغلق الحدود ومراقبتها لا تمس الاتفاقات الخاصة بين العراق وايران المتعلقة بحقوق الرعي وقوميسيري الحدود .

المادة التاسعة :

بقصد ضمان امن الحدود النهرية المشتركة في شط العرب ومنع تسلل العناصر المخربة من كلا الطرفين .. يتخذ الطرفان المتعاقدان اجراءات وافية ولا سيما باقامة مخافر للمراقبة تتبعها قوارب الدورية .

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥ .

سعدون حمادي
وزير خارجية العراق
عباس علي خلعتبري
وزير خارجية ايران

لقد تم التوقيع على هذا البروتوكول بحضور سيادة عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس قيادة الثورة وزير خارجية الجزائر .

وفيما يلي نص بروتوكول اعادة تخطيط الحدود البرية بين العراق وايران :

طبقا لما تقرر في بلاغ الجزائر المؤرخ في ٦ اذار ١٩٧٥ .. اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام التالية ..

المادة الاولى :

١ ــ يؤكد الطرفان المتعاقدان ويعترفان بان اعادة التخطيط للحدود الدولية بين العراق وايران قد اجريت على الارض من جانب اللجنة المختلطة العراقية الايرانية الجزائرية على اساس ما يلي ...

١ ــ بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود التركية الفارسية لسنة ١٩١٤ .

٢ ــ برتوكول طهران المؤرخ في ١٧ اذار ١٩٧٥ .

٣ ــ محضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع عليه في بغداد في ٢٠ نيسان ١٩٧٥ والذي وافق .. ضمن امور اخر .. على محضر اللجنة المكلفة باعادة تخطيط الحدود البرية الموقع عليه في طهران في ٣٠ اذار ١٩٧٥ .

٤ ــ محضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع عليه في الجزائر في ٢٠ مايس ١٩٧٥ .

٥ ــ محضر وصفي لاعمال تخطيط الحدود البرية بين العراق وايران .. الذي حررته اللجنة المكلفة بتخطيط الحدود البرية المؤرخ في ١٣ حزيران ١٩٧٥ ويؤلف هذا المحضر الملحق رقم (١) الذي يكون جزءا من هذا البروتوكول .

٦ ــ خرائط من مقياس ١/٥٠,٠٠٠ التي رسم عليها خط الحدود البرية وكذلك مواقع الدعامات القديمة والجديدة .. وتؤلف هذه الخرائط الملحق رقم (٢) الذي يكون جزءا لا يتجزأ من هذا البروتوكول .

٧ ــ بطاقات الوصف للدعامات القديمة والجديدة .

٨ ــ وثيقة متعلقة باحداثيات الدعامات الحدودية .

٩ ـ صور جوية لتخوم الحدود العراقية ـ الايرانية حيث يثبت عليها مواقع الدعامات القديمة والجديدة .

ب ـ يتعهد الطرفان باكمال وضع علامات الحدود بين الدعامات ١٤ او ١٥ خلال فترة شهرين .

ج ـ يتعاون الطرفان المتعاقدان على وضع تصاوير جوية تخص الحدود البرية العراقية الايرانية لغرض استعمالها لرسم خط الحدود المذكورة انفا على خرائط من مقياس ١ ـ ٢٥,٠٠٠ مع تأشير مواقع الدعامات وكل ذلك في مدة لا تتجاوز سنة اعتبارا من ٢٠ مايس ١٩٧٥ .. ودون ان يكون لذلك ضرر على وضع المعاهدة التي يكون هذا البروتوكول جزءا لا يتجزأ منها .. موضع التنفيذ .

وسيجري نتيجة لذلك تعديل المحضر الوصفي للحدود البرية المذكورة في الفقرة (٥) في اعلاه .

وستحل الخرائط الموضوعة طبقا لاحكام الفقرة (ج) الحالية محل جميع الخرائط الموجودة .

المادة الثانية :

تتبع الحدود الدولية بين العراق وايران الخط المبين في المحضر الوصفي والمرسوم على الخرائط المذكورة في الفقرتين (٥) و (٦) من المادة الاولى في اعلاه مع اخذ احكام الفقرة (ج) من المادة المذكورة بنظر الاعتبار .

المادة الثالثة :

ان خط الحدود المعرف في المادتين الاولى والثانية من هذا البروتوكول يحدد كذلك باتجاه عمودي المجال الجوي وباطن الارض .

المادة الرابعة :

ينشيء الطرفان المتعاقدان لجنة مختلطة عراقية ايرانية لتسوية وضع الاموال العقارية والمباني والمنشأت الفنية او غيرها التي تتغير تبعيتها نتيجة لاعادة تخطيط الحدود العراقية الايرانية بروح من حسن الجوار والتعاون اما بطريق الاسترجاع بالشراء واما بطريق التعويض واما باية صيغة اخرى وافية بالمرام .. وذلك لتجنب اي مصدر للنزاع .. ستقوم اللجنة المذكورة بتسوية وضع الممتلكات العامة خلال مدة شهرين . اما بخصوص المطالبات المتعلقة بالممتلكات الخاصة فتقدم اللجنة خلال فترة لا تتجاوز شهرين . علما بان تسوية وضعية هذه الممتلكات الخاصة ستتم خلال مدة ثلاثة اشهر التالية لذلك .

المادة الخامسة :

١ ـ انشئت لجنة مختلطة من السلطات المختصة للدولتين لغرض الكشف على دعائم الحدود والتثبت من حالتها .

ويجري هذا الكشف سنويا في شهر ايلول من قبل اللجنة المذكورة انفا طبقا لجدول زمني تضعه اللجنة قبل ذلك الوقت بفترة مناسبة .

٢ ـ يجوز لاي من الطرفين المتعاقدين ان يطلب تحريريا من الطرف الاخر قيام اللجنة في وقت بكشف اضافي على الدعامات وفي هذه الحالة يشرع بالكشف خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ الطلب .

٣ ـ تقوم اللجنة المشتركة في حالات الكشف بتحرير المحاضر المتعلقة به وترفعها موقعة من قبلها الى السلطات المختصة في كلا الدولتين ولجنة ان تقرر تشييد دعامات جديدة عند الحاجة بنفس

مواصفات الدعامات الحالية شريطة ان لا يؤدي ذلك الى تغيير سير خط الحدود .. وفي هذه الحالة على السلطات المختصة للدولتين ان تتحقق من الدعامات واحداثياتها على الخرائط والوثائق ذات العلاقة التي ورد ذكرها في المادة الاولى من هذا البروتوكول . وتقوم تلك السلطات بوضع الدعامات المذكورة انفا في محلها باشراف اللجنة المختلطة التي تقوم بتحرير محضر عن الاعمال التي انجزت وترفعه الى السلطات المختصة في كلا الدولتين لكي يلحق بالوثائق المذكورة في المادة الاولى من هذا البروتوكول .

٤ ـ يتحمل الطرفان المتعاقدان بصورة مشتركة كلفة صيانة العامات .

٥ ـ على اللجنة المختلطة ان تعيد تشييد الدعامات المدمرة او المفقودة وذلك على اساس الخرائط والوثائق المذكورة في المادة الاولى من هذا البروتوكول مع الحرص على عدم تغيير موقع الدعامات في جميع الاحوال وتحرر اللجنة المختلطة في هذه الحالات محضرا عن الاعمال التي انجزت وترفعه الى السلطات المختصة في كلا الدولتين .

٦ ـ تتبادل السلطات المختصة في كلا الدولتين المعلومات المتعلقة بحالة الدعامات وذلك لتأمين افضل السبل والوسائل لحمايتها وصيانتها .

٧ ـ يتعهد الطرفان المتعاقدان باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين حماية الدعامات ومقاضة الافراد الذين ارتكبوا جريمة تحويل الدعامات المذكورة انفا عن موقعها او اتلافها او تدميرها .

المادة السادسة :

اتفق الطرفان المتعاقدان على ان احكام هذا البروتوكول الذي جرى توقيعه بدون اي تحفظ ينظم من الان فصاعدا اية مسألة

حدودية بين العراق وايران ويتعهدان رسميا ان يحترما على هذا الاساس حدودهما المشتركة والنهائية .

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥ .

عباس علي خلعتبري
وزير خارجية ايران
الدكتور سعدون حمادي
وزير خارجية العراق

لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاث وملاحقها بحضور سيادة عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس قيادة الثورة وزير خارجية الجزائر .

وفيما يلي نص بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وايران :

طبقا لما تقرر في بلاغ الجزائر المؤرخ في ٦ اذار ١٩٧٥ اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام التالية :

المادة الاولى :

يؤكد الطرفان المتعاقدان ويعترفان بان تحديد الحدود النهرية الدولية بين العراق وايران قد اجرى حسب خط التالوك من قبل اللجنة المختلطة العراقية الايرانية ـ الجزائرية على اساس ما يلي :

١ ـ بروتوكول طهران المؤرخ في ١٧ اذار ١٩٧٥ .

٢ ـ محضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في بغداد في تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٧٥ الذي وافق ضمن امور اخرى على محضر اللجنة المكلفة بتحديد الحدود النهرية الموقع على ظهر الباخرة العراقية (الثورة) في شط العرب في ١٦ نيسان ١٩٧٥ .

٣ ـ الخرائط المائية المشتركة التي بعد التحقق منها على الارض وتصحيحها ونقل الاحداثيات الجغرافية لنقاط مرور خط الحدود في سنة ١٩٧٥ على تلك الخرائط وقع عليها الفنيون المختصون بعلم المياه من اللجنة الفنية المختلطة كما صدقتها رؤساء وفود العراق وايران والجزائر في اللجنة . ان الخرائط المذكورة انفا والمعددة في ادناه قد الحقت بهذا البروتوكول وتكون جزءا لا يتجزأ منه .

خريطة رقم (١) .. مدخل شط العرب رقم ٣٨٤٢ المنشورة من قبل الاميرالية البريطانية .

خريطة رقم (٢) .. السد الداخلي الى نقطة كيدا رقم ٣٨٤٣ المنشورة من قبل الاميرالية البريطانية .

خريطة رقم (٣) .. نقطة كيدا الى عبادان رقم ٣٨٤٤ المنشورة من قبل الاميرالية البريطانية .

خريطة رقم (٤) .. عبادان الى جزيرة ام طويلة رقم ٣٨٤٥ المنشورة من قبل الاميرالية البريطانية .

المادة الثانية :

١ ـ يتبع خط الحدود في شط العرب التالوك اي خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند اخفض منسوب لقابلية الملاحة ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين البلدين في شط العرب حتى البحر .

٢ ـ ان خط الحدود المعرف على الوجه المذكور في الفقرة الاولى في اعلاه يتغير مع التغيرات التي يرجع اصلها الى اسباب طبيعية في المجرى الرئيسي الصالح للملاحة ولا يتغير خط الحدود بالتغيرات الاخرى ما لم يعقد الطرفان المتعاقدان اتفاقا خاصا لهاذ الغرض .

٣ ـ يجري التحقق من التغيرات المذكورة في الفقرة « ٢ » في اعلاه بصورة مشتركة من قبل الاجهزة الفنية المختصة للطرفين المتعاقدين .

٤ ـ في حالة حدوث تحول في مجرى النهر او في مصب شط العرب بسبب ظواهر طبيعية وادى ذلك التحول الى تغير في العائدية الوطنية لاقليم الدولتين او الاموال غير المنقولة او المباني والمنشآت الفنية او غيرها فان خط الحدود يستمر على كونه التالوك طبقا لما نصت عليه الفقرة « ١ » في اعلاه .

٥ ـ ما لم يقرر الطرفان باتفاق مشترك بان خط الحدود يجب ان يتبع من الان فصاعدا المجرى الجديد يجب اعادة المياه على نفقة الطرفين الى المجرى كما كان عليه في سنة ١٩٧٥ بالاستناد الى ما هو مشار اليه في الخرائط الاربع المشتركة والمنصوص عليها في الفقرة « ٣ » من المادة الاولى اعلاه اذا ما طلب احد الطرفين خلال السنتين اللتين تعقبان اللحظة التي تحقق فيها لدى احد الطرفين حدوث التحول وفي غضون ذلك يحتفظ الطرفان بحقهما في الملاحة وفي استخدام المياه في المجرى الجديد .

المادة الثالثة :

١ ـ ان الحدود النهرية في شط العرب بين ايران والعراق .. كما جاء تعريفها في المادة الثانية في اعلاه قد رسمت بالخط المبين في الخرائط المشتركة المذكورة في الفقرة « ٣ » من المادة الاولى في اعلاه .

٢ ـ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على اعتبار ان نقطة انتهاء الحدود النهرية تقع على خط مستقيم يوصل بين نهايتي الضفتين عند مصب شط العرب في اخفض مستوى للجزر ـ اخفض مستوى للماء بالحساب الفلكي ـ .

وقد رسم هذا الخط المستقيم على الخرائط المائية المشتركة

المذكورة في الفقرة « ٣ » من المادة الاولى في اعلاه .

المادة الرابعة :

ان خط الحدود المعرف في المواد « ١ » و« ٢ » و« ٣ » من هذا البروتوكول يحدد كذلك باتجاه عمودي المجال الجوي وباطن الارض .

المادة الخامسة :

يؤلف الطرفان المتعاقدان لجنة مختلطة عراقية ـ ايرانية تنظم في مدة شهرين وضع الاموال العقارية والمباني والمنشآت الفنية او غيرها . التي قد تتغير تبعيتها نتيجة لتحديد الحدود النهرية العراقية ـ الايرانية اما بطريق الشراء واما بطريق التعويض واما بأية صيغة اخرى مناسبة وذلك لتجنب اي مصدر للنزاع .

المادة السادسة :

بالنظر الى انجاز اعمال المسح في شط العرب ووضع الخريطة المائية المشتركة المذكورة في الفقرة « ٣» من المادة الاولى في اعلاه فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على القيام بمسح مشترك لشط العرب مرة كل عشر سنوات اعتبارا من تاريخ توقيع هذا البروتوكول ويحق لاي من الطرفين ان يطلب القيام بصورة مشتركة بمسوحات جديدة قبل انتهاء مدة العشر سنوات .

يتحمل كل من الطرفين المتعاقدين نصف نفقات المسح .

المادة السابعة :

١ ـ تتمتع السفن التجارية والحكومية والعسكرية للطرفين المتعاقدين بحرية الملاحة في شط العرب وايا كان الخط الذي يحدد البحار الاقليمية للبلدين في جميع اجزاء القنوات القابلة للملاحة التي تقع في البحر الاقليمي والتي تؤدي الى مصب شط العرب .

٢ ـ تتمتع السفن التابعة لدولة ثالثة والمستخدمة لاغراض التجارة بحرية الملاحة في شط العرب على قدم المساواة وبلا تمييز وايا كان الخط الذي يحدد البحار الاقليمية للبلدين في جميع اجزاء القنوات الصالحة للملاحة والكائنة في البحر الاقليمي المؤدي الى مصب شط العرب .

٣ ـ يجوز لاي من الطرفين المتعاقدين ان ياذن بدخول شط العرب للسفن العسكرية الاجنبية لزيارة موانية والتي لا تعود هذه السفن لبلد في حالة عداء او نزاع مسلح او حرب مع احد الطرفين المتعاقدين وعلى ان يجري ابلاغ الطرف الاخر مسبقا بمدة لا تقل عن ٧٢ ساعة .

٤ ـ يمتنع الطرفان المتعاقدان في جميع الاحوال عن الاذن بدخول شط العرب للسفن التجارية التي تعود لبلد في عداء او نزاع مسلح او حرب مع احد الطرفين .

المادة الثامنة :

١ ـ يجري وضع القواعد المتعلقة بالملاحة في شط العرب من قبل لجنة مختلطة عراقية ـ ايرانية حسب مبدأ الحقوق المتساوية في الملاحة للدولتين .

٢ ـ يؤلف الطرفان المتعاقدان لجنة لوضع القواعد المتعلقة بمنع التلوث والسيطرة عليه .

٣ ـ يتعهد الطرفان المتعاقدان بعقد اتفاقات لاحقة في شأن المسائل المذكورة في الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة .

المادة التاسعة :

يعترف الطرفان المتعاقدان بان شط العرب هو بصورة رئيسية طريق للملاحة الدولية ولذلك فانهما يلتزمان بالامتنـاع عن كل

استغلال من شانه ان يعيق الملاحة في شط العرب والبحر الاقليمي لكل من البلدين في جميع اجزاء القنوات القابلة للملاحة الكائنة في البحر الاقليمي والمؤدية الى مصب شط العرب .

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥ .

عباس علي خلعتبري
وزير خارجية ايران

سعدون حمادي
وزير خارجية العراق

لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها بحضور سيادة عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس قيادة الثورة وزير خارجية الجزائر .

السيد الوزير لي الشرف ان اؤكدلسيادتكم بانه بناء على اتفاقنا يوم توقيع المعاهدة المتعلقة بالحدود الدولية وحسن الجوار بين ايران والعراق والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها .

ان الاتفاقات المذكورة ادناه وهي

١ . اتفاق حول الملاحة في شط العرب .

٢ . الاتفاق حول الانهار الحدودية .

٣ . الاتفاق حول حقوق واختصاصات قوميسيري الحدود .

يجب ان توضع وتوقع في وقت واحد من قبل الطرفين الساميين المتعاقدين خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر اعتبارا من هذا اليوم .

ارجو ان تتقبلوا سيادة الوزير ابلغ الاحترام .

عباس علي خلعتبري
وزير خارجية ايران
١٣ حزيران
١٩٧٥

السيد الوزير

اتشرف باعلامكم باستلام رسالتكم المؤرخة في ١٣ ـ حزيران ـ ١٩٧٥ وان اؤكد بانه بناء على اتفاقنا عند توقيعنا على معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وايران وبروتوكولاتها الثلاثة وملاحقها ان الاتفاقات التالية وهي :

١ . اتفاق حول الملاحة في شط العرب .

٢ . اتفاق حول حقوق الرعي .

٣ . الاتفاق حول الانهار الحدودية .

٤ . الاتفاق حول حقوق واختصاص قوميسيري الحدود .

يجب ان توضع وتوقع في وقت واحد من قبل الطرفين الساميين المتعاقدين خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر اعتبارا من هذا اليوم .

ارجو ان تتفضلوا سيادة الوزير بقبول فائق احترامي .

سعدون حمادي
وزير خارجية العراق
١٣ ـ حزيران ـ ١٩٧٥

السيد الوزير

اتشرف بان اؤكد لسيداتكم بانه طبقا للاتفاق الذي توصلنا اليه اليوم يلزم الطرفان الساميان المتعاقدان بان يجروا في مدة لا تتجاوز سنة واحدة كل الشكليات المتعلقة باجراءات تصديق معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين ايران والعراق . والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها طبقا للقانون الدولي حكما لكل طرف .

تقبل سيادة الوزير فائق اسمى احترامي .

عباس علي خلعتبري
وزير خارجية ايران
١٣ ـ حزيران ـ ١٩٧٥

السيد الوزير

لي الشرف بان اعلمكم باستلام كتابكم المؤرخ في ١٣ ـ حزيران ـ ١٩٧٥ وبان اؤكد بانه نتيجة للاتفاق الذي تم هذا اليوم يتعهد كل طرف متعاقد بان يجري خلال مدة اقصاها سنة كافة الشكليات المتعلقة باجراءات التصديق على معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وايران وبروتوكولاتها الثلاثة وملاحقها

طبقا للقانون الداخلي لكل طرف .

تفضل ياسيادة الوزير بقبول اسمى احترامي .

سعدون حمادي
وزير خارجية العراق

فحل مشاكل الحدود يجب ان يكون كحل لجميع المشاكل الدولية الاخرى وفق اتفاقيات دولية او تحكيم قانوني متفق عليه او وفق حكم المحاكم الدولية .

■ امير عباس هويدا وصدام حسين يستعرضان حرس الشرف لدى وصول رئيس الوزراء الايراني الى بغداد.

الملا مصطفى البرزاني!

«... ان واجبي قد انتهى! ومن ناحيتي لا امل لي» اشار البرزاني في حديثه الى انه يشعر في خلال وجوده في ايران بانه في بلاده وتحت ظل عاهل البلاد جلالة الشاهنشاه اريامهر المعظم، زعيم الآريين ...» (راجع صفحة ١٢٤)

الفصل الرابع

الحل السلمي لمشكلة الحدود بين ايران والعراق في شط العرب !.. ونهاية الملا مصطفى البرزاني

كل الذي درسناه ولمسناه في الدوافع الخفية لمشكلة شط العرب ، تبين للقاصي والداني بان العراق سلك سياسة تقدمية مبنية على دعم السلم في العالم والعمل المشترك السلمي بين جميع الدول وتطبيق مبادىء التعايش السلمي . فهو لذلك يلتزم التزاما كاملا بمبدأ الايفاء بالالتزامات والاتفاقيات الدولية ونصوص ومبادىء القانون الدولي .

ان العراق يفي بمسؤولياته ويناضل ضد سياسة الاستعمار والانظمة الرجعية الموجهة لتسعير التوتر الدولي والرجوع الى الحرب الباردة ، فهو يعمل من اجل انهاء التوتر كواجب ومطلب ضروري واني للشعب العراقي ومراعاة مبادىء التعايش السلمي وعلاقتها بحل مشكلة الحدود بين ايران والعراق يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار واقرار مبادىء السيادة والمساواة وحرية الاقليم للدولتين ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها ، وحل جميع الطرق السلمية ، عن طريق المفاوضات المباشرة فالسياسة السلمية للعراق لا تسمح لشاه ايران ان يغطي مشاكله الداخلية عن طريق خلق ازمات وتوترات في منطقة الخليج العربي والقيام بمغامرات حربية فيها .

وما لا يجوز اغفاله هو ان الاعتداءات الايرانية على العراق ليست حديثة العهد ، ولا يرجع عهدها فقط الى ايام صعود البعث الى السلطة في العراق بل هي تبتعد عن ذلك في التاريخ الى ايام الدولتين العثمانية والصفوية ، حين كان العراق جزءا من الامبراطورية العثمانية ، وقبل ان ينتقل الى ظل الانتداب البريطاني فالعهود « الاستقلالية » المتعاطفة مع البريطانيين فالعهود الوطنية .

يرجع بدء عهد تدخل ايران بشؤون العراق الداخلية وخاصة بشؤون الاكراد في شماله الى اوائل القرن السابع عشر على الاقل ، اذ في اواخر الثلاثينات من هذا القرن عقدت المعاهدة الفارسية ـ العثمانية الاولى التي ميزت بين الاراضي التابعة للدولة العثمانية والاخرى التابعة للدولة الصفوية الفارسية ، كما مر معنا آنفا .

ولقد اشارت معاهدة ارضروم الاولى التي عقدت عام ١٨٢٣ مباشرة الى موضوع تدخل الدولة الايرانية بشؤون سكان شمال العراق فنصت على انه « لا يجوز تدخل الدولة في الشؤون الداخلية للدولة الثانية .

ومع ذلك فقد بقيت ايران على اتصال بالعشائر الكردية المقيمة في شمال العراق لتحريضها على الحكومات العراقية المتتالية ، وكان الاكراد المشكلة الاكثر تعقيدا في حياة العراق السياسية اذ هي استلزمت غالب مجهود هذه الحكومات على اختلاف اتجاهاتها . وقد وعى الحكم العراقي الحالي هذا الواقع فعمل في عقيب صعوده الى السلطة على حل المشكلة الكردية بما يوفر للحكومة العراقية حرية التحرك دون حذر من ضربة تسدد له من خلف بيد كردية انفصالية تدعمها ايران بكل وسائل الغدر . فكان بيان ١١ اذار ١٩٧٠ وكانت الانجازات العراقية الكبرى في اطار هذا البيان ، ومع ذلك فلم يرق الاكراد الذين تحركهم ايران ما جاء في قانون الحكم الذاتي الذي وافقت عليه الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة في العراق مما تسبب بشق الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي يتزعمه الملا مصطفى برازاني الى شقين التحق احدهما بالجبهة الوطنية التقدمية (جناح العقراوي ـ وعبيد الله البرازاني ـ) (راجع كتاب لوقا زودو خفايا وملابسات المسألة الكردية) بينما تابع الشق الاخر الذي تحلق حول مصطفى البرازاني وولده ادريس ، حربه الضارية ضد الحكم العراقي مدعوما من قبل ايران والدولة اليهودية الصهيونية .

الذين يعرفون خفايا الامور في مثلث العراق ايران ـ البرازاني يؤكدون ان دعم ايران للبرازاني الانفاصلي ليس دعما كليا . وهو مقصود له ان يكون بهذا الحجم لان اصحابه الايرانيون يعرفون جيدا مخطط الانفصاليين البعيد ويعرفون ان الموس لن تلبث ان تصل الى ذقونهم في مطالبة بعرش ايران اذا امنوا انتصـار الاكراد البرازانيين في معركة الانفصال عن جسم الدولة العراقية .

يعلم الايرانيون حرقة الحكم العراقي الحالي للمشاركة في الساحة الفلسطينية بعد ان انشغلت الحكومات السابقة او تشاغلت عن هذا الواجب القومي المقدس ، وهم يعلمون ايضا ان الثغرة المفتوحة في خاصر العراق من جهة الشمال تعيق تحرك العراق بل وتجمده ، ولذلك فهم يأملون ان تكون تسوية الخلافات مع العراق في اطار النزاع الكردي ـ العراقي بمعنى ان يتخلص الايرانيون عن دعم البرازاني سواء بتزويد زمرته بالاسلحة الحديثة او بفتح جبهات للعراق اخرى لجهة ايران كالهجوم على المخافر واسقاط طائرات عراقية داخل الاراضي العراقية ، مقابل ان يتخلى العراقيون عن اجزاء من الاراضي العراقية لايران .

قالت صحيفة « الثورة » الناطقة بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي ان قيادة الثورة وقوى الجبهة الوطنية والقومية التقدمية وجماهير الشعب ستواصل النضال والعمل الحازم بكل الوسائل لتصفية الجيب العميل واجتثاثه كليا . ومما قالته « **انه لا مكان لهذه الزمرة الخائنة والشريرة على ارض الوطن وبين ابنائه الخيرين** » .

واثناء المحادثات التي جرت في الجزائر طلب شاه ايران مهلة حتى نهاية شهر اذار لكي تتمكن السلطات الايرانية المختصة من تنفيذ ما يترتب عليها من التزامات بهذا الشأن بموجب الاتفاق ، وان يتم خلال ذلك ، ومن قبل الجانب الايراني ابلاغ عناصر الجيب

العميل ، بان الحالة الجديدة التي نشأت في العلاقة بين العراق وايران تتطلب وضع حد لنشاطها في الجانب الايراني من الحدود . وان عليها

خلال هذه الفترة ان تختار بين الاقامة الدائمة والنهاية في ايران او التسليم للسلطة في العراق . اما من يقرر منهم الاستمـرار في العصيان ، فانه نفسه يتحمل مسؤولية ذلك على حد تعبير الشاه .

وقد وافق الجانب العراقي على هذا الطلب الايراني بشرط ان يمتنع عناصر الجيب العميل خلال هذه الفترة عن اطلاق النار على قواتنا المسلحة والا فان قواتنا المسلحة سترد بقوة .

استجابة لقرار مجلس قيادة الثورة العراقي بالعفو العام عن المضللين الذين غررت بهم قيادة الجيب العميل . عاد المئات من المضللين الى الصف الوطني في الايام القليلة الماضية وبكامل اسلحتهم وما تزال محافظات منطقة الحكم الذاتي في شمال العراق تستقبل يوميا المئات من هؤلاء العائدين .

بينما المحاولة اليائسة للزمرة العميلة بطلب الحوار دليل اخر على شعورها بالنهاية المحتومة .

جاء هذا في مقال افتتاحي لجريدة « الثورة » حول رفض القيادة السياسية للعراق مناورة الزمرة المتمردة في شمال البلاد بطلب اجراء حوار مع الحكومة وحزب البعث العربي الاشتراكي كهتار للتسلل الى المواقع الخلفية للثورة .

واذ ترفض قيادة الحزب والثورة هذا الطلب البائس فلان الزمرة العميلة لم تعد مجهولة النوايا بعد ان فقد الثقة بها بسبب التجارب المرة السابقة كما عبر جواب الرئيس احمد حسن البكر والسيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة على برقية ما يسمى « بالمكتب السياسي للمتمردين »

« ان المجال الوحيد المفتوح امامكم هو الاستفادة من العفو الصادر عن مجلس قيادة الثورة والذي سينتهي في اول نيسان المقبل وبدون قيد او شرط » .

نص برقية المترمدين :

ان مآسي الماضية التي ولدتها الحرب بين ابناء البلد الواحد (!!؟) والاضرار البالغة التي نتجت عنها وضرورة حقن المزيد من الدماء (!!؟) والحرص على مصلحة البلاد العليا والوحدة الوطنية تستوجب ان تكون في مستوى المسؤولية كي نعمل على تجاوز كل السلبيات والاخطاء ونجد حلا نهائيا للمشكلة الكردية وبالشكل الذي يخدم قبل كل شيء مصلحة البلد العليا .

اننا نعتقد انه يمكن ايجاد حل ثابت ومعقول بيننا بشكل لا يمكن ان يستغله الغير (!؟..) نحن على استعداد للدخول في حوار فوري مع الحكومة وحزب البعث العربي الاشتراكي لهذا الغرض وارسال مندوب من قبلنا الى طرفكم في حالة استعدادكم لذلك .. انبئونا رجاء ٧٧

اما برقية الرئيس البكر والسيد صدام حسين فنصها كما يلي :
« الى ما يسمى بالمكتب السياسي للمتمردين .

برقيتكم المرسلة عن طريق قائد الفرقة الثامنة في ١٩/٣ كنا ولا زلنا حريصين على تبرئة الضمير من عثرات الطيش والغرور بما لا يرضاه الله والشعب . وقد بصرناكم بصدق لا حدود له قبل ١١ اذار ١٩٧٤ بصورة المستقبل المظلم الذي ينتظركم والخسائر التي ستلحق بالشعب جراء ركوبكم مركب السير في طريق معاد للشعب واهدافه بما في ذلك شعبنا الكردي وامانيه .

اننا نواجه الاعمال الاجرامية اليوم بقلوب عامرة بالايمان بالنصر وبأن الله والشعب والرأي العام العالمي معنا . لا مجال

لاختبار نواياكم بعد ان فقدنا الثقة بها بسبب التجـارب المرة السابقة . ان المجال الوحيد المفتوح امامكم والذي سيحقن الدماء هو الاستفادة من العفو الصادر عن مجلس قيادة الثورة والذي سينتهي في ١ نيسان وبدون قيد او شرط .

ان الحل الثابت والمعقول لقضية شعبنا الكردي يتم في قانون الحكم الذاتي الذي اعلن في ١١ اذار ١٩٧٤ ولا مجال للتسلل ثانية الى المواقع الخلفية .

إننا مصممون وبلا تردد على تطهير ارض العراق من الخونة والمارقين الذين الحقوا بالشعب والوطن خسائر جسيمة لن ينساها التاريخ .

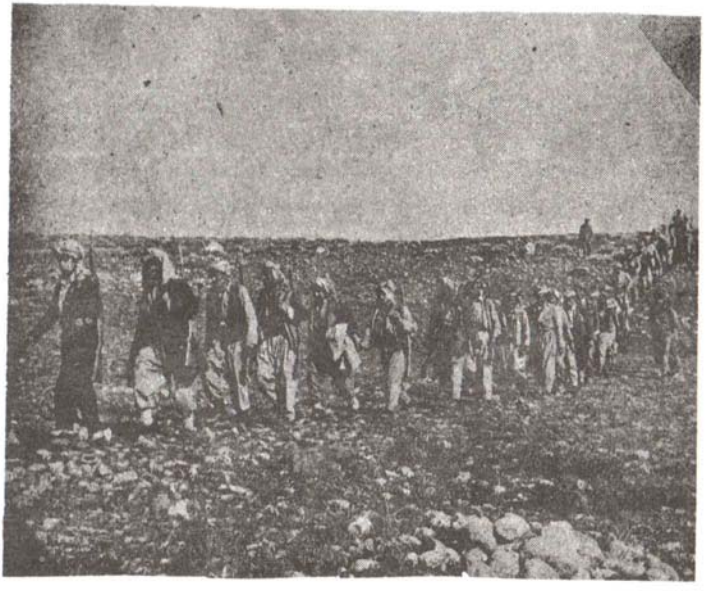

لقطة تصور عودة المواطنين الى حياتهم الطبيعية بعد تركهم مواقع الزمرة ـ العميلة ـ

ارفعوا الراية البيضاء!..

كان السيد صدام حسين قد قال في خطاب له قبل حوالي عام :

« **ان على الملا مصطفى وجماعته ان يرفعوا الراية البيضاء قبل فوات الاوان** » . واضاف في خطابه في اجتماع لجان الجبهة الوطنية والقومية التقدمية اواخر نيسان من العام الماضي « **ان البوادر التي لا تنسجم مع مسيرة الثورة والوطن سيكتب لها الفشل الذريع والاندحار** » .

ان قيادة الجيب العميل بعد ان ادركت نهائيا انها وصلت الى مرحلة التصفية الحاسمة واصبحت تعاني الاخفاق والاندحار والهزيمة المرة تحاول اليوم ان تمني نفسها بفرصة لانقاذها من المصير الاسود المحتوم ولكنها واهمة تماما كوهمها القاتل حينما تصورت انها قادرة على الوقوف بوجه مسيرة الثورة الظافرة وارادة كل ابناء الشعب الخيرة في هذا الكيان المناضل الشجاع .

وحين قطعت قيادة الحزب والثورة عهدا على نفسها امام جماهير الشعب بانها عازمة على تطهير الساحة الوطنية من الخونة واعداء الحرية والتقدم والسلام كانت تنطلق من اعتبارات الحرص البالغ على مصالح الشعب وسيادة الوطن والايمان المطلق بوعي جماهير شعبنا عربا واكرادا واقليات متآخية وقدرتها على فضح وتعرية الزمرة العميلة والمرتدة والتصدي الحازم لها .

ومن خلال حرص الثورة وحزبها القائد على وضع كل مواطن في مكانه الطبيعي وبعد ان حسمت المسألة نهائيا لصالح وحدة الوطن جاء قرار مجلس قيادة الثورة في قانون العفو العام عن الاكراد

العسكريين والمدنيين رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والذي سينتهي مفعوله في الاول من نيسان تجسيدا لوفاء قيادة الحزب والثورة لتوفير الحياة الحرة الكريمة للمواطنين الاكراد الذين اضطروا بسبب الاوضاع الاستثنائية في الشمال الى اللجوء الى ايران وشمولهم بجميع الاعفاءات المنصوص عليها في قانون العفو العام الانف الذكر .

ان بلادنا وهي تعيش مرحلة البناء والعمل والتحولات الجذرية والتقدمية تحتضن كل مواطن مخلص وتحرص على مساهمته في ارساء دعائم المجتمع الجديد في ذات الوقت الذي تمضي بعزم واصرار لاجتثاث كل الخونة واعداء الامة وتخليص البلاد من شرورهم نهائيا .

كما اكدت القيادة السياسية للثورة في العراق من جديد عزمها واصرارها على استكمال مؤسسات الحكم الذاتي شمال البلاد وتأسيس القاعدة المادية الضامنة لتقدم الجماهير الكردية واستقرارها ضمن الوحدة الوطنية ,

لا حوار مع الخونة :

جاء ذلك على لسان السيد تايه عبد الكريم عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في الخطاب الذي القاه خلال المهرجان الخطابي الذي نظمته الجبهة الوطنية والقومية التقدمية لمناسبة عيد « النوروز » تحت شعار « لا حوار مع الخونة واعداء الشعب » .

وقال ان عيد « نوروز » يأتي هذه المرة في فترة من اهم الفترات التي يجتازها العراق لتجسيد والوقوف على اعتاب مستقبل جديد لكل جماهير الشعب . واشار السيد عبد الكريم الى المخطط التآمري الذي تنفذه زمرة الملا مصطفى العميلة بدفع من القوى الامبريالية ضد

العراق وقال ان ثورة ١٧ تموز لم تكد تعلن قانون الحكم الذاتي في العام الماضي حتى اصبحت القوى الرجعية واليمنية العميلة غير قادرة على تمالك نفسها فرفعت السلاح بوجه الثـورة وارادة السلـم والديموقراطية للمسألة الكردية .

محاولات يائسة للرجعية :

القى بعد ذلك بابكر البشدري كلمة المجلس التشريعي اكد فيها ان بيان اذار رسم الطريق الصحيح لحل المسألة الكردية حلا سلميا وديموقراطيا وقال : انه كان مقدمة رائعة لقانون الحكم الذاتي رغم التهويشات والتحرشات ورغم الظروف الصعبة التي احاطت به . وقال ايضا « ان الامبريالية لا يروق لها ان يعيش العراق مزدهرا متطورا لذلك قامت بمحاولات يائسة لخلق الفوضى وتفرقة الصف الوطني في هذا القطر » .

والقى السيد عبد الوهاب طاهر ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي كلمة اكد فيها دور الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في تعبئة الجماهير للنضال وتعزيز المكتسبات التقدمية ودحر المخططات التآمرية التي تستهدف الحكم التقدمي في قطرنا المناضل .

الخطوة الاولى في الخيانة :

بعد ذلك القى السيد عزيز عقراوي عضو المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكردستاني كلمة الحزب قال فيها : « ان احتفال هذا العام يكتسب اهمية استثنائية حيث تحقق مكسب قومي كبير الا وهو الحكم الذاتي . واضاف انه خلال العام الماضي قامت مؤسسات الحكم الذاتي وكشفت تجربة هذا العام القناع بشكل واضح عن وجه القيادة العشائرية المتخلفة العميلة التي اصبحت اداة لتنفيذ مخططات الامبريالية وركيزتها الصهيونية وقال : في البداية لم

يكن هذا الانحراف يلفت النظر ولكن النظرة البعيدة للاحداث وتطوراتها برهنت على ان الخطوة الاولى في الخيانة الوطنية لابد ان تعقبها خطوات اخرى وهي بدورها تجر الى خط متكامل للخيانات » .

بيان اذار مكسب وطني :

والقى السيد عبد الستار طاهر شريف سكرتير اللجنة المركزية للحزب الثوري الكردستاني كلمة وصف فيها بيان اذار بانه يشكل مكسبا وطنيا وقوميا تقدميا حققته السلطة الثورية في العراق بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي . وقال : « لقد دلت الخطوات التي حققتها القيادة السياسية على طريق تنفيذ بيان اذار على الرغبة الصادقة والمخلصة لحزب البعث وتطبيقا لمبادئه القومية والتقدمية في التلاحم الكفاحي بين الجماهير العربية ـ الكردية »

حاولت العصابات العميلة الوقوف بوجه تطبيق قانون الحكم الذاتي في محاولة يائسة منها لافشاله بدفع من الدوائر الامبريالية وكانت ارادة شعبنا اقوى من كل المؤامرات » .

كما ان احتفل الحزب الديموقراطي الكردي (البارتي) في لبنان بذكرى عيد « نوروز » وقد اقيم بهذه المناسبة احتفال جماهيري كبير في منزل مؤسس الحزب السيد جميل محو المعتقل حاليا في سجون المتمردين بشمال العراق منذ اربعة اعوام .

وافتتح الاحتفال السيد محمد جميل محو نائب سكرتير الحزب الديموقراطي الكردي فالقى كلمة جاء فيها : .

« اننا اذ نحتفل هنا بعيد نوروز عيد الحرية والربيع فان اخواننا الاكراد في العراق يحتفلون هم ايضا بهذا العيد بصورة رسمية بعد ان اصبح العيد عيدا قوميا لكل الشعب العراقي بعربه واكراده . كما ان احتفال اخواننا الاكراد في العراق هذا العام يمتاز

عن احتفالاتهم السابقة لانهم يحتفلون به وقد تمتعوا بالحكم الذاتي « لكردستان » العراق بعد ان اقرت القيادة السياسية هناك الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في العراق ضمن الجمهورية العراقية جمهورية العرب والاكراد والاقليات المتآخية » .

ومما قاله : « كان بودنا لو ان احتفالنا بهذه الذكرى المجيدة كان بحضور ورعاية رفيقنا العزيز وسكرتير حزبنا الديموقراطي الكردي في لبنان الاستاذ جميل محو ، ولكن غياب هذا الرفيق المناضل عن احتفالنا بهذا العيد العظيم لا يحول دون ان نرسل له تحية اجلال واكبار لما قاس ويقاسي من الآم من اجل تحقيق الاهداف التي عمل ويعمل من اجلها » . (راجع كتاب خفايا وملابسات المسألة الكردية لمؤلفه لوقا زودو)

فرصة جديدة لعودة المواطنين الإكراد الذين لجأوا الى ايران

مجلس قيادة الثورة يقرر تمديد العفو العام بالنسبة للمواطنين الاكراد الذين لجأوا الى ايران حتى نهاية الشهر نيسان ١٩٧٥ القرار يأتي رغبة في اتاحة الفرصة لهؤلاء المواطنين للعودة الى وطنهم والمشاركة في عملية البناء .

وقد اصدر المجلس بيانا هذا نصه :

بيان صادر عن مجلس قيادة الثورة :

لما كان بعض المواطنين الاكراد الذين اضطر وا الى اللجوء الى الجارة ايران اثناء الظروف الاستثنائية التي كانت قائمة في مناطقهم سابقا قد تعذر عليهم العودة الى الوطن خلال فترة العفو الذي اعلن عنه بيان مجلس قيادة الثورة الصادرة في ٨ اذار ١٩٧٥ ورغبة من مجلس قيادة الثورة في اتاحة الفرصة لهؤلاء المواطنين جميعا للعودة

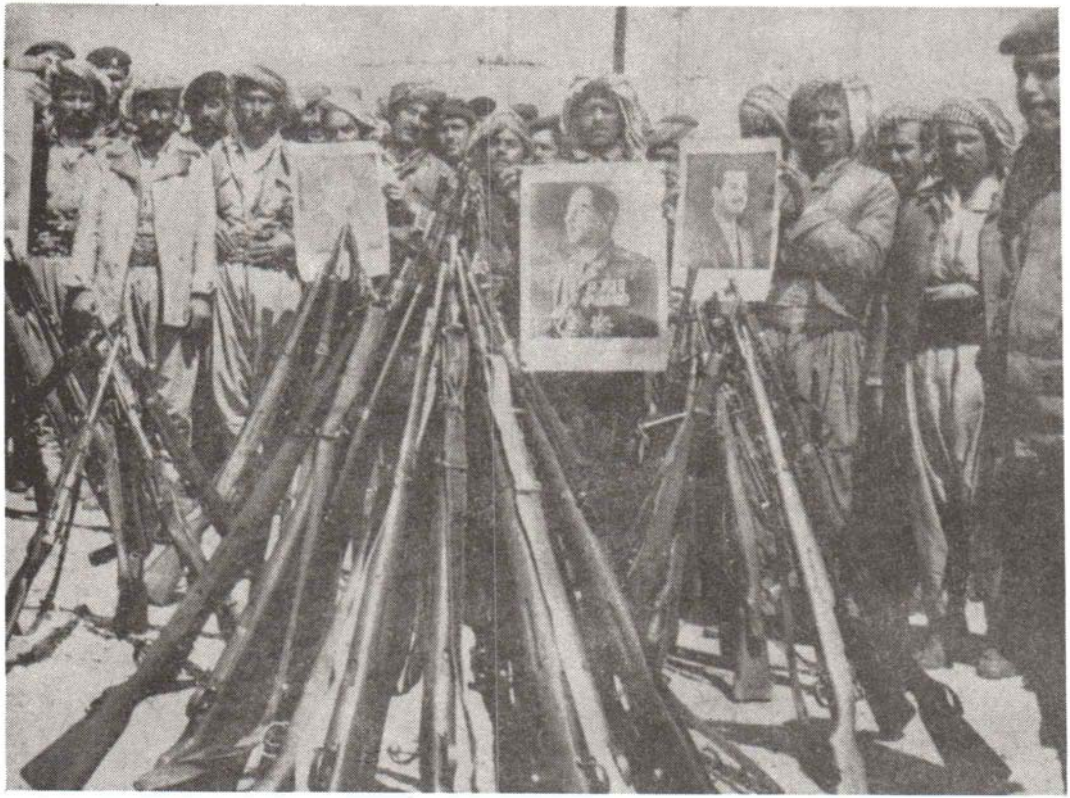

□ المواطنون الاكراد الذين سلموا انفسهم واسلحتهم للسلطات العراقية بعد صدور قانون العفو عنهم وهم يحملون صورة الرئيس احمد حسن البكر والسيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة

الى وطنهم والمشاركة في عملية البناء وارساء مقومات الحكم الذاتي تقرر تمديد مدة العفو العام بالنسبة للمواطنين الاكراد الذين لجأوا الى ايران اعتبارا من الاول من نيسان ١٩٧٥ ولغاية الثلاثين من نيسان ١٩٧٥ .

مجلس قيادة الثورة

وفيما كانت آخر جيوب العمالة والرجعية تتساقط في شمال العراق وفيما كان مزيد من المضللين يستفيدون من العفو فيلقون اسلحتهم ويسارعون للعودة الى صفوف شعبهم لكي تتكاتف كل السواعد العربية والكردية والقوميات المتآخية لبناء الوطن . وفي حين كان بيان الحكم الذاتي للاكراد يتجسد عملا محسوسا في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لاعلانه تلمسه في مؤسسات الحكم الذاتي حينا ، وفي تصفية التمرد حينا ثانيا ، وفي الانوار الجديدة التي بدأت تضيء المنطقة في معظم الاحيان ، وبينما الهدوء يعود الى الحدود العراقية ـ الايرانية بعد اتفاق الذي وقع في الجزائر بين السيد صدام حسين وشاه ايران ، والذي ترجو ان يؤدي تنفيذه الى فتح صفحة جديدة ليس في العلاقات بين بغداد وطهران وحدهما ، بل بين الامة كلها وايران ايضا .

اما نهاية الملا مصطفى البرازاني ومصيره الاسود المحتوم فكان من البداية العوبة اسطورية صنعها الاستعمار والصهيونية ، لقد جعل البرازاني من نفسه لعبة تمسك بخيوطها تل ابيب وواشنطن وتحركها كما تشاء وتهوى فلم نتفاجىء عندما اعلن عن عزمه اللجوء الى الولايات المتحدة كان يكشف من جديد انه مجرد عميل خائن ، عميل انتهى دوره فلم يجد مكانا يقضي فيه البقية الباقية من ايامه المشؤومة سوى البلاد التي احتضنته وحاولت طوال سنوات عديدة عبثا ان توقف بواسطته مسيرة الزحف القومي والعربي . كما اتهم

الرئيس العراقي احمد حسن البكر جهات عديدة بانها كانت وراء حركة التمرد الكردي في شمال العراق وقال انها لعبت ادوارها من وراء الستار .

انتهى التمرد الرجعي الى الابد

آلاف الاكراد يعودون الى الصف الوطني بكامل اسلحتهم .

وطد الجيش العراقي اقدامه في قرية « كلالة » الجبلية ، القريبة من الحدود الايرانية ، التي كانت حتى الاسبوع الماضي من كتابة هذه الصفحة معقلا للمتمردين الاكراد وقال اللواء عدنان الجبوري قائد القوات العراقية في المنطقة ان القتال الرئيسي قد وقع في قطاعه ، وان حوالي ١٠ الاف متمرد قد استسلموا في المنطقة خلال فترة وقف اطلاق النار .

وفي جوكرجة بجنوب شرق تركيا قال مؤيدون للاكراد ان مزيدا من الاكراد يستسلمون للحكومة العراقية مع تلاشي آمالهم بدخول تركيا . وكانت تركيا قد اعلنت انها لن تقبل الاكراد العراقيين الذين يحاولون عبور الحدود منذ ان انهار تمردهم . وقال عبيد الله البارازاني لوكالة الاسوشيتد برس « لقد شاهدت بنفسي ضباط اسرائيل يدربون المترمدين ويسلمون الاسلحة ، ويخططون استراتيجية القتال ، وينشرون الدعاية الصهيونية ، وتوقع عبيد الله البارزاني بان معظم ال ١٣٥,٠٠٠ كردي الموجودين في المنفى سيعودون الى البلاد ويقيمون تحت اشراف الحكومة العراقية . واضاف الوزير الكردي قائلا . « لقد انتهت الحرب ولا يثق الاكراد بقيادتهم القديمة لذلك هربوا » . وهكذا في الاول من نيسان ١٩٧٥ ومع الفجر دقت اجراس السلام معلنة سيادة القانون وتثبيت دعائم الامن والاستقرار في النواحي والقرى الحدودية لشمال وطننا الحبيب بعد اندحار فلول العمالة المرعوبة امام ارادة امتنا .

ويضيف ان هذا اليوم يعتبر خالدا لدى المواطنين لانه اعاد الثقة في النفوس والبسمة على شفاه الاطفال الذين اراد لهم المرتزقة مستقبلا مظلما ويكتب عبد الغفار الصائغ في جريدة الثورة ٤ نيسان ١٩٧٥ .

يا حبات الرز .. مباركة انت ...
ويا حبات القمح .. لتنبتي الخير والحب والعطاء
ويا ايتها الاجراس ليهدر صوتك حتى يغطي كل اصوات المدفع والبندقية ...
ويا نساء مانكيش .. ويا اطفالها .. لترتفع هتافاتكم وزغاريدكم عالية تصل السماء تجتاح الجبال .. لتشكل فوق قممها رقصة الحياة وهي تولد من جديد ...

* * * * * *

ومانكيش لمن يعرفها او سمع بها .. قصبة دخلها المترمدون وساموا اهلها العذاب واهانوا جرس كنيستها .. وصليبها .. واطفالها ..

ومانكيش لمن لا يعرفها .. قصبة من بيوت هادئة تحتضن سقوفها مئات العوائل تفتح عيونها على بركة السيد الصاعد الى السماء .. حاملا وزر العالمين .. فاديا عذابات البشر .. صاعدا الصليب يغسل بدمه وقلبه الاثام والسيئات ...

ومانكيش هذه دخلها التتار في اعقاب التمرد الخياني .. نحر التتار فيها بيان الحادي عشر من اذار وحرم على اهلها الراحة والطمأنينة ....

ونام مطرانها ... وقسسها ... ونساؤها ... ورجالها ... واطفالها .. وجرس كنيستها على مضض .. فحمائم السلام لا تناطح الغربان .. وحينما كان اهل مانكيش يصحون على الجرح يحسون

بالالم ، الا ان ثمة وديعة امينة .. كانوا يحتفظون بها ... يخبؤنها في قلوبهم يرعونها رغم الظلم ...

* * * * *

وتثور جماهير بهدنيان على التتار السفاك .. وينهزم الضحاك الاثم .. وتتحرر المنطقة . ويزحف موكب الثورة يتقدمه ممثل البكر القائد حاملا حبه وتحياته .. ويزحف موكب الثورة بلا بهرجة .. بلا حرس ... بلا سلاح ... حاملا الحب والغذاء والخير ...

وتهب نسوة ... واطفال ورجال وكنيسة ... وطرقات .. واشجار وعصافير مانكيش كلها ... يتصدرها المطران بصليبه وعصاه المطارنية ... ومع الزغاريد ... والهتافات وهدير الاجراس .. كانت النسوة والاطفال تنشر حبات الرز والقمح على رأس ممثل الثورة وقيادتها ورفاقه الذين صاحبوه .

وحينما كلمهم .. وقال « مبارك عليكم هذا » السلام .. كانت اكثر من دمعة فرح تطفر من المآقي .. كل المآقي ...

فالسلام يعود .. بعد ان انهزم التتار .. ولا يعرف معنى السلام الا من ذاق عسف اعدائه .. وقديما قالوا .. لا يعرف الشوق الا من يكابده ...

* * * * * * *

ومع اول احساس بالطمأنينة .. كانت جماهير مانكيش تخرج الوديعة الغالية .. وتضعها في مقدمة مسيرتها الاستقبالية للثورة .. ولسان حال اهاليها كلهم ينطق حرسنا الوديعة في اعماق قلوبنا ....

لقد كانت وديعة غالية حقا .. حافظوا عليها ...

كانت صورة الرئيس القائد احمد حسن البكر .. مهداة من

منظمة الحزب في دهوك الى اهالي وكنيسة مانكيش قبل ان يدخلها الضحاك الاثم ...

* * * * * *

مانكيش .. يا قرية السلام وحبات الرز والقمح .. لك عهد الثورة ان يسود السلام والبناء والاستقرار .. فلترتفع دعوات ابنائك مع هدير اجراس السلام لترددها الجبال والسهول والاشجار والعصافير ....

مانكيش .. ما رأيناه منك ، رايناه في كل قرى وقصبات كردستاننا .. فلنتعاهد على الحب .. وعلى السلام ...

اكدت جماهير شعبنا استعدادها الدائم للتضحية لتصفية اخر مرتكزات العمالة في شمال الوطن والدفاع عن ثورة ١٧ تموز القومية التقدمية وما حققته من مكتسبات .

جاء ذلك في الاف البرقيات التي بعثت بها الجماهير الى السيد الرئيس احمد حسن البكر بمناسبة عودة السلام والطمأنينة الى ربوع شمالنا الحبيب .

وفيما يلي نصوص عدد من هذه البرقيات :

○ المطران حنا
عن القرى المسيحية

الاب القائد الرئيس احمد حسن البكر رئيس الجمهورية المحترم .

« المجد لله في العلا وعلى الارض السلام وفي الناس المسرة » .

اني المطران حنا بولص مطران زاخو ودهوك يسرني ان ابعث اليكم بالنيابة عني وعن كافة المسيحيين في زاخو ودهوك التهاني

القلبية مع اسمى ايات المحبة والاكرام بمناسبة عودة السلام والطمأنينة الى شمال هذا الوطن العزيز هذه الفرصة العظيمة التي اعطيت الى الشعب العراقي عموما وها وقد تحققت اليوم بفضلكم ايها الرجال الجهابذة والافذاذ العباقرة انكم وايم الحق امثولة للقيادة السليمة ونور للسالكين في الظلمة ونار لكل المعتدين الذين كانوا يحاولون ان يقيموا مجدهم بغرورهم على اشلاء الابرياء . سيروا على بركة الله ونحن معكم بقلوبنا وافكارنا واعمالنا وما النصر الا من عند الله واخيرا تقبلوا جزيل شكرنا وخالص تهانينا ودمتم ذخرا لكافة ابناء عراقنا الحبيب والرب معكم .

المطران حنا بولص
عن مختاري (٣٥) قرية مسيحية

○ قرية بير سفي

الاب القائد الرئيس احمد حسن البكر المحترم .

نحن مختاري واهالي قرية بير سفي نبارك خطواتكم الجبارة باصدار العفو العام عن الاكراد العائدين للصف الوطني ونؤيد بحرارة سحقكم فلول الجيب العميل المنهار .

دمتم ذخرا للوطن سيروا ونحن جنودكم لتحقيق اهداف الشعب في الوحدة والحرية والاشتراكية ... ودمتم والى امام .

عبد الاحد يوسف

○ قرية نافكنداله

السيد القائد المهيب احمد حسن البكر المحترم .

اني مختار قرية نافكنداله مع كافة اهاليها نبارك خطوات

حكومة الثورة ونعاهدكم عهد الرجال الاوفياء ان نكون جنودا لحماية مكاسب ثورة السابع عشر من تموز ونكون المدافعين الاوائل للحكم الذاتي .

دمت قائدا لمسيرة ثورتنا التقدمية وحزبها القائد حزب البعث العربي الاشتراكي .

مختار قرية نافكنداله
يوحنا باليوس

○ اتحاد ادباء الناطقين بالسريانية

ينتهز اتحاد الادباء والكتاب الناطقين بالسريانية من الاثوريين والكلدان والسريان في العراق فرصة ميلاد حزب البعث العربي الاشتراكي ليرفع لسيادتكم ولجماهير الحزب المناضلة احر التهاني بمناسبة مرور ثمانية وعشرين عاما على تأسيسه .

ان المنطلقات النظرية والتطبيقات العملية لمبادىء الحزب الانسانية اوجدت الحل الصائب لمشكلات الاقليات القومية في هذا الوطن وبذلك ارست دعائم الوحدة الوطنية ومتنت روابط التلاحم الكفاحي لجميع ابناء شعبنا العراقي واعادت لشمالنا الحبيب السلم والامن والاستقرار بانهيار ودحر الجيب العميل ... دمتم ودام الحزب قائدا لمسيرتنا الظافرة .

الهيئة الادارية لاتحاد الادباء والكتاب .

الناطقين بالسريانية من الاثوريين والكلدان والسريان في العراق .

ثبت بأسماء الجنود الذين
سقطوا في معارك
"حمرين"

لم يكن هناك سبب واحد لسقوط هذا العدد الكبير من الجنود في معارك "حمرين"، بل كان هناك عدة أسباب، أهمها: سوء التخطيط العسكري - وقد أشار إلى ذلك بعض الضباط الذين شاركوا في المعارك - وعدم توفر الأسلحة المناسبة لطبيعة المنطقة الجبلية، وعدم توفر الغطاء الجوي الكافي للقوات البرية، وعدم توفر الأعداد الكافية من الجنود لاحتلال المرتفعات المحيطة بالمدينة والسيطرة عليها، وعدم توفر الأعداد الكافية من الجنود لتأمين خطوط المواصلات بين المدينة والقواعد الخلفية، وعدم توفر الأعداد الكافية من الجنود لتأمين خطوط الإمداد بالذخيرة والمؤن والأسلحة والمعدات.

وقد أدى كل ذلك إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح، وإلى تدمير أعداد كبيرة من الدبابات والمدرعات والعربات العسكرية، وإلى وقوع المدينة في أيدي القوات المعادية بعد معارك ضارية استمرت أكثر من شهر.

وقد قامت السلطات العسكرية في حينه بتشكيل لجنة تحقيق عسكرية برئاسة العقيد [illegible] لبحث أسباب الهزيمة وتحديد المسؤولين عنها، إلا أن نتائج هذه اللجنة لم تعلن رسمياً، ولم يتم نشر تقريرها الذي أعدته بعد انتهاء عملها في 15 آذار 1958، ولم يعرف حتى الآن ما إذا كان قد تم اتخاذ أي إجراءات بحق المسؤولين عن الهزيمة أم لا.

وقد أدى هذا الموقف الرسمي إلى استياء واسع بين أهالي الضحايا الذين طالبوا بمعرفة الحقيقة وبمحاسبة المسؤولين عن الكارثة التي حلت بأبنائهم، وقد تشكلت لجنة من أهالي الضحايا في مدينة [illegible] في 20 نيسان 1958 للمطالبة بالكشف عن نتائج التحقيق العسكري، وقد أرسلت اللجنة عدة برقيات إلى رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان، ولكنها لم تتلق أي رد رسمي على مطالبها.

وقد نشرت بعض الصحف المحلية في [illegible] في أيار 1958 مقالات تنتقد فيها طريقة إدارة المعارك وتطالب بالكشف عن أسباب الهزيمة، إلا أن هذه الصحف تعرضت لضغوط من السلطات العسكرية، وتوقف بعضها عن الصدور، وتعرض بعض الصحفيين للاعتقال والتحقيق.

وقد ظل موضوع "حمرين" من المواضيع المحظورة في الصحافة والإعلام لسنوات طويلة، ولم يتم التطرق إليه إلا بعد ثورة 14 تموز 1958، حيث بدأت بعض الصحف تنشر مقالات عن المعارك وعن الخسائر التي وقعت فيها، وقد نشرت جريدة [illegible] في 5 آب 1958 مقالاً بعنوان "مأساة حمرين" تحدثت فيه عن عدد من الضباط والجنود الذين سقطوا في المعارك، وطالبت بفتح تحقيق جديد في الموضوع.

وقد نشر في عدد 12 أيلول 1958 من جريدة [illegible] مقال للكاتب [illegible] بعنوان "حمرين... مأساة لم تنته بعد"، وقد تحدث فيه عن زيارته لمقبرة الشهداء في حمرين، وعن رؤيته لعشرات القبور التي لا تحمل أسماء أصحابها، وقد أشار إلى أن بعض الأهالي ما زالوا يجهلون مصير أبنائهم الذين فقدوا في المعارك، وأن الكثير منهم لا يعرف حتى الآن ما إذا كان أبناؤه قد قتلوا أم أسروا أم فقدوا.

وقد نشر في عدد 15 أيلول 1958 من جريدة [illegible] مقال للكاتب [illegible] بعنوان "حمرين"، وقد تحدث فيه عن الظروف التي رافقت المعارك، وعن الأوضاع التي عاشها السكان المدنيون في المدينة أثناء الحصار، وعن الدمار الذي لحق بالمدينة وبمنازل السكان، وقد أشار إلى أن عدد القتلى المدنيين في المعارك قد بلغ [illegible] قتيلاً، وأن عدد الجرحى قد بلغ [illegible] جريحاً.

وقد نشر في عدد 20 أيلول 1958 من جريدة [illegible] مقال للكاتب [illegible] بعنوان "حمرين... ذكرى لا تنسى"، وقد تحدث فيه عن المعارك التي دارت في المدينة، وعن الخسائر التي وقعت فيها، وقد أشار إلى أن عدد الضباط الذين سقطوا في المعارك قد بلغ [illegible] ضابطاً، وأن عدد الجنود الذين سقطوا قد بلغ [illegible] جندياً.

وقد نشر في عدد 25 أيلول 1958 من جريدة [illegible] مقال للكاتب [illegible] بعنوان "حمرين... صفحة من التاريخ"، وقد تحدث فيه عن الأسباب التي أدت إلى الهزيمة، وعن المسؤولين عنها، وقد أشار إلى أن بعض المسؤولين قد تم اعتقالهم، وأن بعضهم قد تم عزلهم من مناصبهم، وأن بعضهم قد تم إحالتهم إلى التقاعد.

وقد نشر في عدد 30 أيلول 1958 من جريدة [illegible] مقال للكاتب [illegible] بعنوان "حمرين... ما بعد المعارك"، وقد تحدث فيه عن الأوضاع التي عاشها السكان المدنيون بعد انتهاء المعارك، وعن الدمار الذي لحق بالمدينة وبمنازل السكان، وعن المساعدات التي قدمت للسكان المدنيين من قبل الحكومة والهيئات الخيرية.

وقد نشر في عدد 5 تشرين الأول 1958 من جريدة [illegible] مقال للكاتب [illegible] بعنوان "حمرين... ذكرى الشهداء"، وقد تحدث فيه عن زيارته لمقبرة الشهداء في حمرين، وعن رؤيته لعشرات القبور التي لا تحمل أسماء أصحابها، وقد أشار إلى أن بعض الأهالي ما زالوا يجهلون مصير أبنائهم الذين فقدوا في المعارك، وأن الكثير منهم لا يعرف حتى الآن ما إذا كان أبناؤه قد قتلوا أم أسروا أم فقدوا.

ܟܠ ܡܕܪܫܬܐ، ܡܢܗܘܢ ܡܠܡܕܢܐ ܟܬܝܒܐ ܝܘܩܢܐ
ܐܠܗ ܕܡܫܬܡܫܐ ܦܪܨܘܦܐ ܢܫܐ ܕܝܕܥܗ ܒܝܘܠܦܢܐ
ܐܠܗ ܫܡܫܬܐ ܡܘܕܥܢܝܬܐ: ܕܐܝܬ ܢܩܘܫܐ، ܘܠܫܢܐ
ܕܗܘ ܐܬܪܐ ܡܢ ܟܠ ܚܘܫܒܐ ܕܦܠܚܐ ܒܗܠ ܗܘܡܢܐ
ܕܝܗܒܠܗ ܡܪܝܐ ܫܡܝܐ ܡܢ ܡܘܬܒܐ ܕܗܘ ܐܬܪܐ.

ܡܫܡܫܢܐ ܕܡܦܩܢܐ ܐܠܗ ܕܡܢܝܢܐ ܕܝܠܗ ܐܝܬ ܠܗ
ܒܛܘܒܐ ܕܦܝܫ ܫܠܡܘܬܗ، ܕܟܠܗ ܗܝܟ، ܕܒܪܘܢ.
ܡܘܕܥܐ ܐܠܗ ܝܕܝܗ ܘܡܢܗܪܐ. ܦܝܫ ܕܢܗܪܐ ܠܝ ܚܕܐ
ܡܘܕܥܢܘܬܐ ܕܐܝܬ ܝܕܥܝܢ ܕܡܘܬܒܠܗ ܕܢܝܐ ܝܘܡܐ
ܐܢܫܝܐ ܟܠ ܕܡܘܕܥܢܐ: ܕܝܗܒܗ ܠܐܬܘܪܝܐ ܕܝܫܘܥ
ܗܘܐ ܗܡܐ؟

ܦܝܫ ܐܡܝܪܐ ܝܘܡܢܐ ܐܠܗ: ܢܫܝܢ، ܐܬܘܪܝܐ ܐܚܐ
ܠܘܚܐ ܗܘܝܐ ܒܝܘܡܢܐ ܕܝܢܐ ܝܘܡܐ ܡܢ ܐܚܪܢܐ ܕܡܘܬܒܐ.
ܗܕܟ ܐܢܝ ܕܡܝܬܪ ܝܗܘܐ ܕܟܠܐ ܥܕܡܐ ܐܘܦ ܚܕ
ܡܢ ܐܬܘܪܝܐ ܕܫܡܝܐ ܟܠ ܕܡܘܕܥܢܐ. ܕܗܘ ܕܐܬܪܐ
ܡܦܠܓܝܐ ܗܘܐ ܠܟܠܗܘܢ ܐܘܡܘܬܐ ܗܝ ܡܕܢܚܝܬܐ ܡܢ
ܗܕܐ. ܘܡܫܬܡܫܐ ܕܡܦܩܢܐ ܓܘܢܝܐ ܗܘܐ ܠܐܓܠܘܝܐ
ܡܘܠܟܢܐ ܕܐܝܬ ܗܘܐ ܠܝ: ܢܫܝܢ ܕܝܗܘܘ ܡܢ ܟܘܪܐ
ܢܗܘܪܐ ܕܟܪܟܬܐ. ܘܗܘܐ ܗܘܟܡܐ ܗܝ، ܐܡܪܝ ܕܫܒܚܐ
ܩܢܝܢܐ ܕܟܠܗܘܢ ܡܬܘܬܐ ܕܐܬܘܪܝܐ ܗܟܝܡܐ ܗܘܐ ܡܢ
ܐܡܪܝܐ. ܡܡܫܝܚܐ ܗܘܐ ܘܝܠܝܐ ܠܗܘܝܠ: ܒܝܕܐ:
ܒܪܟܬܐ. ܘܗܘ ܗܕܐ ܕܡܟ ܠܘܬܐ ܟܠ ܒܓܪܒ: ܦܠܚܐ
ܢܫܝܢ، ܗܪܐ ܘܗܒܢܬܐ. ܐܝܬܐ ܐܕܢܐ ܢܟܠܗܐ ܕܐܬܘܪܝܐ
ܒܕܒܠܗ ܕܫܝܢܐ ܒܗܪ ܘܡܛ ܦܝܫܠܝ ܡܢ ܕܡܟܬܒܗ.
ܘܥܘܠܐ ܫܡܝܐ ܝܕܥܗ ܕܡܘܕܥܢܘܬܗ ܗܝ، ܐܝܟ ܗܘܡܢܐ
ܡܕܢܚܝܬܐ ܕܒܪܘܢܐ ܐܠܗ ܗܡܘܢܝܐ ܗܝ ܕܟܠܗܘܢ
ܐܝܬܐ ܕܟܠܐ ܦܘܪܫܘܢܐ ܟܠ ܕܐܬܪܐ ܢܗܪܐ. ܗܘܡܦܩܬܐ
ܕܡܫܘܚܐ ܐܠܗ ܐܕܢܐ ܗܘܡܢܐ ܒܕܡ ܐܬܘܪܝܐ ܗܘ ܟܠ
ܗܠܝ ܦܝܫܐ ܡܫܘܚܬܐ ܕܝܢܐ ܗܘܡܢܐ ܐܝܟܢܐ ܗܘܠ

ܐܕܢܐ ܗܝ ܡܗܫܐ ܕܡܫܡܫ ܥܝܢܐ ܕܒܪܒܪܐ.

ܚܘܫܒܐ ܕܐܗܐ ܦܠܚܐ ܕܫܒܚܘ ܐܘܚܕ ܐܕܢܐ ܚܕܐ
ܡܕܪܕܪܘܬܐ ܡܢ ܢܟܠܐ: ܘܦܪܫܢܝܗ ܗܝ ܐܓܪܬܐ ܕܝܢ
ܐܬܘܪܝܐ. ܘܡܫܬܠܝ ܗܕܟ ܕܟܠܐ ܡܢܝܫ ܠܗ ܒܒܠܗ
ܡܗܫܐ ܕܫܢܝܢ. ܘܗܘܐ ܒܗܘܢ ܒܐܢܐ ܕܓܠܠܐ ܚܘܫ
ܡܢ ܒܠܗܘܢ ܐܬܘܪܘܬܐ ܐܬܘܪܝܐ ܐܢܫܝܐ ܕܝܢܐ ܠܟܬܒܐ
ܡܢ ܒܝܬ ܕܓܒܒܝܢ ܡܢܥܐ ܡܢ ܗܘܟܡܐ ܗܝ ܐܓܪܬܐ
ܕܒܦܠܚܐ ܐܠܗ ܒܕܡ. ܘܐܦ ܐܝܟ ܦܪܨܘܦܐ ܕܟܠܐ
ܗܡܢܝܢ ܠܡܕܒܪ ܕܡܠܟܘܬܐ ܗܘ، ܚܘܡܐ ܐܢܝ ܕܓܒܝܗ
ܐܢܝ ܘܫܘܪ ܒܝܬܢܝܗܘܢ ܘܡܕܒܪ ܒܢܫܡܬܗܘܢ.

ܡܢܕܒܪܢܐ ܦܠܚܐ ܐܠܗ ܒܗܘܡܐ ܦܝܫ ܐܡܝܪܐ ܕܝ،
ܐܝܟ ܐܢܫܐ ܦܝܫܐ ܡܫܬܡܠܝܐ ܒܝܕ ܒܗܡܢܐ ܕܗܘܡܢܐ
ܕܝܗܒܠܗ.

ܟܠ ܕܐܬܪܐ ܗܕܐ ܕܝܗܒܐ ܠܗܘܢ ܦܠܚܐ ܡܫܬܡܠܐ ܐܘܦ
ܚܕ ܐܢܫܐ ܒܝܕ ܒܗܡܢܐ ܟܠ ܡܢ ܡܘܬܒܐ ܘܐܘܦ ܟܠ
ܡܢ ܐܬܘܪܝܐ.

ܦܝܫ ܗܝܟ ܠܝ ܕܝ، ܐܝܟ ܐܢܫܐ ܡܢ ܢܡܕܘܬܐ ܝܗܝܐ
ܗܦܝܟܐ ܒܗܘܢܝ، ܒܡܗܫܐ ܕܐܬܪܐ ܠܕܒܪܐ؟

ܦܝܫ ܝܘܡܢܐ ܐܠܗ ܗܝ! ܐܝܟ ܝܗܝܐ ܗܦܝܟܐ ܒܝܢ
ܗܠܝܐ ܦܪܨܘܦܐ ܕܗܘܡܢܝܐ ܐܢܐ ܒܓܘ ܕܠܝܟܐ
ܐܬܘܪܝܐ: ܒܡܫܬܘܬܗ ܢܫܐ ܕܐܝܟ ܐܡܝܢܐ ܐܢܐ ܗܘ،
ܒܝܢ ܗܘܘ: ܘܠܚܡ، ܡܠܟܘܗ، ܘܗܕܡܕ. ܗܡܘܕܝ ܗܘܘ
ܝܗܝܐ ܟܠ ܐܕܢܫ.

ܗܝ ܡܘܟܠܐ ܐܗܘܢ، ܗܢܟܐ ܘܡܢܗܐ ܡܢ ܐܢܫܐ
ܕܗܦܝܟܐ ܐܢܐ ܒܗܘܢܝ؟

ܡܢܗܘܢ ܐܝܟ ܕܡܠܝܬ ܒܕܘ ܗܘܗܪܐ ܐܠܗ ܗܝ
ܫܪܫܐ ܡܢ ܐܢܫܐ ܕܗܘܘ ܒܗܟ ܗܕܝܩܐ. ܚܕܐ
ܒܚܝܡܐ ܕܝܗܒܠܐ ܘܫܡܫܝ ܒܝܕܬܐ ܘܗܘܐ ܕܝܗܒܠܗ.

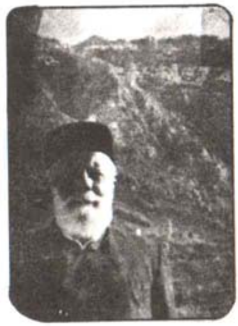

ܡܫܠܡܢܐ ܡܫܝܚܝܐ
ܠܒܪ ܢܫܡܐ ܒܥܠܡܐ
ܡܢ ܡܕܒܪܢܘܬܐ - ܠܒܪܢܫܐ

(ܐܡܪܝ ܕܒܢܬܐ ܟܬܒܬܐ ܒܫܢܬ 450 ܩܠܝܬܐ ܕܐܝܡܬܐ) ܥܒܕܐ ܐܚܪܝ ܕܟܠܢܝܬ ܐܝܬ ܗܘܐ ܐܝܟ ܟܠܐ ܡܫܡܫܢܐ ܠܘܬܐ ܩܕܡ ܫܢܘܬܐ. ܒܟܠܗ ܗܘܐ ܡܢ ܦܘܠܚܢܐ ܕܡܘܢܟܬܐ ܕܐܬܪܐ.

ܡܘܕܝ ܐܝܠܗ ܡܢ ܐܕܢܐ ܠܟܬܒܐ ܐܡܝܢܘܬܐ ܗܘ ܠܡܩܝܡܐ؟ ܘܗܘ ܟܘܢܝܐ ܐܝܠܗ: ܐܡܝܢܘܬ ܒܝܠܗ ܗܘܐ ܡܠ ܚܕ ܡܢ ܕܐܡܪ ܕܟܬܒܬܐ ܐܢܐ ܠܟܬܝܒܘܬ ܕܐܡܪ ܡܢܕܪܫܢ ܐܝܟ ܕܐܢܐ ܗܘܢ، ܘܡܢܝܢܝ ܕܐܝܬܘܬ ܠܟܘܠܝܗ ܒܢܝܬܐ: ܟܬܝܒܐ ܘܕܘܒܪܐ ܘܫܘܡܠܝܐ ܕܝܕܥܬܐ ܐܝܟ ܕܗܘܝܐ ܟܘܝܠܗ ܗܘܠ ܐܕܢܐ ܩܕܡ ܐܢܬܝ، ܡܒܝܫܐ ܐܝܠܗ ܠܡܢܝܘܠܬܐ. ܘܙܘܙܐ ܐܡܝܠܗ ܐܢܬܝ، ܦܬܝܐ ܘܐܡܪ ܕܠܠܒܝ ܒܟܘܠܐ ܕܐܩܘܫܬܐ ܓܡ ܗܘܐ ܠܗܘܢ، ܡܠܟܬܐ ܕܟܐ ܘܚܝܐ ܒܟܠ ܩܘܕܫܐ ܘܟܘܠ ܝܘܡܢܐ.

ܡܢܗܪܐ ܡܠܟܢܝܫ ܡܢܕܪܫܢ ܟܠܦܩܐ ܐܝܠܗ ܒܫܒܐ ܦܪܘܦܐ ܐܝܕܪܐ ܒܟܠ ܩܛܐ ܝܗܒܢܐ ܒܚܝܐ ܕܐܢܫܐ.

ܘܗܘ ܒܝܠܗ ܡܢܗܪܐ ܐܫܘܢܝܐ ܒܓܒܝܒܘܬܐ ܕܩܫܝܫ ܒܪܫܝܬ. ܐܡܪܝ ܕܒܝܠܗ ܗܘܐ ܕܥܒܕܐ ܒܘܟ. ܟܫܝܫܐ ܠܗ ܡܠܘ ܒܝܬܗ ܗܘܐ ܡܟܬܒܢܐ ܕܩܕܝܫܐ ܡܫܝܚܐ ܕܫܡܝܐ ܠܗ ܗܘܝܐ ܕܐܬܐ ܐܝܟ ܕܐܢܐ ܠܗ ܒܝܬܗ: ܡܢ ܐܒܗܬܐ ܕܥܝܢܐ ܡܩܝܡܐ ܘܗܘܐ ܡܫܝܚܐ ܕܠܗܘ ܒܟܠܢܫܐ ܐܢܐ ܘܐܢܐ ܡܢ ܝܘܡܐ ܩܕܡܝܐ ܕܐܬܘܬܐ. ܘܐܝܬ ܠܗܘ ܣܓܝ ܡܕܪܫܬܐ ܟܠܐ ܒܘܟܬܐ ܘܡܥܡܪܢܬܐ ܕܗܘܟܡܬܐ ܕܐܢܐ ܡܕܥܢܝ ܠܗܘ ܠܥܕܬܐ ܟܠܕܝܬܐ ܘܐܬܘܪܝܬܐ. ܕܝܠܗ ܗܘܠ ܐܕܢܐ ܐܝܬ ܦܠܚܘܬܐ ܟܠܐ ܝܗܒܘܠܝܐ ܕܡܡܡܟܬܐ ܐܢܐ ܠܕܘܟܐ ܕܡܫܬܡܫܢ ܠܗ ܡܕܪܫܬܐ ܥܠܝܬܐ ܕܟܘܪܬ ܘܐܢܐ ܐܝܬ ܡܢܗܘܢ ܦܠܚܘܬܐ ܕܡܕܥܢܐ ܘܐܪܙܢܬܐ ܘܣܓܝ ܩܛܐ ܒܗܘܢ ܡܢܗܘܢ ܗܘܝܐ ܐܢܐ ܟܠܝܐ ܠܗ ܡܕܪܫܬܐ ܕܗܘܟܡܬܐ. ܐܢܐ ܡܕܪܫܬܐ ܥܬܝܩܬܐ ܐܝܠܗ ܒܦܘܠܚܢܐ ܡܢ ܩܕܡ ܐܪܒܥܝ ܫܢܝܐ ܘܗܘܠ ܝܘܡܢܐ ܐܘܢܐ.

ܐܢܐ ܡܫܝܚܐ ܡܘܕܝܢܐ: ܐܝܟܢ ܕܠܐ ܗܘܐ ܩܘܡܬܐ ܒܗܩܦܐ ܐܝܠܗ ܡܢܗܪܐ ܡܠܟܢܝܫ، ܘܡܕܪܫܬܐ ܟܠܕܝܐ ܩܝܡܐ. ܟܡܘܕܐ ܐܝܠܗ ܩܪܒ ܐܝܡܐ؟ ܘܐܝܟܢ ܕܡܕܡܘܪܐ ܐܝܠܗ ܠܥܡܗ. ܡܠܦܢܘܬܐ ܐܝܠܗ ܡܫܝܚܝܐ. ܗܘ ܡܫܝܚܐ ܕܘܟܬܐ ܡܢ ܣܓܝ ܫܢܝܐ ܗܘܐ ܚܕ ܟܠܢܫܐ ܐܬܘܪܝܐ ܐܝܬ ܝܗܒܐ ܡܢ ܠܒܒܐ ܗܘ ܕܐܢܐ ܕܘܟܬܐ. ܘܡܫܡܫܢܐ ܐܝܠܗ ܗܘ ܠܥܡܗ ܘܡܢܗܪܐ: ܗܘ ܟܐ ܗܘ، ܒܝܠܗ ܒܝܫܘܥ ܠܐܢܐ ܡܕܝܢ. ܟܡ ܡܟܠܢܐ ܡܢ ܒܥܕܢܐ ܐܝܠܗ ܝܗܒܐ ܠܗܩܦܐ ܒܝܢ ܕܒܝܬ ܠܗ ܕܐܢܐ ܐܬܘܪ. ܗܘܕܐ ܡܢ ܟܠܕ ܕܚܕܐ ܡܫܡܫܝܢܐ ܐܝܠܗ ܡܢ ܣܓܝܐܘܢ. ܒܐܝܕܐ ܐܝܠܗ ܩܪܒ ܐܝܠܗ ܐܢܐ ܐܩܦܢܐ ܠܐ ܗܦܝܟܐ. ܩܕܡ ܡܠܟܢܝܫ ܠܒܝܬܐ ܐܝܠܗ ܐܘܠܦܢܐ ܕܡܫܡܫܢܘܬܐ.

ܗܘܕܐ ܡܢ ܟܠܕ ܣܓܝ ܗܘܝܐ ܐܕܝܘܡܐ ܐܝܬ ܐܘܪܚܐ ܒܝܬܢܝܐ ܠܐܬܘܪ ܕܚܝܢܐ ܕܗܘ ܕܘܟܬܐ ܗܘ ܡܫܝܚܐ ܕܫܡܐ ܒܝܬܐ ܘܡܫܡܫܢܐ ܩܕܝܫܐ ܒܟܠܗܝܢ ܐܝܠܗ ܡܢܗ ܕܐܝܟܢ ܠܐܢܐ ܟܠܕܝܐ.

ܐܝܬ ܗܘܐ ܠܥܡܗ ܫܡܫܐ ܒܚܝܐ ܒܝܬ ܡܘܕܝܢܐ

ܘܒܝܫܬ ܕܟܠܗܝܢ ܗܘܐ ܚܐܪܘܬܐ ܩܐ ܐܚܪܢܘܗܝ ܒܗ ܐܬܪܐ
ܗܘܝܐ ܠܥܡܘܗܝ، ܗܫܐ ܐܠܗܗ ܠܐܘܦ ܢܫܘܗܝ؟
ܗܝ! ܐܘܡܬܐ ܐܝܠܗ ܡܥܡܕܬܐ.
ܡܘܕܝ ܗܘܐ ܚܛܗܐ ܕܝܗܒܠܗܘܢ؟

ܐܝܟܡ ܕܡܘܕܢܝܐ ܚܡܠܝܬ ܗܘܐ ܚܐܪܘܬܐ ܘܣܒܪܬ ܒܐܝܕܝܗܝ ܣܘܟܠܐ ܕܡܘܠܟܢܐ. ܒܐܝܕܐ ܕܝܢ ܗܝ ܒܗ ܡܕܝܢܬ ܗܘܐ ܟܪܘܡܬܐ: ܘܒܗ ܐܘܚܕ ܗܘܐ ܕܩܠܘܬܐ ܡܘܡܬܐ ܩܝܡܬܗ: ܗܕܟ ܡܘܕܥܢܐ ܦܩܕܬܐ ܐܠܗܐ ܐܡܪܬܐ ܡܢ ܦܘܡܐ ܕܟܬܒܐ. "ܕܝ ܡܘܕܥܢܐ ܦܐܝܫ ܦܘܩܕܢܐ ܠܐ ܦܐܫ ܠܗ ܐܠܗ ܐܚܪܢܐ". ܗܕܟ ܗܘܠ ܐܕܡܐ ܕܝ ܡܘܕܢܝܐ ܕܐܝܬ ܗܘܐ ܠܗܘܢ ܡܠܟܘܬܐ ܕܐܚܪܢܘܗܝ ܒܘܠܦܢܐ ܗܘܐ ܒܠܝܠ ܡܘܕܝ ܒܗ ܦܐܫ. ܗܘܐ ܗܦܝܟܐ ܡܢܗܘܢ ܕܗܘܝܐ ܗܘ، ܐܝܟܡ ܕܗܘܐ ܠܗܘܢ، ܚܝܠܐ ܒܡܥ ܝܘܡܐ؟

ܣܝܐ ܗܦܟܬܐ ܐܝܠܬܐ ܒܝܘܡܢܐ ܐܠܗܐ ܚܕܬ ܡܢܝܢܐ ܚܠܘܐ ܗܠܘܟܐ: ܚܕ ܡܢ ܡܘܡܝܐ ܕܐܬܘܪܝܐ ܕܐܠܗ ܡܘܫܚܐ ܕܡܠܟܘܬܐ ܐܗܐ ܕܡܘܕܝܐ. ܐܝܟܢ ܕܝܕܥܬܐ ܐܝܠܗ ܡܢ ܟܬܒܐ ܘܚܕ ܗܘܕܝܐ: ܦܐܫܬܐ ܐܝܠܗ ܒܘܡܪܐ: ܕܝ ܢܫܘܗܝ، ܐܬܘܪܝܐ ܕܒܐܪܬ ܟܪܝܡܘܗܝ، ܕܦܩܪܘܩܐ ܡܢ ܠܟܕܕ ܐܘܕܝ ܐܠܐ ܒܘܫ ܕܢܘܡܘܗܝ، ܒܝ ܚܕܕܝ ܡܝܩܪܘܬܐ ܩܘܡܘܗܝ، ܠܗ ܐܫܬܝܬܐ ܕܒܢܐ ܠܟܕܕ ܡܢ ܚܕܪܐ.

ܡܢܫܐ ܚܠܘܐ ܐܘܡܬܐ ܐܝܠܗ. ܐܝܟܢ ܕܝܢ ܟܠܢܫ ܗܘ ܐܢܫܐ ܡܢ ܠܟܕܕ ܕܡܘܡܝܬ ܡܢ ܐܝܟܢ ܘܠܐ ܒܘܫ ܐܡܪ. ܕܝ ܐܝܟ ܕܟܠܒ ܡܕܘܡܝ ܘܡܝܕܒ ܩܡ ܣܘܦ ܐܡܝ ܠܐܢܫܐ ܠܝܫܢ ܡܕܝܢܬ ܘܩܠܝܢ ܡܘܪܕܐ، ܗܝܡܢܘܬܐ ܕܟܠ ܥܘܠܡܐ ܕܝܢ ܟܠܢܫ ܘܠܐ ܡܢܫ ܟܘܡܝ ܕܐܘܦ ܚܕ ܐܢܫܐ ܚܕܝ ܘܡܠܟܘܬܐ ܡܢ ܐܝܟܢ.

ܒܚܕܬܐ ܒܦܩܕܐ ܐܝܠܗ ܒܚܕ ܡܢ ܦܪܩܐ ܕܡܥܒܕܬܐ ܡܚܕܕܝܬܐ ܕܡܠܟܘܬܐ ܕܒܬܘܠܝܬܐ ܠܗ ܒܘܪܫܬܐ: ܕܒܝܠ ܦܪܘܕܘܣ ܗܘ ܕܡܥܒܕܐ ܗܘܐ ܚܘܩܐ ܕܩܕܫ ܝܗܒܢܘܬܐ ܠܗ ܕܐܬܝܐ ܗܡܕܡ ܟܡܘܦܐ ܐܝܠܗ ܡܢܝܢܗ: ܡܘܕܝ ܗܘܐ ܒܚܕܐ ܕܐܬܝܐ ܗܡܕܡ ܕܢܦܠܗ ܩܠܝܐ ܗܘܐ؟

ܡܢܫܐ ܕܒܝܠ ܐܘܡܬܐ ܐܝܠܗ. ܐܬܝܐ ܗܡܕܡܐ ܦܡܐ ܗܘܐ ܡܘܡܝܬܐ ܗܝ ܦܬܓܡܐ ܕܟܠܐ ܠܡܠܟܘܬܐ ܐܘܪܫܠܝܡ ܐܝܟܢ ܘܠܐ ܕܦܠܝܛܝܢ. ܐܝܟܢ ܕܐܬܐ ܒܡܘܕܝ ܡܢ ܕܡܫܡܥ ܡܘܗܒܬܐ: ܦܪܘܩܐ ܗܝܡܢܐ ܡܢ ܚܛܝܐ ܡܘܠܟܐ ܡܫܬܒܩܢܐ ܠܠܥܠܡܝܢ: ܐܝܟܢ ܐܬܘܪܝܐ ܡܘܕܝ ܬܘܡܬܐ ܒܗ ܐܘܦ ܠܝ ܠܗ ܚܐܪܘܬܐ ܕܦܠܚܐ ܒܡܠܟܐ ܗܝ ܡܘܕܝܐ؟ ܘܗܘ ܐܘܡܬܐ ܕܐܢܫܘܗܝ ܒܬܫܠܡܬܐ ܐܝܬܠܗܘܢ، ܐܬܝܐ ܗܡܕܡ ܕܡܫܡܫܐ ܟܠܐ ܠܬܫܡܫܬܐ ܐܘܪܫܠܝܡ ܘܠܐ ܝܘܡܐ. ܬܫܡܫܬܐ ܐܝܠܬܐ ܠܗ ܗܘܡܫܐ ܕܡܘܪܕܫܬܐ، ܐܢܫܘܗܝ، ܟܠ ܐܘܦ ܠܥܡܘܗܝ،

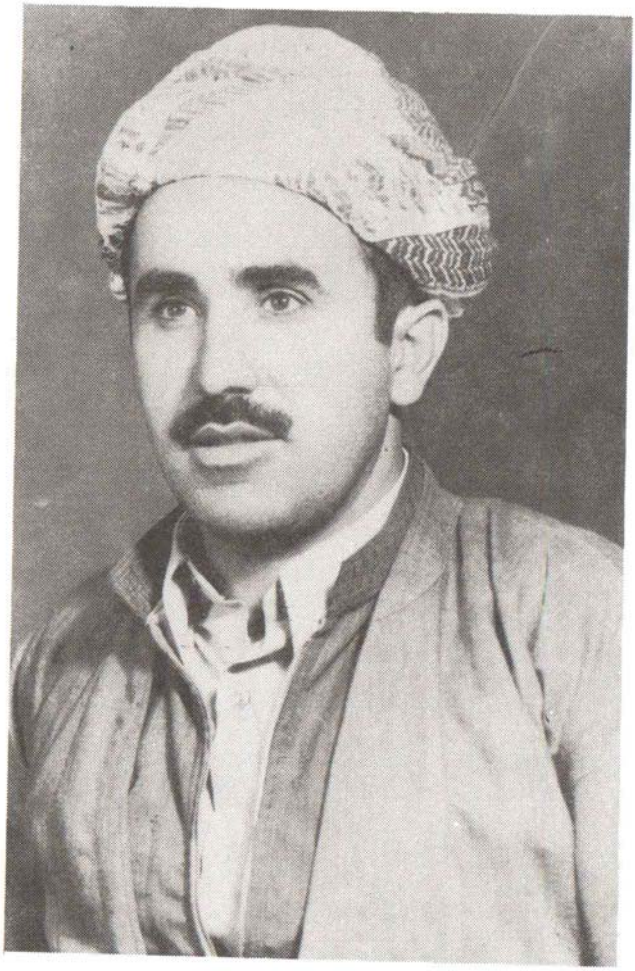

الشهيد فاخر ميركه سوري
(راجع صفحة ١١٢)

مجازر ارتكبها البرزاني قبل القضاء على تمرده
٨٩ شخصا لاقوا حتفهم في سجون من التعذيب

« كركوك ـ شمال العراق » اوردت بعثة وكالة الانباء العراقية في شمال العراق معلومات عن جملة اعدامات قامت بها قيادة الجيب العميل قبل هروبها . وقالت البعثة : ان القيادة العميلة للتمرد قد اعدمت فاخر حمه ميركه سوري عضو ما يسمى باللجنة المركزية مع ابيه واشقائه التسعة ، بعد اعتقالهم منذ عام ١٩٧٢ في سجن رايات الرهيب . وكانت طلائع قوتنا قد عثرت قبل يومين على اثر دخولها منطقة كلاله على جثة حمد اغا ميركه سوري ، خال الخائن ملا مصطفى ، ووالد فاخر سوار اغا احمد من ابناء عمومة الملا وكانت ايديهم وارجلهم قد ربطت بسلاسل حديدية، وقد اخترقت مؤخرات رؤوسهم عدة طلقات من الرصاص . وذكرت البعثة ان سعيد وصيف ، ومن يسمى المشرف العام على السجن قد قام بعملية الاعدام التي تمت في السادس والعشرين من شهر اذار ١٩٧٥ بالاشتراك مع محمد خالد البرزاني ، وبايعاز من « القيادة العميلة عند هروبها من رايات .

وكان فاخر ميركه سوري على خلاف مع الملا ومن جانب اخر نسف افراد الزمرةالعميلةسجنا فرعيا في رايات مع من فيه قبل هروبهم . وبلغ عدد الذين لاقوا الموت بسبب اعمال التعذيب الوحشية التي تعرضوا لها في سجن رايات ٨٩ شخصا وخلال اقل من عام .

اما في كلالة التي كانت معقلا لرؤوس الخارجين عن ارادة الشعب وسيادة القانون قطاع الطرق ، كان يتحدث المواطنون عن الكيفية التي هربت بها رؤوس العمالة اثر اقتراب موعد انتهاء العفو العام حيث تسللو من المدينة ليلا مصابين بحالة من الذعر . لكنهم

وشأنهم في ذلك شأن الجبناء عمدوا قبل فرارهم الى تدمير منشآت المدينة وبيوت الناس الآمنين. كما اغتالوا عددا من المواطنين الذين لم يمتثلوا لنواياهم الشريرة.

المواطنون في كلالة كانوا يعرفون ان يوما كهذا سيأتي يسود فيه العدل ويسحق العصاة المارقون في ظل سيادة القانون وليعيشوا بحرية وكرامة هذا ما قاله السيد حميد ابا بكر الذي تمكن من الهرب من سجن رايات في منطقة بالك بعد ان امضى فيه ٣ سنوات وستة اشهر يجد ان افراد الجيب العميل قد اغتالوا زوجته لانه رفض ان يتعاون معهم ويتحول الى عميل للاستعمار .

جثة حمد آغاميركه سوري... كانوا يغتالون من لا يمتثل لنواياهم الشريرة او يعصي اوامرهم!..

«... اربع سنوات رهيبة قضيتها في ظلام السجن، سجن الملا مصطفى البرزاني»

«... ولأني رفضت ان اخضع ولأني مؤمن بان الحق سينتصر في النهاية وقد انتصر على الباطل، وهانذا قد عدت الى لبنان»

جميل محو
سكرتير الحزب الديموقراطي الكردي في لبنان (البارتي)

واخيرا رئيس الحزب الديمقراطي الكردي في لبنان « البارتي »
« حي يرزق »
جميل محو الذي اعتقله البارزاني ، يتحدث مع ابنه من طهران .

تلقى السيد محمد جميل محو نائب سكرتير الحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) في لبنان برقية من سفارة لبنان في ايران جاء فيها ان والده جميل محو رئيس الحزب الذي كان في معتقلات الملا مصطفى البارزاني بشمال العراق ما يزال على قيد الحياة ، وسيتم تسفيره الى لبنان في موعد لاحق .

وقد حمل السيد محمد جميل محو هذه البرقية الى مكتب المحامي الاستاذ محسن سليم الذي اجرى اتصالا مع سفارة لبنان في طهران وتكلم محمد مع والده جميل محو الذي كان موجوداً في السفارة .

وعلم ان السيد جميل محو سيصل الى لبنان خلا ل ثلاثة ايام وكان العميل الملا مصطفى البرزاني قد اخذ معه معظم الموقوفين الى ايران اثر لجوئه السياسي الى ايران ومن بين هؤلاء رئيس حزب البارتي في لبنان كما قام باعدام من المسجونين الذين يخالفونه الراي بينهم خاله وعدد من اقربائه وقد عثر على جثثهم عند وصول القوات العراقية .

هذا وقد تحدثت صحيفة « صوت الاكراد » الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردي في لبنان (البارتي) عن الحكم الذاتي للاكراد في العراق فقالت:

ان الفضل في ما وصلت اليه الاوضاع في شمال العراق يعود الى ثورة ١٧ تموز التقدمية في القطر .

ويمكن القول الان ان سر نجاح اتفاقية الحادي عشر من اذار لا يكمن في فصول الاتفاقية المجردة كنصوص ، انما هو يرجع بالدرجة

الاولى الى كون السلطة التي اصدرته هي سلطة جماهيرية ثورية مؤمنة بالشعب وصادقة في ولائها لجماهير الكادحة ، ومؤمنة بوحدة فصائل الحركة الوطنية كضرورة استراتيجية تاريخية .

وقد عملت الزمرة البارزانية المستحيل من اجل نسف اتفاقية اذار وتخريب كل المنجزات التي تحققت لشعبنا الكردي خاصة وللشعب العراقي بمجموعة غير ان قيادة الحزب والثورة في العراق ، كانت مدركة بشكل واع كل اهداف ومخططات الزمرة البارزانية ، فعملت بدأب وصبر وبضبط اعصاب وبحكمة متناهية ، حتى استطاعت ان تنجح في تخطي كل تلك العراقيل المفتعلة ، وان تطبق كل بنود اتفاقية اذار ، التي تم تتويجها باعلان الحكم الذاتي . ونهاية مصطفى البرزاني ومصيره الاسود المحتوم .

جميل محو يروي قصة اعتقاله في سجن البرزاني

» اربع سنوات رهيبة قضيتها في ظلام السجن ، سجن الملا مصطفى البرزاني .. اربع سنوات تحملت خلالها ابشع انواع التعذيب والتهديد والترويع لاني رفضت ان اكون عميلا للاستعمار والرجعية ولاني رفضت ان اخضع ولاني مؤمن بان الحق سينتصر في النهاية وقد انتصر على الباطل ، وهانذا قد عدت الى لبنان » .

هذا ما استهل به السيد جميل محو سكرتير الحزب الديموقراطي الكردي في لبنان (البارتي) . حديثه مع مندوب (اللواء) الذي قابله امس مهنئا بسلامة العودة بعد سنوات اربع امضاها في سجن اتباع الملا مصطفى البرزاني في كردستان العراق

□ رفضت العمالة لهم

وروى السيد جميل محو قصة خلافه مع قادة المكتب السياسي للحزب الكردستاني في العراق فقال : سافرت الى العراق في اوائل ايار

١٩٧١ للتهنئة بمناسبة صدور بيان ١١ اذار التاريخي المجيد الذي حقق اهادف وامال وطموحات الشعب الكردي في العراق بتحقيق الحكم الذاتي ، ولشرح وجهة نظر حزبنا (البارتي) للملا مصطفى البرزاني عن وضع الاكراد في لبنان وعن اسباب عدم خضوعي لاوامر اتباعه وتدخلهم في شؤون حزبنا الكردي في لبنان .

وبعد وصولي الى كردستان قابلت اعضاء المكتب السياسي برئاسة الملا مصطفى وتناقشنا في موضوع الخلاف بيننا فرفضت طلبهم التدخل في شؤون حزبنا في لبنان باعتبارنا حزبا لبنانيا . ولكن وجهة نظرهم هي انهم يريدون من حزبنا ان يكون عميلا لهم بدون قيد او شرط وقد اعتبروني خائنا ومتعاونا مع الحكومة العراقية ضد حركتهم الملقبة زورا بالحركة الثورية .

وبعد ان كشفت حقيقتهم وهي ان قيادة المكتب السياسي وعلى راسها ادريس البرزاني نجل الملا مصطفى وحبيب كريم الملقب بسكرتير الحزب مرتبطة كليا بالاستعمار ومتستر بشعار الثورة الكردية والديموقراطية المزيفة بعد كشف هذه الحقائق امر الملا مصطفى بحضور اعضاء المكتب السياسي بتوقيفي واحتجازي رهينة لديه الى ان ارضخ لمطالبهم في لبنان .

وقد فضلت السجن والموت على ان اكون عميلا للـدولار والرجعية .

□ .. وعذبوني !

وتحدث السيد محو عن الايام الرهيبة التي قضاها في زنزانته بالسجن في بلدة خلان على الحدود العراقية الايرانية فقال انه تعرض لابشع انواع التعذيب الجسدي والنفسي .

وقال انه في احدى المرات تعرض للضرب المبرح من قبل حراس السجن حتى كسرت رجله اليمنى وبقيت بدون اية معالجة طبية مدة

ثلاثة اشهر مرميا على ارض الزنزانة .

وقال : انه قيد الجنازير في رجليه لمدة ٩٩ يوما .

واشار الى المحاولات الفاشلة التي كان يتعرض لها لحمله على تغيير موقفه فقال : « كان يأتيني في بعض الاحيان داخل السجن رئيس قسم المخابرات العامة التابع لادريس البرزاني يطلب مني عن لسان سيده ادريس (او بالاحرى ابليس) ان اكتب عريضة بالتخلي عن سكرتارية الحزب في لبنان وتسليم قيادته الى عملائهم الخونة جواسيس الاستعمار مقابل الافراج عني . لكنني رفضت وبقيت على صمودي .

وفي احد المرات جاءني علي سنجاري عضو اللجنة المركزية يفاوضني باسم المكتب السياسي وقال لي بالحرف الواحدة : « اما ان توقع استقالتك من سكرتارية حزب « البارتي » او تموت بداخل السجن رميا بالرصاص ! »

وكان جوابي له : « ان الموت اشرف لي من الاستسلام لعملاء الاستعمار ! » .

وهنا ضحك بسخرية وخرج بدون نتيجة واغلق باب الزنزانة علي ، وظل هذا الباب مغلقا اربع سنوات حيث منعو عني اية مقابلة او مكالمة مع اي كان .

وحتى حراس السجن كانوا يتجنبون الحديث معي حتى لا يشتبه بانهم يتعاونون معي .

□ جاء الفرج

وروى السيد جميل محو قصة الافراج عنه وما تعرض له من مصاعب حتى عاد الى لبنان فقال : « بعد الاتفاق الذي تم في الجزائر بين العراق وايران شعرت بان باب الفرج قد اصبح قريب جدا . وفي

يوم ٢١ اذار الماضي جاءني مندوب من قبل الملا مصطفى البرزاني واخرجني من السجن ونقلني بالسيارة الى بلدة حاج عمران ومنها الى الاراضي الايرانية حيث انزلوني في احد الفنادق تحت مراقبتهم الى ان قابلت الملا مصطفى البرزاني ذات يوم وطلبت منه السماح لي بالسفر الى طهران فوعدني بذلك .

وقبل ان اتوجه الى طهران طالبت باعادة جواز سفري وبطاقة هويتي اللبنانية وجميع الاغراض التي صادروها مني عند اعتقالي لكنهم رفضوا اعادتها الي بحجة انها قد ضاعت . الا اني علمت بطريقة خاصة ان جواز السفر وبطاقة الهوية قد احتفظوا بهما لاستخدامهما بعد التزوير لعملائهم في الخارج !

□ يوم التشرد !

عندما وصلت الى طهران رفضت كل الفنادق ان تستقبلني وكان ذلك في يوم عطلة نهاية الاسبوع حيث الدوائر الرسمية والسفارات في عطلة .

واضطررت ان انام ليلتي في الشارع لانني لم اكن اعرف احدا . وكان ذلك اليوم اصعب يوم في تاريخ حياتي !

وفي اليوم التالي ذهبت الى السفارة اللبنانية بطهران حيث قابلت القنصل اللبناني لان السفير كان في اجازة بلبنان ، وعرفت بنفسي فاهتمت بي السفارة وانزلتني على كفالتها في احد الفنادق بطهران الى ان عاد السفير اللبناني واطلعته على حالتي فاعطاني جواز سفر عدت بواسطته الى لبنان .

العائد البطل:

جميل محو ! . ومن ذا الذي لا يعرف هذا الكردي البطل المناضل الذي وهب نفسه لابناء جلدته فراح ، وهو صبي ، يفكر في

امرهم ، ومضى ، وهو فتى ، يسعى الى انتشالهم من وهدتهم ، وجعل ، وهو رجل يملك من البأس ما يملك ، يذود عنهم . فيرد بؤس البائس منهم املا ، وذل الذليل عزة ، وانكسار الكسير ثقة .

ومن ذا الذي لا يعرف من الاكراد ومن العرب ومن اهل الشرق هذا الرجل الذي عانى في اشد الاهوال والمصاعب فصاغته الاهوال والمصاعب ، وهو الكردي الاصيل ، فولاذا يلوي الحديد ولا يلويه الحديد ، وطودا يسخر بالاعاصير .

ومن ذا الذي لا يخشع ازاء هذا الرجل الذي حول فقره وضعفه واستبداد الحكومة به غنى يزري بالذهب ، وقوة تهزأ بالجبارين ، وسيادة يتضاءل تجاهها استبدادا المستبدين .

ومن ذا الذي لا يعرف جميل محو الذي قال للامة الكردية المستضعفة المغلوبة : هوذا يومك فهبي خذي ما استلبوا من عزك ، وما ضاع من مجدك .

فكان لبني جلدته عز ومجد .

ولد جميل محو قبل خمسة واربعين عاما ببيروت في اسرة كردية فقيرة تكابد من الضيم ما تكابد . حتى اذا ما بلغ العاشرة من عمره اصيب بموت ابيه . فزاده اليتم بؤسا وشقاء . لكن امه التي كانت تنطوي على الطف ما في النفس الكردية من مودة وحنان قد تعهدته فرعت عليه امره . نصيبه منها ، وهو الذي لا يعرف في دنياه غيرها ، كان محبة تغمر روحه وقلبه ، فاذا ما كان يافعا اختلف الى « معهد التعليم المهني » ببيروت فبقي يدرس فيه الى ان كانت له شهادة التخصص في « الديكور » . كان عمره اذ ذاك ست عشرة سنة . لقد دفعته اقداره الى معاركة الحياة ومصارعتها من اجل حياة عزيزة كريمة فقد راح يعمل في نهاره وفي ليله كيما يحصل على قوته وقوت امه . وما اكثر ما كابد في تلك الايام من الآلام الرهيبة التي كان

جسمه الغضن ينوء بها فلا يقوى على احتمالها . بيد ان عزمه على المضي من غير ماخور او احجام كان اقوى من الآلام واقوى من الحياة .

ولانه وجد السبيل الى تحرره من بؤسه والى انقاذ بني جلدته من ضعفهم في توحيد الاكراد فقد انشأ قبل خمس عشرة سنة حزبا سماه « الحزب الديمقراطي الكردي » في لبنان ، يستهدف جمع شمل الاكراد الذين اذا ما كانوا كالنسيج الحبيك استطاعوا ان يقهروا الذين يقهرونهم فيحصلوا بكدهم وجهادهم على اسباب الحياة من العزة والكرامة والحرية والخبز والكساء والمأوى .

واذ لم يرق للقيمين على الحكم يومذاك هذا الحزب فقد منعوه من مزاولة العمل . فاضطر الحزب الى ان يمارس عمله في السر لا في العلن . فكان يكتب الخطاب والكتاب والنشرة والرسالة فيوزعها بين العرب والاكراد يريد بها ان يحمل الحكومة على الاعتراف بما ضيعت من حق الامة الكردية . والحكومة بدلا من ان تستجيب لحقه قبضت عليه واودعته السجن . فلاقى في السجن الامرين . اذ كسروا اسنانه ، وجلدوه ، وجوعوه ، وجعلوا نهاره ليلا يرى فيه نجوم الظهر .

اما زوجه واما اولاده فقد كانوا في مأساة . ذلك بان هذا البطل كان هو وحده المعيل والظهير . فمن الذي يقوتهم والذي كان يقوتهم هو اليوم حبيس ؟ . لذلك اضطر اولاده الى ان يتخلوا عن المدرسة فيعملوا حتى يعيشوا . فكانوا في النهار يبيعون قوة اجسادهم وفي الليل يختلفون ، اذا ما اتيح لهم ، الى المدرسة حرصا منهم على العلم الذي لا بديل منه .

وحينما احس اعمق ا لاحساس انه مسؤول عن امته الكردية المهزومة المضيمة رشح في عام ١٩٦٨ نفسه للنيابة عساه وهو نائب في

البرلمان ان يتمكن من ان يصون امته من الاهمال والهوان . ولكن الفوز لم يكن نصيبه . فان اولي القدرة حالوا دون فوزه . فانشأ يسافر الى هذا البلد وذاك معلنا للناس حيثما حل ما يلاقيه الاكراد من عنت وارهاق . وعندما اصبح الاستاذ كمال جنبلاط في عام ١٩٧٠ وزيرا للداخلية رخص للحزب الديمقراطي الكردي . فاصبح في مستطاعه ان يمارس العمل في حزبه علنا من بعد ان مارسه سرا عشرين عاما او اكثر .

لقد اتاح له هذا الترخيص ان يعلن عن بؤس الاكراد وما يقاسونه من حرمان واضطهاد وظلم وان يطالب الحكومة بما للاكراد عليها من حق الرعاية والعناية ، وان يلقي في روح الكردي همة وثقة وعزيمة .

وعندما كانت المسالمة او المصالحة في ربيع عام ١٩٧٠ بين اكراد العراق والحكومة العراقية قصد العراق مباركا هذه المصالحة مثنيا عليها . فما بلغ كردستان حتى حبسه الملا مصطفى البرزاني .

يا للعجب ! .

ايحبسه من ظنه الظهير في مسيرة الاكراد الى العز والاستقلال . وفي سجون البرزاني راى ما لم ير ، وذاق ما لم يذق . لقد عانى من العذاب ما لا طاقة للقلم بتصويره . فالاعوام الاربعة التي انسلخت من حياته في سجون البرزاني هي فصل مخيف من فصول حياته يريد ان يحبره فيؤلف منه كتابا من يقرأه يشهد له بما للرجال الكبار من قدرة على احتمال الخطوب ، ومصارعة الاحداث . انك تقرأ في هذا الكتاب الذي سيؤلفه مأساة تبكي الصخر الاصم . ولولا اتفاق الجزائر الذي كان بين العراق وايران والذي كان هدية الاقدار الينا لكان جميل محو كما هو منذ اربعة اعوام قابعا في زنزانته ينتظر الفرج والحرية . فهذا الاتفاق قد قضى على قيادة البارزاني قضاء تاما . اذ تفرق شمله شذر مذر . فقتل الاسرى الذي كانوا في

سجونه . وربما كان جميل محو هو الوحيد الذي نجا من الساطور . فقد دفع به البرزاني الى ايران . لأن ايران كانت ولا تزال المثابة الوحيدة التي يستقر فيها البرزانيون .

وخلال الاعوام الاربعة التي امضاها في سجون البرزاني كان نجله ونائب حزبه محمد جميل يصدر جريدة « صوت الاكراد » وما اكثر ما طالب البرزاني بتحرير ابيه من الاغلال . فما اجاب البرزاني ولا استجاب . وما اكثر ما كتب كاتب هذه السطور مطالبا بانصاف الرجل . فما رقوا ولا لانوا . فاضطر كاتب هذه السطور الى ان يؤلف كتابا عنوانه « خفايا وملابسات المسألة الكردية » فيكشف فيه عن البرزانيين الذين ظلموا هذا الكردي المناضل اشد الظلم.

اما وقد انقشعت هذه الغمة عن سماء هذه الامة فعاد الى حزبه والى رفاقه مرمى ص برہ والى عائلته فلا بد له من استئناف جهاده في سبيل امته .

انه لنصر عظيم ان يكون بين الامم المغلوبة رجال يأبون الذل والضيم فلا يغمدون سيف الحق حتى يأخذ المظلوم حقه .

حديث صحفي للملا مصطفى البارزاني

انتهى القتال في كردستان العراق ولن يتجدد .

ـ استمرار القتال في شمال العراق لم يكن بصالح اي من الجانبين!!؟

● اكد ذلك الملا مصطفى البارزاني ، في حديث صحفي ادلى به لمندوب صحيفة (رستاخيز) لسان حزب (نهضة الشعب الايراني)

وقد سبق ان طلب البارزاني من اكراد العراق القاء السلاح بعد اتفاق الجزائر الذي تم بين ايران والعراق ، ثم اتجه (البارزاني) مع

افراد اسرته والمقربون اليه الى ايران حيث يقطن حاليا في احدى ضواحي طهران .

اشار البارزاني في حديثه الى انه يشعر في خلال وجوده في ايران بانه في بلاده وتحت ظل عاهل البلاد جلالة الشاهنشاه اريامهر المعظم ، زعيم الاريين ويشعر بالطمأنينةو الراحة ولا يريد ان يكون له اي دور او ضلع في تخطيط مستقبل الاكراد العراقيين ، او خط سير الحزب الديمقراطي العراقي .

واضاف البارزاني قوله : ان واجبي قد انتهى ، ومن ناحيتي لا امل لي . واكد انه لم يكن يعرف مسبقا اي شيء عن اتفاق الجزائر ولكنه يؤيد ذلك الاتفاق نظرا لكونه يضمن صالح الجانبين. ويعتقد البرازاني ان القتال في شمالي العراق لم يكن لصالح اي من الجهتين المتخاصمتين، الايراني والعراقي. وان استمرار هذا القتال لا يجدي نفعا سوى مضاعفت عدد الضحايا.

مستندات هذا الكتاب

- س.هـ. لونغريك S.H. LONGRIGG
  «FOUR CENTURIES OF MODERN IRAQ»
- هـ.ر. هول H.R. HALL
  «THE ANCIENT HISTORY OF THE NEAR EAST»
- ارنولد توينبي ARNOLD J. TOYNBEE
  «A STUDY OF HISTORY. I»
- انطون سعاده ANTOUN SAADE
  «مبادىء... وغايته» «نشوء الامم»
- سير ولسون SIR WELSON
  «ميزوبوتامي.. لندن ١٩١٧ ـ ١٩٢٠
- جورج لنشوفسكي.
  «الشرق الاوسط ـ في الشؤون العالمية»
- لوقا زودو LOUKA ZODO
  «خفايا وملابسات المسألة الكردية»
- الدكتورد خورشيد شوكت روندوزي
  «الدوافع الخفية وراء مشكلة شط العرب»
- شاكر صابر الضابط
  «العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران»
- جريدة «الثورة» العراقية
- جريدة «البناء» القومية الاجتماعية ـ لبنان
- كراس وزارة الخارجية العراقية ـ بغداد تموز ١٩٦٩
- نشرة حزبية كردية «دنكي كورد» في لبنان
- مقدمة ميثاق الامم المتحدة (المجلد الاول ـ ١٩٦١)
- مقررات فيينا حول حقوق الاتفاقيات الدولية
- كتاب القانون الدولي (برلين ١٩٦٧)
- جريدة «صوت الاثوريين» شيكاغو

صفحات مصورة

صفحة
الشهيد البطل الرفيق «ابو واجب» الدكتور وسيم زين الدين..... ٥
خريطة تاريخية سورية مهد الحضارات..... ١٠ + ١١
خريطة تاريخية نشوء الحضارة المدنية في سورية ومصر
وانتشار الاستقرار القروي في الجوار..... ١٥
صدام حسين وشاه ايران وبومدين بعد توقيع الاتفاق..... ٢٣
خريطة شط العرب رسم المؤلف..... ٤٩
امير عباس هويدا وصدام حسين، يستعرضان حرس الشرف..... ٨٤
الملا مصطفى البرزاني..... ٨٥
لقطة تصور عودة المواطنين الى حياتهم الطبيعية..... ٩٢
المواطنون الاكراد الذين سلموا انفسهم واسلحتهم
للسلطات العراقية..... ٩٨
الكاهن القس عبديشو بنيامين من سرسنك..... ١٠٨
الشهيد فاخر ميركه سوري..... ١١١
جثة حمد اغاميركه سوري..... ١١٤
جميل محو اسير «البيش مركه» التابعة للعميل ملا مصطفى
البرزاني ـ جميل محو سكرتير الحزب الديمقراطي الكردي
في لبنان (البارتي)..... ١١٥

صورة الغلاف الاول : صدام حسين وشاه ايران وبومدين
صورة من داخل الغلاف : المؤلف
صورة الغلاف رقم ٤ جميل محو بعد عودته الى لبنان
وصورة صغيرة للملا مصطفى البرزاني معلقة في الاسفل في لباسه الاوروبي.

للمؤلف

- L'Aigle Assyrien
  (Assyro - Chaldeen - 1935 Imp. Catholique - Beyrouth)
- Le Patriote Assyro - Chaldeen
  (Poème Assyro - Chaldeen 1936 Imp. Assyrian National Guard, Chicago)
- En l'Honneur de Nos Martyrs
  (Assyro - Chaldeen 1938 Imp. Athra Beyrouth)
- L'Exemple de Nos Ancêtres
  (Assyro - Chaldeen 1940 Imp. Athra Beyrouth)
- Crimes et Atrocites
  (Français 1942 Imp. Le Jour Beyrouth)
- Droit des Assyriens sur l'Assistance Allié
  (Français 1943 Imp. Jeanne d'Arc Beyrouth)
- Le Monde Après l'Ecrasement Germano - Fasciste
  (Français 1944 Imp. Le jour Beyrouth)

مطبوع باللغة العربية :

« ملحق النهار » الاكراد والمسالة الكردية

جريد « الصفاء » البيروتية دراسة وتحقيق

- الاقليات في العراق
- اليزيدية ، الصابئة .

- المسالة الكردية والقوميات العنصرية في العراق .
- من هو تورش ؟ (الطبعة الاولى) ١٩٧١/١٠/١٥
- نشاط المراة الاشورية في لبنان

للطبع باللغة العربية :

كلنا مسلمون ...

للطبع باللغة العربية :

الوطن ماك للجميع وكلنا مسؤولون عن حمايته والدفاع عنه

للطبع باللغة الاشورية ــ الكلدانية :

« جلجاميش »

للطبع :

Mon Séjour Aux Etats-Unis d'Amérique 1968

ܡܫܘܚ ܒܪ ܐܫܝܐ : ܟܬܒ̈ܐ ܕܝ̈ܠܝ

- خفايا وملابسات المسألة الكردية

الفهرس

صفحة

الاهداء..... ٥

الفصل الاول : من..... ٧ الى ١٥

مفاهيم قومية اجتماعية ـ الوطن السوري.
سورية مهد الحضارات ـ دعوة للسوريين ليكونوا اكثر عراقية ـ وهنا المعادلة الحساسة ـ نشوء الحضارة في سورية ومصر وانتشار الاستقرار القروي في الجوار (خريطة)

الفصل الثاني : من..... ١٧ الى ٦٢

المقدمة بقلم الكاتب الايراني سعيد علي ـ تمهيد ـ للمؤلف.
اتفاق الجزائر وجوانب القانون الدولي بين العراق وايران خطوط ايجابية جديدة على طريق تسوية الخلاف ـ مضمون البروتوكول ـ البيان المشترك ـ لمحة تاريخية عن مشاكل الحدود بين ايران والعراق حول شط العرب ـ معاهدة الحدود والبروتوكول المعقودة في ٤ تموز ١٩٣٧ بين المملكة العراقية والامبراطورية الايرانية صدقت بالقانون رقم (٦) سنة ١٩٣٨ ـ بروتوكول العلاقات العراقية الايرانية والغاء معاهدة ١٩٣٧ من قبل ايران واهميتها للطرفين المتعاقدين. الاعتداءات الايرانية على الاقليم العراقي ـ اهمية مبدأ سيادة الدولة على اراضيها وعدم التعرض للاقليم ـ مشاكل الحدود البرمائية والنهرية ـ المبدأ القانوني الدولي : الالتزام بتنفيذ المعاهدات وقاعدة تغيير الظروف وتطبيقهما على معاهدات الحدود ـ موقف الاحزاب السياسية العراقية والرأي العام العالمي.

الفصل الثالث من :..... ٦٣ الى ٨٦

نصوص المعاهدة العراقية ـ الايرانية والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها ـ نصوص معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وايران ـ نص بروتوكول اعادة تخطيط الحدود البرية بين العراق وايران ـ نص بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وايران.

الفصل الرابع من :..... ٨٧ الى ١٢٦

الحل السلمي لمشكلة الحدود بين ايران والعراق في شط العرب !... ونهاية الملا مصطفى البرزاني ـ ارفعوا الراية البيضاء !... لا حوار مع الخونة ـ محاولة يائسة للرجعية ـ الخطوط الاولى في الخيانة ـ بيان اذار مكسب وطني ـ فرصة جديدة لعودة المواطنين الاكراد الذين لجأوا الى ايران ـ انتهى التمرد الرجعي الى الابد ـ الفرحة في مانكيش والقرى الاشورية في الشمال ـ المطران حنا عن القرى المسيحية. اتحاد ادباء الناطقين بالسريانية ـ حياة الاشوريين في الشمال مقال بالاشوري ـ قليمس كانجي مدير الاذاعة والتلفزيون صوت الاشوريين في شيكاغو يستجوب بعض الاشوريين بعد ان انتهى التمرد العميل (باللغة الاشورية) ـ مجازر ارتكبها البرزاني قبل القضاء على تمرده ـ ٨٩ شخص لاقوا حتفهم في سجون من التعذيب ـ رئيس الحزب الديمقراطي الكردي في لبنان «البارتي» حي يرزق ـ جميل محو الذي اعتقله البرزاني، يتحدث مع ابنه من طهران ـ جميل محو يروي قصة اعتقاله في سجن البرزاني ـ رفضت العمالة لهم وعذبوني ـ جاء الفرج ـ يوم التشرد ! ـ العائد البطل ـ حديث صحفي للملا مصطفى البرزاني ـ انتهى القتال في «كردستان» العراق ولن يتجدد.

مستندات هذا الكتاب.....صفحة ١٢٧
صفحات مصورة..... ١٢٩
للمؤلف..... ١٣١

ترقبوا صدور الكتاب الجديد

تاريخ الكنيسة النسطورية ــ الاشورية

وزواج بطريرك «مار» ايشاي داوود «شمعون٢٣»

باللغة الاشورية ــ والعربية معا

شركة الطبع والنشر اللبنانية
شارع مونو ـ تلفون ٢٣٢٢٥٧

... وَنِهَايَةُ المُلَّا مُصْطَفَى البَرْزَانِي

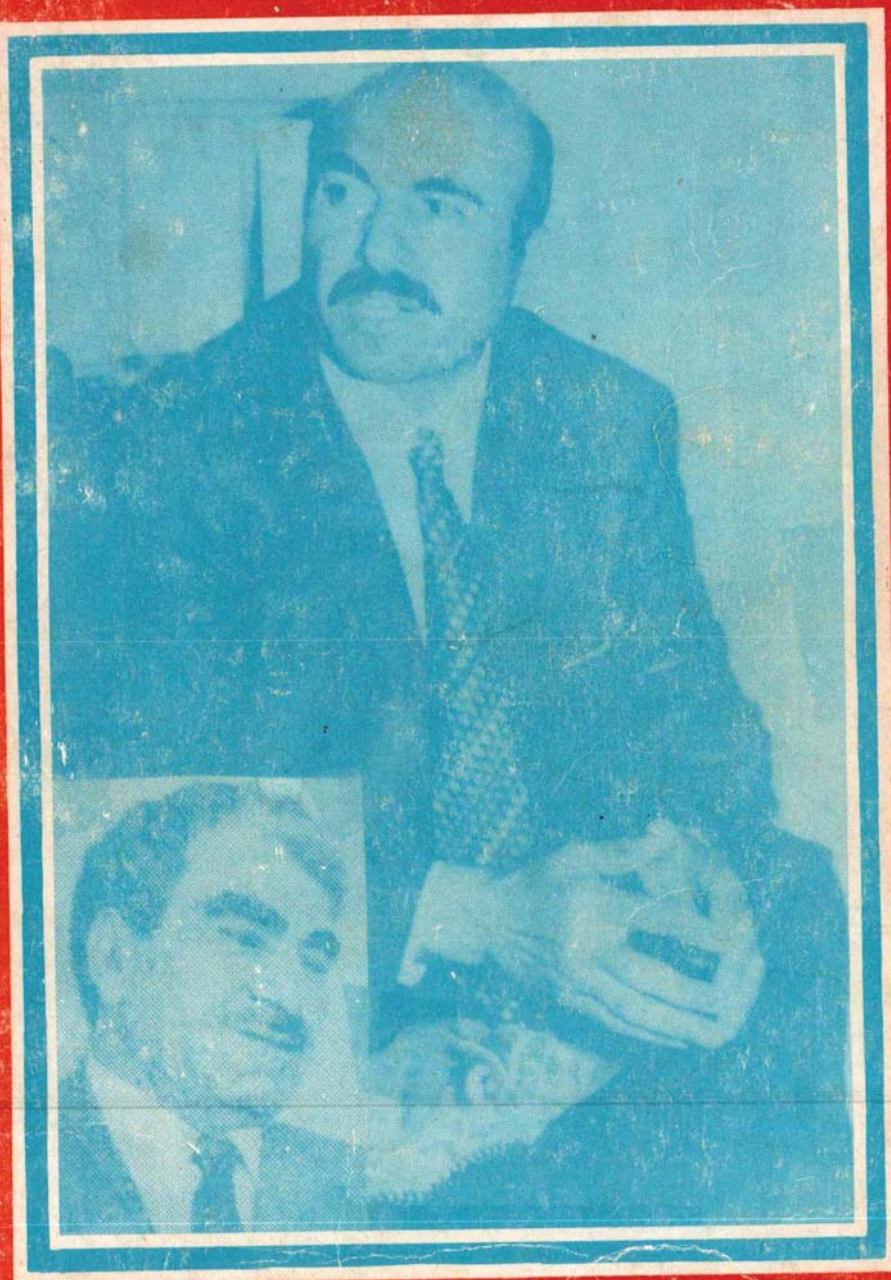

لمقا ... اتفاق الجزائر ... منطقة ...